الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: العلوم الإنسانية

نماذج من القمع الاستعماري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م -1956م)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في: العلوم الإنسانية تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبة
وردة طريلي

إشراف
أ. د. علي غنابزية

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
الكاملة فرحات	أستاذة مساعدة . أ	رئيس اللجنة	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
علي غنابزية	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
محمد السعيد عقيب	أستاذ تعليم عالي	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

السنة الجامعية:2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾ النمل 18-19

شكر وعرفان

بسم الله والحمد والشكر لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد :

اتوجه بجزيل شكري لوالدي الكريمين الذين دعماني خلال مشواري الدراسي

كما أتوجه بجزيل شكري للأستاذ الدكتور **علي غنابزية** لتوجيهاته خلال مشواري الدراسي وعلى اشرافه على هذه المذكرة والذي لم يدخر جهدا في متابعة هذا العمل من بدايته الى نهايته فله مني جزيل الشكر وخالص التقدير .

كما أتوجه بامتناني وعرفاني للدكتور **محمد السعيد عقيب** الذي ساعدني بأن فتح لي مكتبته وقدم لي الكتب التي لولاها لما أتممت هذا البحث .

كما اشكر الأستاذ **عثمان زقب** الذي لم يبخل بمساعدته وتوجيهاته القيمة .

كما لا أنسى زميلتي **حنان دبار** على مساعدتها لي في البحث عن المصادر والمراجع فلها مني كل الشكر والامتنان ، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بمعلومة يسيرة .

كما تقدم بالشكر الجزيل لزملائي في الدراسة طلبة **"ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر دفعة 2019م"**

وردة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي هذا العمل المتواضع إلى

والدي اللذين دعماني طوال مشواري الدراسي أطال الله في عمرهما

إلى أخوي علي وبوبكر وأخواتي هناء وسليمة وثوريا وايمان وإلى كل أفراد اسرتي

إلى كل صديقاتي خلال مشواري الجامعي وأخص بالذكر رفيقاتي سالمة وسمية وإلى كل زميلاتي ام الهناء وصبرين ومارية ومبروكة ونعيمة

وأرجو من الله عز وجل التوفيق والسداد

وردة

قائمة المختصرات

الاختصار	معناه
تر	ترجمة
مر	مراجعة
تع	تعريب
تح	تحقيق
تق	تقديم
تن	تنقيح
تص	تصحيح
مج	مجلد
ع	عدد
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
د د ن	دون دار نشر
د ت ن	دون تاريخ نشر
ص ص	أكثر من صفحة
ص	صفحة
ج	جزء
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

تعرضت تونس عبر تاريخها الطويل للاحتلال الغربي، وكان آخره الحماية الفرنسية التي فرضت على تونس عام 1881م، وقد حكمتها بقبضة حديدية على الرغم من أن وجودها لم يكن احتلالا وإنما حماية للدولة من الأخطار الخارجية وتسيير الأمور الداخلية، ولكن التاريخ أثبت عكس ذلك فكان القمع والبطش على أشده؛ والذي ترك مآسي على الشعب التونسي خصوصا في الجانب الاجتماعي؛ ونظرا لطول الفترة المدروسة تم اختيار نماذج فقط للسياسة الفرنسية والقمع الاستعماري الممارس في المحمية تونس في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية.

ولذلك تم اختيار عنوان الموضوع كما يلي: "**مظاهر القمع الاستعماري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م/1956م)**".

إشكالية البحث:

حرصت فرنسا في حكمها لتونس منذ 1881م على إظهار حسن النية والرعاية للخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية التي عانت منها طويلا، ولكن الواقع كذب تلك المبادئ المرفوعة، بسبب السياسة الفرنسية الجائرة التي سلطت على الشعب التونسي، ولاسيما مظاهر القمع والتي دامت خلال فترة الاحتلال، ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية:

- ما مدى قساوة القمع الاستعماري الفرنسي في تونس خلال عهد الحماية ؟

- وتندرج تحتها التساؤلات الفرعية:

- فيما تمثلت مظاهر القمع الفرنسي في الجانب السياسي والاقتصادي ؟

- ما مدى تأثير القمع الفرنسي على التونسيين اجتماعيا ؟

- كيف جسدت سلطات الحماية القمع الديني والعلمي والثقافي ؟

دواعي اختيار الموضوع: تعددت الدوافع ويمكن حصرها فيما يلي:

-الرغبة في دراسة التاريخ التونسي، والكشف عن حجم القمع الفرنسي وأثره على كافة الجوانب.

-الوقوف على المحطات التي بقيت شاهدة إلى اليوم، على عنف وبشاعة الاستعمار الفرنسي.

- الوقوف على أشكال القمع الاستعماري الفرنسي الذي لم يقتصر على الجزائر كما هو شائع، بل تعداه إلى مختلف الدول المجاورة و لاسيما تونس.

- تعدد أشكال القمع الاستعماري وتوفر المادة التاريخية كان عاملا مشجعا للبحث.

الدراسات السابقة:

توجد دراسات حول موضوع القمع، ولكن بشكل جزئي في بعض النواحي، والتي ألهمتني إلى التوسع في الموضوع، ومن أهمها:

- محمد قدور، مذكرته بعنوان "السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883م-1939م.

- خميس العرفاوي، كتابه بعنوان "القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881م-1939م.

- وكذلك عدد من مقالات جريدة المنار الجزائري التي تابعت الأحداث بدقة متناهية.

المنهج المتبع:

هو المنهج التاريخي لأنه يتناسب مع الموضوع واعتمدت عليه لاستعراض وسرد الحوادث في القطر التونسي حسب الترتيب الكرونولوجي مثل حادث الزلاج والترامواي وغيرها من الحوادث المطروحة في طيات البحث، وكلما اقتضى الحال قمت بتحليل المعطيات والإحصائيات التي صادفتني خلال انجاز الموضوع، واستخلاص النتائج التي أبرزت فضاعة القمع الاستعماري والذي مس النواحي البشرية وتعداه إلى الهوية العربية الإسلامية.

خطة البحث: وبعد جمع المادة البحثية، قسمت الموضوع إلى مقدمة ومدخل وثلاث فصول وخاتمة وملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع وفهرس.

- **مقدمة:** تضم تمهيدا عاما للموضوع انتقالا إلى الخاص وذكرت فيها دواعي اختيار الموضوع والدراسات السابقة والمصادر والمراجع المعتمدة وخطة الدراسة والصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا الموضوع.
- **المدخل:** وذكرت فيه دلالات القمع عموما وأشكاله وأساليبه والأطماع الفرنسية في تونس ووصول فرنسا إلى غايتها في احتلال تونس من خلال توقيع معاهدتي باردو والمرسى.
- **الفصل الأول:** قسمته إلى عنصرين وتحت كل عنصر مجموعة عناصر تطرقت في العنصر الأول للقمع الذي تعرضت له الحركة الوطنية من بداية المقاومة إلى عرقلة تدويل القضية التونسية ونشوء الثورة التونسية، أما العنصر الثاني فجاء في مضمونه الاستغلال الاقتصادي الذي عاناه التونسيون من نهب للأراضي والأملاك إلى فرض الضرائب الجائرة وغيرها من مظاهر القمع الاقتصادي.
- **الفصل الثاني:** عالج في جانبه الأول الأوضاع الاجتماعية التي آل إليها التونسيين بعد نهب ثرواتهم وممتلكاتهم وتطرقت لوضع الأسرة والمرأة التونسية وذكرت نماذج للإجرام الفرنسي تجاه التونسيين، أما الجزء الثاني من الفصل فقد عالج الجانب الديني للمجتمع التونسي وما تعرض له في ظل الحماية الفرنسية من تعسف وتعدي على المقدسات والشعائر الاسلامية.
- **الفصل الثالث:** جاء على شكل عناصر منفردة تطرقت فيها لوضعية التعليم العربي المتدهورة ومحاولات الحكومة الفرنسية زرع الثقافة الغربية في التونسيين ووصول يد الفرنسيين للصحف العربية والوطنية.
- **الخاتمة:** وكانت استنتاجات ونتائج لما جاء في الفصول ودعمت الموضوع بمجموعة ملاحق توضيحية.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

واستقيت المعلومات من مجموعة مصادر قيمة منها:

-"تونس الشهيدة" لعبد العزيز الثعالبي واعتمدت عليه فيما تعلق بالصحافة والجرائد، فقد ركز على بعض الجزئيات فيها.

-"امرأتنا في الشريعة والمجتمع" لطاهر الحداد واعتمدت عليه في الحديث عن المرأة التونسية وما تحولت إليه بعد فرض الحماية من سفور وخروج عن عادات وتقاليد الأسرة التونسية وتشبهها بالأوربيات هناك وعلى الرغم من كثرة الأحداث خلال تلك الفترة فإنه ركز على جانب الأسرة والمرأة.

-"مذكرات أحمد توفيق المدني الموسومة حياة كفاح" واعتمدت عليه في الحديث عن حادثة الزلاج ووصف حادث التراموای اللتين تطرق لتفاصيلهما دون سواهما.

أما أهم المراجع الموضحة لما جاء في المصادر والتي أفادتني كثيرا ذكرت منها:

-انتصاب الحماية الفرنسية بتونس لعلي المحجوبي وهو مرجع قيم استعنت به في الفصل الأول في الجانب الاقتصادي وكذلك كتابيه جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934) والحركة الوطنية التونسية بين الحربين في الفصل الأول، أيضا وما تعرض له المناضلين السياسيين والزعماء وحتى باقي عناوين الموضوع وتفرعاته، وأيضا كتاب الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830م-1956م) للطاهر عبد الله والذي ساعدني كثيرا في شتى العناصر خصوصا ما تعلق بالحركة الوطنية وما تعرض له زعمائها.

-القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي (1881م-1956م) لخميس العرفاوي واستعنت به في جل عناصر البحث لقيمته وإلمامه بكافة جوانب الموضوع خصوصا في الحديث عن الصحافة التونسية وما تعرضت له من تشديد في الرقابة وتضييق في الصدور.

–بالإضافة إلى جريدة المنار الجزائرية لمحمود زوزو التي استفدت منها كثيرا في جانب تدويل القضية التونسية في هيئة الأمم المتحدة.

الصعوبات:

وككل عمل لم يخل البحث من العراقيل التي صادفت باقي الباحثين خلال انجاز الدراسة ومنها:

– الصعوبة في الوصول الى بعض المعلومات واستخلاصها من المصادر والمراجع وعدم التمكن من الوصول إلى المراكز الأرشيفية التونسية، والتي تزخر بشتى المصادر والوثائق المتعلقة بالموضوع.

وفي ختام هذه المقدمة أتوجه بجزيل شكري للأستاذ الفاضل المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور علي غنابزية الذي أفادني خلال بحثي بتوجيهاته ونصائحه فله مني كل الاحترام والتقدير وأرجو أن أكون قد وفقت ولو بجزء يسير في انجاز هذا البحث، وأعتذر عن كل نقص أو تقصير، فالله سبحانه وتعالى هو الغفور الرحيم، وهو نعم المولى ونعم النصير.

طريلي وردة النخلة الغربية (الوادي)

يوم 60 شوال 1440هـ/09 جوان 2019م.

مدخل

دلالات القمع الاستعماري وفرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م

أولا : دلالات القمع الاستعماري وأساليبه.

ثانيا : فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م.

مدخل: دلالات القمع الاستعماري وفرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م.

تميز الاستعمار الفرنسي عن غيره من الاستعمار الأوربي باستعمال الأساليب الوحشية في مستعمراته حتى وإن كانت محمية لا محتلة، مثل تونس التي عرفت كافة أشكال القمع وأساليبه والذي مس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية وحتى الثقافية.

أولا: دلالات القمع الاستعماري وأساليبه:

القمع هو أسلوب يستعمله الإنسان ضد أخيه الإنسان مثل بقية أساليب المعاملات ويتميز باستعمال الشدة والتسلط.

1ـ دلالاته:

أ. لغة: القمع، مشتق من فعل قمع الرجل، يقمعه، قمعا، وأقمعه، فهو قامع والمفعول مقموع، وقمع الشخص أي قهره وذله، فذل، والقمع: الذل أو بمعنى زجره وردعه[1]، وقمع الرجل: ضرب أعلى رأسه، وقمعه قمعا: ردعه وكفه عما يريد[2]، انقمع: ذل وقهر.[3]

ب. اصطلاحا: وهو محاولة إكراه وإجبار فرد أو جماعة على تقبل ممنوعات، مفروضة من قبل مؤسسة أو سلطة، تتعارض ورغباتهم وتطلعاتهم بحجة المحافظة على النظام وتحقيق الأمن في المجتمع.[4]

ووجود القمع هو واقع تاريخي لا تستطيع أي جماعة التهرب منه، وكل تنظيم اجتماعي لا بد له وأن يعرف القمع عن قرب سواء كان هذا القمع خارجيا (الشرطة،

---

[1] – أحمد مختار عمر وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط1، مج1، د ط، القاهرة، 2008م، ص 1859.

[2] – ابن منظور، **لسان العرب**، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، 55 جزء، مج5، د ط، القاهرة، ص 3742.

[3] – أحمد رضا، **معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة**، دار مكتبة الحياة، مج4، بيروت، د ط، 1960م، ص 649.

[4] - عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 7 أجزاء، د ط، بيروت، ج4، ص ص 805، 806.

الجيش...) أو داخليا (العادات والتقاليد، الفردية منها والجماعية)، وهناك علاقة بين القمع والقانون، فالقمع يجد جذوره ويستمد شرعيته من القانون.[1]

2ـ أشكال وأساليب القمع:

أ-القمع السياسي: أو الكبت السياسي وهو اضطهاد فرد أو مجموعة لأسباب سياسية، بهدف تقييدهم أو منعهم من المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع، ويمكن أن يتجلى الكبت السياسي بسياسات تمييزية، وانتهاكات لحقوق الإنسان مثل التنصت، السجن، التجريد من حقوق المواطنة وممارسة أعمال العنف مثل التعذيب أو معاقبة النشطاء السياسيين بشكل غير قانوني.[2]

ب-القمع الاقتصادي: هو سيطرة وهيمنة السلطة الحاكمة ومؤسساتها على ثروات الشعوب الاقتصادية لتحقيق مآربها المختلفة، ومنها قهر المعارضين لها في الحكم وفرض إرادتها عليهم، ومعناه أيضا استغلال النظام الحاكم المستبد لحاجات الناس وضرورياتهم للحياة الكريمة من خلال التضييق الاقتصادي عليهم لكتم أنفاسهم وكبح إرادتهم وإذلالهم وإخضاعهم لإرادته، ومن مظاهره السيطرة على ثروات الشعوب المقهورة، وانتشار الاحتكار الاقتصادي وهيمنته على الأسواق والأعمال، ورفع الأسعار على الطبقات الفقيرة.[3]

ج-الاضطهاد الديني: هو سوء المعاملة لفرد أو مجموعة من الأفراد بسبب انتمائهم الديني، وهو انتهاك لحقوق الإنسان حيث أنه يخالف المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948م، ومن صور الاضطهاد عزل الأفراد ذوي الديانة المعينة بالسجن، أو القتل، أو مصادرة أو تدمير الممتلكات، والتضييق في المعاملات بالإضافة إلى

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص ص 805، 806.

[2] – القمع السياسي، https://ar.wiipedia.org/w/index.php?title&oldid=31953432، 22 فيفري 2019م، 17:00 مساءا.

[3] – حسين حسين شحاتة، "القمع الاقتصادي وقود ثورات الشعوب"، محاضرة منشورة، جامعة الأزهر، مصر، ص ص 1، 2.

منع الأفراد من ممارسة الشعائر الدينية[1] بغلق مؤسساتهم، وتعطيل نشاطاتهم، وكبت أفكارهم، والتضييق على قيمهم حتى لا تنتشر في المجتمع.

د-القمع الاجتماعي: وبعبارة أصح القمع الشعبوي وتتجلى مظاهره وأساليبه في التهديد بقتل الشعوب والاعتداء على الأشخاص والحرمات وممارسة كل أنواع العنف ضدهم سواءا العنف الجسدي المتمثل في القتل والاغتصاب والتعذيب بالكهرباء أو الماء أو النفسي، وبث الرعب في أوساط الشعب لكي لا يفكر أي شخص في النهوض ضد المستعمر أو الحاكم المستبد.

هـ-القمع الثقافي: عن طريق تهديد اللغة العربية لكونها وعاء الثقافة، ومحاربة التعليم العربي بإصدار قرارات ضد التعليم، وتحريف وتزييف تاريخ البلدان المحتلة خصوصا الدول العربية من خلال منع دراسته[2] من أجل إعاقة التقدم الحضاري وقمع مظاهر التنمية الثقافية في كافة أشكالها[3]، والقمع عموما مرتبط بالاستعمار الذي يجعله إحدى أساليب السيطرة، وهذا ما حدث في تونس، فكيف كانت الظروف الأولى للاستعمار الفرنسي؟

ثانيا: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م:

1ـ المساومات الفرنسية الدولية:

تعود الأطماع الفرنسية في تونس إلى حقبة بعيدة[4]، حيث ظلت فرنسا زهاء قرن ونصف قرن تبعد الطامعين عن تونس وتؤكد في كل مناسبة استقلال باي تونس عن الباب العالي[1]،

---

[1]– اضطهاد ديني، https://ar.wiKipedia.org/wiki/، 17 فيفري 2019م، 13:00 مساءا.

[2] – بلقاسم ميسوم، "سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930–1954م"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، الجزائر، ع6، جوان 2013م، ص ص 67، 68.

[3] – جهاد علاونة ، "القمع الثقافي"، محاضرة الكترونية، صفحة الحوار المتمدن، الأردن، http://www.ahwar.org/، 31-05-2007م، 2019/03/27.

[4] – جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، "السياسة الفرنسية حيال تونس (1914/1881)"، **مجلة الأستاذ**، ع4، مج1، 2015م–1436هـ، ص253.

فاستقبلت الباي أحمد باشا[2] استقبال الملوك سنة 1846م، وتبادلت وإياه الأوسمة وفي ذلك تشجيع على النزعة الاستقلالية للعائلة الحسينية المالكة عن الإمبراطورية العثمانية[3] وصممت على ألا تسمح للباب العالي باسترجاع نفوذه في تونس وألا تعترف له بأي حقوق فيها، فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانيين من التدخل، وأحيانا تهدد بلغة سياسية عنيفة.[4]

وكانت فرنسا على غرار باقي الدول الأوربية تحاول تسويغ احتلالها على أساس أنها تساهم في تمدين الشعوب البربرية[5]، ولكن إذا نظرنا إلى خريطة لافريقية نجد الإمبراطورية الفرنسية كتلة ضخمة ملونة بلون واحد تقع جنوب فرنسا لا يفصلها عنها إلا البحر المتوسط لن تسمح لغيرها من الدول أن يتولى العمل فيها، وقد فكر المستعمرون في استثمار أراضيها واختراقها بعدة طرق.[6]

ومنذ احتلالها للجزائر سنة 1830م بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها[7]، حرصا منها على حماية مركزها في الجزائر واستثمار مواردها الزراعية والمعدنية، استغلت الأزمة المالية عام 1868م وتراكم الديون الأجنبية على تونس، وأخذت

---

[1] – أمين شاكر وآخرون، **شمال إفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل**، دار المعارف، د ط، مصر، 1945م، ص96.

[2] – أحمد باشا: باي تونس (1855/1839) قام بعدة إصلاحات من بينها إنشاء مدرسة حربية ومصنع حربي وحاول بناء قصر يشبه قصر فرساي وكان سببا من أسباب وقوع تونس في أزمة مالية...، انظر إلى جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل، ط1، الأردن، 1991م–1416هـ، ص ص 110، 111.

[3] – منصف الشابي، **صالح بن يوسف حياة كفاح**، دار نقوش عربية، ط2، تونس، 2007م، ص 89.

[4] – إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، **العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة افريقية**، دار المريخ للنشر، د ط، المملكة العربية السعودية، ج2، ص97.

[5] – أحمد طاهر، **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**، دار المعارف، د ط، القاهرة، 1979م، ص 173.

[6] – أحمد رمزي، **الاستعمار الفرنسي في شمال افريقية**، المطبعة النموذجية، د ط، الحلمية الجديدة، 1948م، ص 34، 35.

[7] – الحبيب ثامر، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، ص 25.

تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة حرصها على مصالح تونس[1]، فرابطت قواتها على الحدود المشتركة بين البلدين.[2]

وكانت فرنسا أكثر الدول حماسا وتطلعا لتونس[3]، فحصلت على موافقة الدول الأوربية الاستعمارية باستثناء ايطاليا في مؤتمر برلين من 13 جوان إلى 13 جويلية 1878م الذي انعقد بهدف بحث المسألة الشرقية، حيث شجعت كل من انجلترا وألمانيا فرنسا على بسط نفوذها على تونس، فانجلترا تخلت عن تونس لفرنسا مقابل هيمنتها على قبرص ومصر وقد صرح وزير خارجية انجلترا اللورد "بنجامين دسرائيلي" "Benjamin Disraeli" قائلا: "احتلوا تونس إن شئتم فانجلترا لا تمانع ذلك بل تحترم قراراتكم"[4] أما ألمانيا، فقد رأى بسمارك أن من مصلحة بلاده أن تنشغل فرنسا بمحاولة تحقيق أطماعها في تونس فتجد في ذلك ما يشغلها عن التفكير في الثأر لهزيمتها سنة 1870م[5]، وبذلك حصلت فرنسا على ضمانات لخطوتها التالية في احتلال تونس على حساب منافستها ايطاليا، التي كانت قد فقدت الأمل في احتلال البلاد أمام هذا التضامن.[6]

---

[1] – محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 1979م، ص ص 80، 81.

[2] – أمين شاكر وآخرون، المرجع السابق، ص95.

[3] – عز الدين معزة، "**فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899/2000**" (أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف: عبد الكريم بو الصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م–2010م، ص 16.

[4] – قدادرة شايب، "**الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934–1954**" (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م–2007م، ص 43.

[5] – شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، مصر، 1977م، ص 304.

[6] – صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى)**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، مصر، 1993م، ص 179.

واختارت فرنسا لتوسعها الاستعماري في تونس نظام الحماية[1]، بحثا عن شكل آخر مغايرا لتجربة ضم الجزائر إليها التي كبدتها خسائر باهظة في المال والرجال، فكانت صيغة الحماية جديدة[2]، حتى تموه على أبناء تونس بأنها لم تقدم على ضم بلدهم أو النزول به إلى مستوى المستعمرات، وحتى تحمل الجانب الوطني نفقات قوات الاحتلال ونفقات الإصلاحات التي تشيد بها، وحتى تظهر أمام المعارضة الفرنسية نفسها أنها قد نزلت إلى عملية، تضمن لها المكاسب المادية والعسكرية والمعنوية، دون أن تكلفها الأموال والتضحيات[3] كما أن فرنسا لم تكن تخشى تونس لأنها كانت مسالمة وقوة الجيش فيها محدودة والباي آنذاك كان محمد الصادق[4]، رجل مسالم لا تتملكه العزة بقوته ودولته التي لم تحافظ على الإصلاحات التي أنجزها الوزير خير الدين[5]، والتي كانت ستمنحها قوة الدولة التي يصعب اقتحامها[6].

وبادرت فرنسا خلال المرحلة النهائية من سنة 1880م إلى حشد قواتها على الحدود التونسية، وضغطت اقتصاديا وسياسيا على ايطاليا لضمان عدم تدخلها.[7]

---

[1] – الحماية: وهي أن توضع دولة بمقتضى معاهدة تحت كنف دولة أخرى لتقوم بحمايتها من الاعتداء عليها وتحتفظ الدولة المحمية بنظمها وحكومتها وتدير نفسها بنفسها وتعد الحماية شكلا من أشكال الاستعمار كما فعلت فرنسا في تونس وتشاد والكونغو...، انظر إلى يحيى محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا، ط1، عمان، 2008م، ص 124.

[2] – محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال**، تع: محمد الشاوش، محمد عجينة، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993م، ص ص 99، 100.

[3] – جلال يحيى، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965م، ص310.

[4] – محمد الصادق: (1813م/1882) هو الباي الثاني عشر لتونس، وقع معاهدة الحماية الفرنسية واضع قواعد عهد الأمان...، انظر إلى أبي عبد الله السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تح: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، ج1، 1994م، ص 159.

[5] – خير الدين التونسي: أصله مملوكي من أصل شركسي نشا في استانبول في بيت أحد الباشوات الذي قدمه فيما بعد إلى باي تونس، تولى شؤون البلاد وأصبح أمير الأمراء، وهو مدير المدرسة الحربية بباردو وزعيم الحركة الإصلاحية بتونس حيث كان لعمله الأثر الكبير في الحركة الإصلاحية بتونس، ومؤلف كتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"...، انظر إلى الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية قومية شعبية جديدة (1830-1956)**، دار المعارف، ط2، تونس، ص ص18، 22 .

[6] – عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 3 أجزاء، بيروت، 2005م /1426هـ، ج3، ص ص92، 93.

[7] – عاطف عيد، **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس الجزائر**، د د ن، بيروت، 1998م، ص ص 65، 66.

وتدخلت فرنسا عند أول فرصة سانحة لتبسط سلطانها، حتى إذا نشب خلاف بين الباي وإحدى الشركات الفرنسية، جرد الباي من سلاحه بالعاصمة على يد جيش كان قد اجتاح تونس بحجة تأديب قبيلة بني خمير[1] التي اخترقت الحدود[2] من جهة الجزائر مدعية بأن الحدود تتعرض باستمرار لهجمات هذه القبائل[3]، ليتدخل جيشها بقيادة السياسي جول فيري ويفرض على الباي توقيع معاهدة الحماية بتاريخ 12 ماي 1881م.[4]

2ـ توقيع معاهدة الحماية "معاهدة باردو":

احتلت الجيوش الفرنسية تونس في ماي 1881م ودخلتها من ثلاث مناطق عن طريق البر والبحر، واحتل الجنود الفرنسيون بقيادة الجنرال "بريار" "Berier" بنزرت[5]، وتوجهوا نحو تونس العاصمة، وفي 12 ماي عسكر الجنود بالقرب من باردو وتوجه "بريار" ومعه القنصل الفرنسي "روستان" "Theodore Roustan"[6] لمقابلة الباي وقدم له نسختين من المعاهدة المعدة سلفاً وأمهله ساعات ليقبل المعاهدة أو يرفضها، فما كان جواب الباي إلا أن وقعها مرغما[7] أمام

---

[1] – قبائل الخمير: الخمير هو عنصر من سكان تونس سميت باسمه السلسة الجبلية الممتدة على ساحل البحر بالشمال الغربي من البلاد، جبل خمير ومنطقته هما جزء من ولاية جندوبة، وكان من عادة قبائل الخمير نهب أملاك أجوارهم بما في ذلك أهالي الجزائر، ولم يكن لعامل طبرقة التابعين لها أي نفوذ لذلك رأت فرنسا أن تتدخل لمحاسبتهم...، انظر إلى محمد الطالبي، **دائرة المعارف التونسية في تاريخ افريقية"أعلام، مواقع، قضايا"**، تر: محمد العربي عبد الرزاق، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1994م، ص ص 90، 92.

[2] – كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، 1968م، ص 629، 630.

[3] – إيمان بوشريط، "**فرحات حشاد ودوره في الحركة النقابية التونسية (1946–1956م)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر)، إشراف: مسعود كربوع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م–2016م، ص ص 15، 16.

[4] – حمه التهامي، **المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، دار صامد للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 1989م، ص 28.

[5] – بنزرت: مدينة بتونس بينها وبين تونس العاصمة مدة يومان وهي من نواحي سطفورة مشرفة على البحر وتنفرد ببحيرة...، انظر إلى إسماعيل العربي، **المدن المغربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1983م، ص 213.

[6] – روستان: نائب الدولة الجمهورية الفرنسية على يده تم عقد الحماية في 12 ماي 1881م فرقي إلى منصب وزير مقيم بتونس...، انظر إلى محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986م، ص 139.

[7] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص25.

تهديد الفرنسيين بخلعه عن العرش في حال رفض التوقيع، وبذلك انتهى الاستقلال الفعلي لتونس بتوقيع معاهدة باردو في 12 ماي 1881م.[1]

وهي المعاهدة التي كرست الحماية بشكل رسمي[2] ومُنِحتَ فرنسا بموجبها حق التصرف في تونس، وتضمنت عشرة بنود خولت لفرنسا احتلال المراكز التي تراها لازمة للمحافظة على النظام واستتباب الأمن في البلاد كما منعتها من إبرام أي عقد ذي صبغة عامة مع أي دولة أخرى دون الحصول على موافقتها[3]، ومن البنود نذكر ما يلي:

- **البند الأول:** إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتمديدها وتجديدها، ومن خلال هذا يظهر لنا مدى رغبة فرنسا في تثبيت دعائم وجودها بالبلاد التونسية وإطالة مدة بقائها فيها.
- **البند الثاني:** لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان المتعاقدان فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الافرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن.[4]

ولم يرد لفظ حماية تونس بين سطور المعاهدة بل ذكر أن الاحتلال العسكري حالة مؤقتة تزول بمجرد زوال الخطر المحيط بالبلاد التونسية وأنها معاهدة صداقة وحسن جوار، ولكن في الواقع هي معاهدة استعباد استعماري منقوص لأن السيادة لم تصبح بعد في يد السلطة الفرنسية بل تحقق الهدف في دخول الجيوش الفرنسية لتونس، ولاستكمال هذا الاحتلال سعت فرنسا إلى توقيع معاهدة أخرى عُرِفَت بمعاهدة المرسى.

---

[1] – راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011م**، دار أقلام للنشر، ط1، القاهرة، 2011م، ص 22.

[2] – منصف الشابي، المرجع السابق، ص 90.

[3] – حسن محمد جوهر، **تونس**، دار المعارف، مصر، 1961م، ص 51.

[4] – عبد العزيز محمد الشناوي، جلال يحيى، **وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر**، دار المعارف، د ط، مصر، 1969م، ص 64.

3ـ توقيع معاهدة المرسى:

لم تقنع فرنسا بما اغتصبت من حقوق فأرغمت الباي علي، في 8 جوان 1883م على إمضاء اتفاقية عُرفت باتفاقية المرسى[1] مكملة لمعاهدة باردو، وقد نصت معاهدة المرسى في بنودها الخمسة[2] على أن تقوم الحكومة الفرنسية بالإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تراها مناسبة وحددت الاتفاقية مداخيل الباي ومخصصاته، وتوفير المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، كما أن الباي تعهد بعدم عقد أي قروض لحساب تونس دون إذن مسبق من الحكومة الفرنسية.[3]

وتخول هذه المعاهدة لفرنسا انتهاك سياسة الباي الداخلية، وهكذا تمكن بول كامبون[4] دون أن يخشى أي عقاب من اجتياز هذه المرحلة الثانية في سبيل اغتصاب الدولة التونسية ذلك أن علي باي كان رجل ضعيف الشخصية[5]، وقد جاءت هذه الاتفاقية كأداة لتثبيت الحماية وتدارك نقائص معاهدة باردو فقد أتاحت بصورة عملية التدخل الصريح في الشؤون الداخلية التونسية.[6]

إذا كانت معاهدة قصر السعيد قد أعطت لفرنسا حق الاحتلال العسكري والإشراف على علاقات تونس الخارجية، فإن معاهدة المرسى منحتها حق الإشراف على الديون

---

[1] – اتفاقية المرسى: عُقِدَت في 8 جانفي 1883م وقعها الباي علي بن حسين وبول كامبون وأُطْلِقَ عليها الاسم نسبة إلى ضاحية المرسى الكبير...، انظر إلى نعمة بحر فياض، "دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الحر الدستوري التونسي"، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع15، جانفي 2013م، ص 340.

[2] – حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 51.

[3] – أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2004م، ص 97.

[4] – بول كامبون: إداري ودبلوماسي فرنسي، عُين مقيما عاما للجمهورية الثالثة بتونس، ركز نظم الحماية من سنة 1882م إلى 1886م...، انظر إلى محمد بن الخوجة، المرجع السابق، ص 129.

[5] – أحمد القصاب، حمادي الساحلي، **تاريخ تونس المعاصر (1881م–1956م)**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986م، ص ص 19، 20.

[6] – خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 3 أجزاء، تونس، 2005م، ج3، ص32.

والميزانية التونسية وضيقت من سيادة الدولة التونسية إذ أصبحت قرارات الباي غير سارية المفعول إذا لم تحصل على موافقة المقيم العام، وشيئا فشيئا استطاعت إحكام قبضتها على البلاد وشلت سلطتها لتتوج فرنسا في نهاية المطاف ببسط هيمنتها على ثاني دولة من دول الشمال الإفريقي ولتتغلغل تدريجيا بأساليب عسكرية كانت أو مقننة في كافة المجالات وعلى الرغم من أن فرنسا قدمت وعودها في المعاهدتين السابقتين إلا أنها وبطبعها المراوغ لم تحترم ما جاء فيهما، لتعيث بعد ذلك في تونس فسادا والذي تجلى في صور القمع والإرهاب التي شنتها الجيوش الفرنسية على كافة الجهات ومست مختلف النواحي وتجسدت في مظاهر بارزة للعيان.

وليشهد الشعب التونسي سياسة أقل ما يقال عنها بالقمعية تميزت بالحكم المباشر في ظل الحماية وإنكار الحقوق الوطنية ومسخ الهوية الوطنية والفساد السياسي والاستحواذ على الخيرات والاستغلال الاقتصادي وتفكيك البناء الاجتماعي وتشريد الأهالي واستبدالهم بمستوطنين أوربيين وفق برامج تقوم على الاستيطان وإلحاق تونس بفرنسا وغيرها من أشكال العنف والتطرف، والتي تبين مدى فظاعة الاستعمار الفرنسي.

الفصل الأول

مظاهر القمع في الحياة السياسية والاقتصادية

أولا: مظاهر القمع في الحياة السياسية

ثانيا: مظاهر القمع في الحياة الاقتصادية

مظاهر القمع الفرنسي في الحياة السياسية والاقتصادية:

والمقصود بمظاهر الحياة السياسية والاقتصادية أعمال العنف والتشويه التي طالت السياسة التونسية من تعطيل لنشاط الأحزاب واعتقال المناضلين الوطنيين والزج بهم في السجون واعتبارهم مجرمين أو نفيهم إلى الخارج، أما الحياة الاقتصادية فالمقصود هو تبيان مظاهر الهيمنة الفرنسية على اقتصاد البلاد والتحكم في السوق التونسية وتصريف المنتجات نحو فرنسا فقط والتأثير على الاقتصاد المحلي والاستيلاء على مصادر الثروة واستغلالها.

أولا: مظاهر القمع في الحياة السياسية:

لم يختلف وضع تونس عن الجزائر كثيرا بالرغم من اختلاف طبيعة الاحتلال فإن الإدارة الفرنسية قد عملت تدريجيا على إحالة تونس إلى مستعمرة والانتقاص من مكانة ملوكها وذلك من خلال:

-سَلب حقوق الباي وجعل مقاليد الأمور بيد المراقبين الفرنسيين[1]، وبموجب اتفاقية المرسى صدر قرار انفرادي من رئيس الجمهورية الفرنسية في 10 نوفمبر 1884م عهد للمقيم العام حق تشريع القوانين نيابة عن الحكومة الفرنسية جاعلا إياه صاحب الحل والعقد في البلاد[2]، ويبقى للباي حق التوقيع عليها فقط وهذا ما سموه بالسيادة المزدوجة، وأنشأت نظاماً للإدارة المباشرة أسفر عنه وجود عدم استقرار في تونس[3]، ومع مرور الأيام تمكنت السلطة الفرنسية من بسط يدها على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية[4]، وأخضعت جميع الوزارات لسلطة المقيمين العامين وموظفيهم العسكريين والمدنيين والعدد القليل من الوزارات التي بقيت بيد التونسيين ليست إلا ألقابا شرفية وأبقت الباي كمظهر للسلطة الشكلية تجنبا لأي طارئ إذا ما قامت بعزله.

---

[1] – عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2009م، ص 75.

[2] – كاتب مجهول، "مذكرة الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع11، 8 ديسمبر 1951م، ص 2.

[3] – محمد السعيد عقيب، "**القضايا العربية (المغرب-تونس-ليبيا-مصر) من خلال جريدة المنار مارس 1951م-جانفي1954م**" (مذكرة سنة أولى ماجستير)، إشراف: جمال قنان، معهد الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995م-1996م، ص 96.

[4] – محمد محفوظي، "المشكلة التونسية تاريخها، تطورها، كيف حلها"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع12، الجمعة 28 نوفمبر 1952م، ص 4.

– استولت فرنسا على إدارة الدولة باسم الإشراف وألغت الوزارات التي وجدتها قائمة ولم تبقِ سوى وظيفتي رئيس الوزراء ووزير القلم.[1]

– عرقلت الحكومة الفرنسية إيجاد نظام برلماني حقيقي في تونس وعارضت إنشاء مجلس وطني تونسي، وأصرت على إشراك الرعايا الفرنسيين فيه.

– أما من الناحية الإدارية قسمت تونس إلى 19 إدارة وعلى رأس كل إدراة مشرف مدني فرنسي، بينما تولت القوات العسكرية إدارة المناطق الجنوبية مباشرة واحتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الكبيرة والصغيرة، وفي المجال السياسي حالت الحماية دون مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي والمظهر الوحيد لمشاركتهم في الحياة العامة هو المجالس البلدية في المدن والمجالس الخاصة بالمديريات[2]، كما حاول الفرنسيون كبت الحريات العامة بسلسلة من المراسيم واللوائح فقيدوا حرية الصحافة والاجتماعات كما قيدوا حرية تنقل التونسيين داخل بلادهم.[3]

– أما من حيث القانون، أصبح الفرنسيون هم المشرعون للقوانين والتشريعات التونسية واستغلوها لتدعيم سياستهم وتقوية شوكة المستوطنين كتجميع السلطات المملوكة للمحاكم القنصلية في يد المحكمة الفرنسية بمقتضى قانون 1883م وغيرها من أشكال التعسف والسيطرة.[4]

وقد لعبت السلطة العسكرية دورا كبيرا في احتلال البلاد وفرضت نفسها منذ أول وهلة مما جعلها سيدة الموقف في كامل الإيالة، فعمدت إلى إنهاك الأهالي وعزل الموظفين...[5]، والتاريخ التونسي حافل بشتى أشكال الاضطهاد والقمع الفرنسي ضد التونسيين خصوصا المناضلين الوطنيين.

---

[1] – محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغيير)**، الدار العربية للموسوعات، ط1، لبنان، 2014م، ص 30.

[2] – ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، د ط، الإسكندرية، 2011م، ص 247.

[3] – جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، **إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا "أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ"**، دار وفاء، ط3، 1991م، ص 106.

[4] – جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، المرجع السابق، ص 258.

[5] – علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، د ط، تونس، 1986م، ص 107.

1ـ التصدي للمقاومة الشعبية المسلحة:

بعدما أصبح كل شيء في يد المقيم الفرنسي روستان تفجرت المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي ودارت معارك المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وضد الباي وجنوده حيث برز زعماء شعبيين في كل منطقة على كل اتجاه، اتجاه المقاومة الشعبية واتجاه الباي وحاشيته سيظلان حالة مد وجزر يتحالفان ضد المحتل ويتصارعان ضد بعضهما مرات عديدة، وبدأت المقاومة عنيفة ضد الاحتلال ولكنها لم تقم على أسس تنظيمية واضحة وكان أول المبادرين بها الشيخ المكي بن عزوز والشيخ السنوسي.[1]

وقد أرسلت فرنسا منذ فرض الحماية قوات كثيرة بلغ عددها 45000 جندي بمعداتهم الكاملة للقضاء على المقاومة[2]، بالرغم من اختلال موازين القوى فقد دارت المعارك الأولى بالشمال الغربي وشاركت فيها قبائل خمير وعمدون و وشتاتة، واستبسلت في المقاومة مثل: معركة بن بشير يوم 30 أفريل 1881م، التي فقد فيها التونسيون 150 قتيلا قبل أن تصادر مواشيهم وتحرق منازلهم ومزارعهم وبتفاقم هجومات القبائل طالب القادة العسكريون الفرنسيون بإرسال تعزيزات وبالزحف على تونس والقيروان[3] اللتان ترددوا في احتلالهما في البداية، فسيرت نحو القيروان ثلاثة كتائب بعد سقوط العاصمة فدخلت القوات القيروان يوم 26 أكتوبر 1881م بعد معارك متفرقة مع أنصار حسين بن مسعي والحاج حراث من الفراشيش...[4]

---

[1] – رزيقة برجي، "**شخصية محمد المكي بن عزوز ودوره الإصلاحي (1854م–1915م)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر)، إشراف: كربوعة سالم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 02012م–2013م، ص 9.

[2] – إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكات، ط1، الرياض، 1997م، ص 142.

[3] – عبد المجيد كريم وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881م–1964م)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008م، ص ص 13، 15.

[4] – عبد المجيد كريم وآخرون، نفسه، ص 15.

كما حدثت مناوشات أخرى بين قبائل الجلاص والهمامة بمنطقة زغوان[1] مع حامية فرنسية، فخربت هذه المنطقة بسبب المعركة التي كانت نتيجتها القبض على 15 من أعيان هذه القبيلة كرهائن وفرض غرامة مالية على سكان المنطقة[2] وصفاقس أيضا التي أصبحت مركزا للمقاومة لم يقبل الأهالي بمعاهدة باردو وبما فعله الباي فقاوموا الاحتلال وهاجم الثوار مراكز القوات الفرنسية، فأرسلت الحكومة إمدادات ضخمة للجيش الفرنسي زادت عن 45 ألف جندي وأخذ الأسطول يرمي حممه على المدينة حتى تمكنوا من قمع الثورة.[3]

وبالقيروان اندلعت المقاومة فأرسلت الحكومة الجنرال "سوسييه" "Societe" من الجزائر لقمع الحركة التي كانت تهدد كل تونس فزحف إلى المدينة ودخلها في أكتوبر 1881م فانسحبت قوات المقاومة إلى طرابلس بعد انهزامها أمام القوات الفرنسية.[4]

وتزعم علي بن خليفة المقاومة في قابس من وادي مجردة إلى التخوم الجنوبية ولكنها لم تدم إلا صيفا واحدا، ليقضي الفرنسيون على حركته في أكتوبر 1881م[5] فاضطر إلى الانسحاب مع أتباعه إلى طرابلس واستمرت هذه الحركات من 1881م الى 1902م ثم ظهرت من جديد خلال سنتي 1915م و1916م لما حصلت القبائل الجنوبية على السلاح كما أن الشعب كان يقوم بثورات دورية ضد العدوان الفرنسي.[6]

وعلى الرغم من القمع الذي جوبهت به المقاومات الوطنية إلا أنها لم تتوقف على أمل أن تنال الاستقلال يوما ما، واندلعت الثورة التونسية المسلحة عام 1952م إثر تأزم القضية التونسية ومماطلة

---

[1] – زغوان: هو جبل بالقرب من تونس في القبلة وتقع غربيه مدينة الاربس وكان آهلا بالسكان وحاليا هي مدينة كبيرة...، انظر إلى ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، دار صادر، 5 مجلدات، د ط، بيروت، مج3، ص 144.

[2] – جمال الدين ساسي، "**العلاقات التونسية الفرنسية وخلفيات الاحتلال(1881م–1839)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر)، إشراف: مغنية غرداين، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م–2016م، ص ص 79، 80.

[3] – محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص 82.

[4] – شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)**، المرجع السابق، ص 311.

[5] – جميل بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص 113.

[6] – الرشيد إدريس، "صور من كفاح تونس في سبيل استقلالها"، **جريدة المنار**، السنة2، ع3، الجمعة 9 ماي 1952م، ص 3.

فرنسا في المفاوضات، ونكثها بوعودها كل مرة، وتسليطها سياسة القمع على التونسيين، وكانت بدايتها بإمكانيات بسيطة وبعضها كان موجها من قادة الحزب الدستوري الحر واشتدت عام 1953م وكانت حصيلتها 86 قتيلا تونسيا و224 جريحا.[1]

2ـ اعتقال ونفي واغتيال الزعماء الوطنيين:

أ- الاعتقال والنفي:

قضت السياسة القمعية بخنق كل أشكال المعارضة بواسطة تشريع لا يرحم ولقيت هذه السياسة مساندة من ممثلي المصالح الفرنسية بالبلاد التونسية، فقد عمل هؤلاء لعرقلة كل إصلاح ولو كان قليل الصبغة الديمقراطية لفائدة السكان التونسيين، بل كانوا أيضا يتدخلون لدى حكومة فرنسا لتحريضها على القمع الشديد للحركة الوطنية التونسية التي تمثل خطرا حقيقيا على مصالحهم[2]، وذلك باعتقال الزعماء ونفيهم إلى الخارج وحتى اغتيالهم إذا اضطرها الأمر لذلك.

فامتلأت السجون والمحتشدات بالوطنيين سواء الموجودة قبل الحماية أو التي أسست بعدها، فقد حظيت السجون بمكانة هامة في السياسة القمعية وتعددت بتعدد الأحكام والأصناف الاجتماعية ويمكن التمييز بين صنفين من السجون:

1- السجون المخصصة لمرتكبي الجنح الخفيفة مثل زندالة باردو وخصصت منها مساحة ضيقة للمساجين السياسيين في الخمسينات قسمت بالأسلاك المانعة والحبس الجديد.

2- سجون الأشغال الشاقة وهي كراكة حلق الوادي وكراكة غار الملح، وزج بالكثيرين فيها خلال أحداث الزلاج.

وفي سنتي 1884 و1885م أصدرت قوانين لتهيئة السجون ليصبح ما يعرف بالسجن العصري مثل سجون مدينة تونس وكراكة حلق الوادي وسجن النساء وسجن محكمة الدريبة وتتوزع السجون عام 1914م إلى صنفين:

---

[1] - عبد الله مقلاتي، صالح لميش، **تونس والثورة التحريرية الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، د ط، ج2، 2013م، ص 29.

[2] - علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)**، تع: عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1999م، ص ص 456، 457.

1- سجون مخصصة للعقوبات طويلة الأمد: سجن غار الملح والسجن الفلاحي والسجن المدني بالعاصمة والسجن المدني بباردو وأيضا بحلق الوادي.

2- سجون مخصصة للعقوبات القصيرة: وهي السجون المدنية بسوسة وصفاقس والكاف وقفصة وقابس والقيروان وبنزرت وباجة ونابل وتونس ومن أهم السجون التي اعتقل بها الوطنيون سجنا تونس وسوسة وهما سجنان مختلطان.[1]

وإلى جانب السجون مَثَّلَ الاعتقال في المحتشدات إحدى العقوبات التي سلطت على الوطنيين، وبدأت فكرة تكوين المحتشدات منذ الحرب العالمية الثانية وألقي بالكثير من الوطنيين فيها دون تهم ظاهرة ومحددة ودون تحقيق أو محاكمة وتوجد بـ"الكاف" و"القطار" و"قفصة" وقد نقل في سنة 1940م ما يعرف بـ "مركز الإقامة المراقبة" الذي أُحدِث لاعتقال التونسيين إلى "القطار" ووضعوا في معسكر مجاور للقرية تحيط به الأسلاك الشائكة ولا يتمتع المعتقلون بأي قدر من الحرية إذ أنهم يخضعون إلى نظام الاعتقال ولا يسمح لهم في النهار بتجاوز المحيط المخصص لهم ضمن المعسكر.

وفي الخمسينيات أحدثت سبع محتشدات معروفة يوجد أغلبها في ثكنات ومعسكرات هي محتشدات "تطاوين" و"برج لوبوف"[2] أقصى الجنوب التونسي الذي نفي اليه قادة الحزب الجديد عام 1934م، ومحتشد "جلال" ببن قردان وهو شبه معتقل و"محتشد زعرور" ورمادة، وزج بالكثير من السياسيين فيه منهم الحبيب بورقيبة ورفاقه، ومركز "المحمدية" بقصر الباي الذي استقبل منذ جانفي 1952م أكثر من 3000 تونسي[3] صدرت ضدهم أحكام قاسية من السجن المؤبد إلى الأشغال الشاقة والحكم بالإعدام ونفذ في 12 وطنياً في سبخة السيجومي خاصة[4]، ويوجد معسكر آخر بجهة باردو اعتقل به مناضلون من "الكاف" و"منوبة" و"سوق الخميس" و"سوق الأربعاء"

[1] - خميس العرفاوي، **القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881م-1956م**، دار صامد للنشر والتوزيع، ط1، القيروان، 2005م، ص ص 187، 188.

[2] - خميس العرفاوي، نفسه، ص 196.

[3] - عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، **المقاومة المسلحة في تونس سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر 1939م-1956م**، جامعة منوبة، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، د ط، تونس، 2005م، ج2، ص 162.

[4] - عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 155.

و"الجديدة" و"طبربة" ويوجد مركز إيواء بـ"تبرسق" الذي يعتبر مركز لفرز الأشخاص الموقوفين وسجن فيه السياسيون المتهمون في أحداث أفريل 1938م، واستقبل في ماي 1952م 400 معتقل[1]، وفي الخمسينيات اعتقل قادة الحزب الجديد وأودعوا السجن المدني بتونس وغيرهم من الوطنيين مثل الهادي نويرة والهادي شاكر والحبيب عاشور والطيب لمهيري ومحمد المصمودي.

وعانى الوطنيون خلال وجودهم بالمعتقلات من التعذيب وسوء المعاملة مثل ما تعرض له "البحري قيقه" الذي عوقب بنقل الحجارة و"لوسيان فالنسي" و"زانا" اللذين قضيا مدة عقوبتهما في تكسير الحجارة.[2]

وسلطت الإدارة على الوطنيين عقوبتي الإبعاد والنفي داخل الوطن وخارجه، خصوصا معتقل رمادة بالجنوب التونسي[3] ونفت بعضهم إلى أراضي أو مستعمرات فرنسية وبلدان عربية أو إسلامية ويحكي الطاهر صفر أنه وبسبب الإبعاد ضاع مكتبه وتلاشت مدخراته المالية، والشيخ محمد كركر المبعد إلى تطاوين في جانفي 1935م توفي بعد شهر بسبب تردي الأوضاع الصحية في المنافي وإصابته بحمى المستنقعات، وكذلك محيي الدين القليبي[4] مرض أثناء إقامته الجبرية بالتراب العسكري في الجنوب بمرض السكر ثم بداء القلب[5] ومن الوطنيين الذين ضيق على نشاطهم:

- **عبد العزيز الثعالبي[6]:** ضُيِّقَ على الثعالبي من قبل السلطات الفرنسية عندما كان بتونس وحتى خارجها ففي 1919م عندما سافر لباريس لحضور مؤتمر الصلح وقدم مذكرته المتعلقة باستقلال تونس ونشر كتاب "**تونس الشهيدة**" سنة 1920م فوجئ بالسلطات تُلقي عليه القبض

[1] – خميس العرفاوي، المرجع السابق، ص 448.

[2] – خميس العرفاوي، نفسه، ص 414.

[3] – انظر الملحق رقم (1).

[4] -

[5] – خميس العرفاوي، نفسه، ص ص 194، 195.

[6] – عبد العزيز الثعالبي: (1876–1944م) من أكبر زعماء السياسة والإصلاح في تونس زاول تعليمه بجامع الزيتونة أصدر جريدة "سبيل الرشاد" سنة 1895م وهو مؤلف كتاب "تونس الشهيدة" وكتاب "روح التحرر في القران" أسس الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920م...، انظر إلى نور الدين الدقي، **حركة الشباب التونسي**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ط2، تونس، 2005م، ص 239.

وتعود به إلى تونس ليقبع في أحد سجونها لأنه فضح الإجرام الفرنسي ببلاده، واتهم بالزندقة وحوكم حين نشر كتاب "**روح التحرر للقرآن**"، وفي سنة 1923م حين اشتد القمع بالبلاد بأمر من المقيم العام "لوسيان سان" نُفي إلى الخارج لتضعف الحركة الوطنية بغيابه عن الساحة التونسية.

- **الحبيب بورقيبة[1]:** اتسمت مواقفه ضد السلطات الفرنسية بالجرأة والوضوح فاعتبر الحماية غزوا استعماريا لا مبرر له وطالب بتطبيق ما جاء في معاهدة باردو وهذا جلب له سخط السلطات التي أبعدته مع رفاقه إلى معتقل رمادة بالجنوب التونسي سنة 1934م وأُلقِي القبض عليه بعد حوادث 9 أفريل 1938م وأُخِذَ إلى السجن العسكري بتونس ثم بتبرسق ثم إلى برج سان نيكولا قرب مرسيليا.[2]
- **البايات التونسيون:** لم يقتصر الكفاح على الشعب فقط بل حتى البايات كان لهم شرف الوقوف لاسترجاع السيادة الكاملة والاستقلال المنشود، كالباي محمد الناصر الذي مُورِسَ عليه ضغط شديد بسبب مواقفه المؤيدة للحركة الوطنية والداعمة للمناضلين التونسيين فحاصر "لوسيان سان" قصره بالجيش والدبابات في سنة 1923م[3]، والمنصف باي[4] الذي خلع من منصبه في 14 ماي 1943م ونفي إلى مدينة بو الفرنسية لأنه حاول إعلاء شأن وطنه والذود عنه واحتواء الحركة الوطنية بإعادة الزعماء والقادة الأحرار من المنافي والسجون إلى ديارهم[5] والباي

---

[1] – الحبيب بورقيبة: (1903م–2000م) ولد الزعيم بورقيبة بالمنستير زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالمعهد الصادقي، التحق بجامعة باريس ونال منها إجازة في الحقوق التحق بالحزب الحر الدستوري منذ سنة 1922م وأسس جريدة "العمل" مع نخبة من أصدقائه، أصبح عضوا في باللجنة التنفيذية للحزب إلا انه سرعان ما استقال منه ودعا إلى مؤتمر قصر الهلال في 2 مارس 1934م وحل اللجنة التنفيذية وعوضها بالديوان السياسي اعتقل عدة مرات انتخب رئيسا للجمهورية يوم 25 جويلية 1957م...، انظر إلى الطاهر المناعي، **المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في ما بين الحربين العالميتين 1919م–1939م**، دار المعارف للطباعة والنشر، د ط، تونس، 2001م، ص ص 386، 387.

[2] – الطاهر المناعي، نفسه، ص 145.

[3] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 54، 56.

[4] – المنصف باي: هو الباي الثامن عشر من الأسرة الحسينية تقلد منصبه يوم 19 جوان 1942م وتوفي في سبتمبر 1948م ورغم قصر مدة حكمه إلا أنه كان بمثابة الشوكة لفرنسا...، انظر إلى سعيد المستيري، **المنصف باي الحكم والمنفى**، تر: هشام القروي، دار الأقواس للنشر، ط1، تونس، 1991م، ص 23.

[5] – محمد محفوظي، "المشكلة التونسية تاريخها، تطورها، كيف حلها"، المرجع السابق، 4.

محمد الأمين الأول الذي حوصر قصره في مناسبات عدة، وجرت محاولة تسميمه في شهر جوان 1952م بمؤامرة من كبار الموظفين الفرنسيين التابعين للإقامة العامة الفرنسية لأنه عارض إعلان قانون الطوارئ في شهر ماي الماضي بالتعاون مع احد المتطلعين للمُلك والقضاء على حياة المَلك ولم يزل الخطر محدقا به خصوصا أنه رفض توقيع مشروعات الإصلاحات الفرنسية التي كانت الإقامة تسعى لفرضها على البلاد بأي ثمن.[1]

ب- الاغتيالات:

لم يكن الاعتقال والنفي هما الشيء الوحيد الذي جوبه به النشاط السياسي للوطنيين بل تعدى القمع إلى القتل والاغتيال، فكان وصول المقيم العام "جون دوهوت كلوك"[2] إلى تونس بداية ظهور سياسة العنف في أبشع صورها[3]، فسجون ملأى ومحتشدات عامرة وأحكام جائرة ورجال مشردون وأحرار مضطهدون وباي مهدد بالخلع ودماء تسفك وأرواح تزهق[4] بعدة مناطق وفي الظرفية التي كانت تناقش فيها اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة قضية تونس، تشكلت عصابة إجرامية سميت بـ"اليد الحمراء"[5] تقوم بخدمات سرية[6] تتمثل في اغتيال الوطنيين وكان الهدف من تأسيسها الرد على المقاومة التونسية وترهيب الوطنيين، وبث الرعب بين الناس واغتيال المناضلين[7]، أولهم كان الزعيم

---

[1] – كاتب مجهول، "القصة الكاملة لمحاولة تسميم سمو باي تونس"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع9، الجمعة 24 أوت 1952م، ص 3.

[2] – جون دوهوت كلوك: عين مقيما عاما بتونس في 13 جانفي 1952م وعرف بقبضته الحديدية في تعامله مع الأوضاع بتونس باتخاذ سياسة قمعية...، انظر إلى مباركة حامد التواتي، "التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين في تصور الهوية الوطنية المعاصرة 1945م-1956م"، **أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار**، أيام 4 و5 و6 ماي 2006م، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، ع13، ص 269.

[3] – محمد محفوظي، "من المسؤول عن سياسة العنف"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع42، الجمعة 8 ماي 1953م، ص 1.

[4] – محمد محفوظي، "سر متابعة الكفاح"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع47، الجمعة 6 أوت 1953م ، ص 1.

[5] – اليد الحمراء: هي منظمة إرهابية تشكلت في بداية عام 1951م بدعم من المقيم العام دوهوت كلوك وتحت حماية رجال البوليس ومساعدة معمرين كبار متعصبين وجمعت المنظمة شبابا خارجا عن القانون...، انظر إلى سعيد الصافي، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، نوفمبر 2000م، ص 175.

[6]- Jacques moral Calendier Des Crimes De la France Outre-Mer- 14 Avril 2005, P 89.

[7] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 156.

النقابي التونسي "فرحات حشاد"[1] والمناضل الهادي شاكر أحد مسيري الحركة التحريرية[2]، والأمير عز الدين رغم خنوعه للفرنسيين لتصبح تونس أرضا خصبة للاغتيال لأن المقيم دوهوت كلوك اقتنع بأن فرنسا هي التي تُحِيي وتُمِيَت.[3]

قُتِلَ النقابي فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952م وذلك لأنه آمن بحق الشعب التونسي في تقرير مصيره وجمع الجماهير التونسية حوله لمناهضة نظم الحماية الفرنسية القائمة على التمييز العنصري وكان الهدف وراء قتله هو تثبيط عزائم، واتخاذ تدابير صارمة ضد القادة النقابيين التونسيين العزل وأهملت شأن المجرمين المسلحين المنضوين تحت لواء عصابة "اليد الحمراء" رغم أن الصحف الفرنسية نفسها أزاحت الستار عن المجرمين وعن العصابة[4] التي في وسعها ارتكاب الجرائم ما دامت تحظى بالحماية من السلطة الاستعمارية وخصوصا من المقيم العام "دوهوت كلوك" والبوليس الفرنسي، وهذه العصابة ضمت في صفوفها الشباب الاستعماري وقدماء المحاربين وأفراد من البوليس.[5]

وما يدل على تعاون السلطات الفرنسية مع هذه العصابة قبل وبعد الحادث:

- يقال أن الشرطة عمدت إلى سد الطريق بين رادس وتونس بعدما خرج السيد فرحات من رادس نحو العاصمة التونسية.
- أكد العامل الأوربي الذي حمل حشاد في سيارته عندما جرح أنه لم يتلفظ بجملة "أن هؤلاء أصدقائي" عكس ما ادعاه الناطق باسم السفارة الفرنسية بعد الاغتيال بيومين.

---

[1] – فرحات حشاد: (1914م–1952م) ولد بالعباسية، عمل محاسبا في إحدى الشركات الفرنسية ثم اهتم بالأمور النقابية فانضم إلى نقابة شركة النقل عام 1936م، ثم صار بعد ذلك عضوا في الاتحاد المحلي بسوسة عام 1937م ليعمل فيما بعد على تكوين الاتحادات النقابية الوطنية وهو زعيم الاتحاد العام التونسي للشغل واستمر نضاله إلى أن اغتالته عصابة اليد الحمراء...، انظر إلى سعد توفيق البزاز، "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946م–1956م"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، جامعة نابل، ع13، أيلول 2013م، ص 466.

[2] – محمد محفوظي، "ماذا يريد الم فوازار"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع49، الجمعة 14 ربيع الأول 1379هـ، ص 1.

[3] – محمد محفوظي، "سنة الاغتيال"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع45، 10 جويلية 1953، ص 1.

[4] – محمد محفوظي، "جريمة فظيعة لا تغتفر"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع13، الجمعة 12 ديسمبر 1952م، ص1.

[5] – محمد محفوظي، نفسه، ص 4.

- منع السيد عبد الباقي قاضي البحث التونسي في القضية من معاينة سيارة حشاد لينحى فيما عن مهمة البحث في القضية ويعوض بـ "الم.سولي" المعروف بميوله الاستعمارية وهذا تستر على الجريمة.
- ثبت في رسالة أرسلها حشاد إلى نائبه البودالي قبل اغتياله بأيام مما أدلى به الفقيد للمراسل الصحافي "الم الكسندر رويث" و"الم قيران" بأنه تلقى تهديدات قبل مقتله فكان قد نقل زوجته وأولاده إلى محل آخر وكان يبيت عند جيرانه تحسبا.
- قدم موظف من الموظفين الفرنسيين إلى الإقامة العامة قائمة بأسماء أعضاء عصابة اليد الحمراء وأرسل نسخة منها إلى باريس ومع ذلك لم يجر أي تحقيق معهم ولم يقبض على أحد منهم.[1]

كما تمكنت اليد الحمراء من اغتيال الشاذلي القسطلي[2] لأنه عارض إصلاحات البلدية في أفريل 1953م، وتغلغلت العصابة في جميع الأجهزة فلقيت دعما كبيرا من المعمرين الكبار الذين فقدوا ثقتهم في الحكومة الفرنسية التي كانت ستفتح باب التفاوض مع الحركة الوطنية ولم يقتصر الأمر على اليد الحمراء فحسب وإنما رجال البوليس الفرنسي هم أيضا كانوا يقتلون التونسيين في وضح النهار.[3]

ويبدو واضحا من موقف السلطة الصامت من هؤلاء المجرمين أنها تكيل للأوربيين بميزان وللتونسيين بآخر فهذه "العدالة" المزعومة استطاعت أن تحكم بالإعدام على ثلة من التونسيين بدعوى قيامهم بالأعمال التخريبية ولم تستطع أن تقبض على الأفراد الذين اغتالوا الزعيم حشاد، فالعدالة أصبحت غير حرة وجردت من معناها السامي وسخروها لخدمتهم.[4]

---

[1] – كاتب مجهول، "تفاصيل جديدة عن قضية اغتيال فرحات حشاد"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع16، الجمعة 23 جانفي 1953م، ص 2.

[2] – الشاذلي القسطلي: صاحب جريدة النهضة ونائب رئيس بلدية تونس العاصمة...، انظر إلى سعيد الصافي، المرجع السابق، ص 176.

[3] – سعيد الصافي، المرجع السابق، ص 176.

[4] – محمد محفوظي، "المجرمون يمرحون والوطنيون يضطهدون"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع20، الجمعة 27 مارس 1953م، ص 1.

3ـ عرقلة نشاط الأحزاب السياسية:

رغم أن التونسيين قاموا بثورات عند الاحتلال فإنهم فضلوا العمل السياسي المنظم فتشكلت الأحزاب والجمعيات والنقابات وقابلت السلطات نشاطهم بالضغط والقمع على المستوى السياسي والتحركات الاجتماعية ومن ذلك منع الإضرابات النقابية والتجمعات وحرية التعبير فأصبحت الحريات مفقودة أو تكاد[1] ومن تلك الأحزاب التي طالها القمع:

أ-الحزب الحر الدستوري التونسي:

تأسس الحزب الحر الدستوري التونسي في مارس 1920م وانتخب عبد العزيز الثعالبي رئيسا له ومن أعضائه حسن قلاتي وأحمد الصافي ومقره بتونس العاصمة وتسيره لجنة تنفيذية وله شِعَب بأحياء العاصمة حتى بلغ عددها خلال العشرينات 70 شعبة وكان نشاط الحزب يتركز في تنظيم تظاهرات سياسية وعقد اجتماعات وطالب بإصلاحات في بادئ تكوينه ثم طالب بإقامة نظام دستوري لتونس وتأسيس حكومة وطنية مسئولة أمام الشعب والدفاع عن حقوق التونسيين وإيصال مطالبهم إلى الحكومة الفرنسية[2] ومما لقيه الحزب من عراقيل:

مصادرة الجرائد التابعة للحزب:

نظم الدستوريون حملة صحفية ضد السلطة الحامية فقامت الإدارة بتعطيل العديد من صحفهم مثل "إفريقيا" و"العصر الجديد" و"الاتحاد" و"Le Libéral" كما أبعدت "أحمد توفيق المدني" و"عبد الرحمن اليعلاوي" إلى الجزائر وحُوكِم "عمر بن قفارش" رئيس الشعبة الدستورية[3] بتهمة جمع التبرعات لفائدة الأمير "عبد الكريم الخطابي".[4]

---

[1] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 112.

[2] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 62.

[3] – عبد المجيد كريم وآخرون، نفسه، ص 73.

[4] – عبد الكريم الخطابي: من قبيلة بني ورياغل وبطل ثورة الريف في المغرب الأقصى أعلن مع ابنه الثورة ضد الحماية الفرنسية الاسبانية بالشمال وحققا انتصارات على الأسبان في معركة أنوال الشهيرة 1926م واستسلم عندما عجز عن متابعة القتال ... انظر إلى عبد الله كنون، **موسوعة مشاهير رجال المغرب**، دار الكتاب المصري، ط2، القاهرة، مج5، 1994م، ص 6.

وصادر المقيم العام "لوسيان سان" الصحف المنتسبة إلى الحزب الحر الدستوري والمتعاطفة معه بالإجراءات الادراية أو الإغرائية ولم تبق منهـ صحف الحزب في صائفة 1923م سوى صحيفة "العصر الجديد" وكانت تتمتع بلهجة عنيفة وتنشر مقالات مغرضة ضد الحكومة ووجدت سلطة الحماية حجة لمصادرتها بسبب المقالين اللذين نشرا يوم 16 فيفري 1923م الأول بإمضاء محمد معلى حول "إبعاد كولرا" والذي دافع فيه عن الصحفي الفرنسي واتهم الحكومة بالاستبداد والمقال الثاني حرره "محي الدين القليبي" وعنوانه "على حسابنا مظاهر الضعف في سياسة الحكومة" ونقد فيه سياسة السلطة تجاه الحزب الدستوري.[1]

وتبعا لذلك أوقفت الجريدة يوم 22 فيفري 1924م وأحيل محرريها المذكورين وصاحب امتياز الصحيفة "أحمد حسين المهيري" ومديرها إلى محكمة الدريبة رغم أنها غير مختصة في القضايا المذكورة وحكمت المحكمة على المدير لمدة ثمانية أيام ولمدة ستة أسابيع على المحررين.[2]

كما تعرض الحزب الدستوري للقمع عندما صدرت الاوامر الجائرة يوم 29 جانفي 1926م، ليستمر القمع إلى عهد المقيم مارسيل بيرتون[3]، الذي اخذ في قمع الانشطة الوطنية وذلك بان اصدر الوامر الجائرة يوم 6 ماي 1933م بموجبه وضع الاداريين تحت الرقابة الشديدة لاضعاف الحزب الدستوري.[4]

ب-جامعة عموم العملة التونسية:

وهي أول نقابة تونسية تأسست في ديسمبر 1924م بقيادة "محمد علي الحامي" وبمساندة شيوعية يمثلها "فينودوري" ورحب بوجودها العمال التونسيون وفكرتها كانت الدفاع عن مصالح العمال من خلال الإضرابات وعلى الرغم من هذه النقابة التزمت نطاق العمل الإصلاحي ولم تطرح القضية

[1] – خميس العرفاوي، المرجع السابق، ص ص 341، 342.

[2] – خميس العرفاوي، نفسه، ص ص 341، 342.

[3] – مارسيل بيرتون: عين مقيما بتونس من 1933م إلى 1936م، عرف بأساليبه القمعية تجاه الاحزاب والنشاط السياسي خصوصا الحزب الدستوري الجديد...، انظر إلى الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تق وتع: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1986م، ص 358.

[4] – عبد المجيد كريم واخرون، المرجع السابق، ص 84.

التونسية من زاوية ثورية فإنها أزعجت السلطات الاستعمارية[1] التي كانت تتابع نشاط على الحامي بحذر ففي نظرهم هي تهديد للحضور الفرنسي في تونس خاصة وفي شمال إفريقيا عامة.

وأخذ المقيم العام والنقابات الفرنسية يترصدان الفرصة للانقضاض عليها[2]، فوجدت في إضراب حمام الأنف في جانفي 1925م فرصة لإلقاء القبض على القيادة النقابية وبعض الشيوعيين "فينودوري" ممثل الحزب الشيوعي في الشهر الموالي وتمت محاكمتهم بتهمة التآمر على أمن الدولة[3] وحُكِم على محمد علي الحامي والمختار العياري وفينودوري بالنفي خارج البلاد لمدة عشر سنوات، أما محمد الغنوشي ومحمود الكبادي وعلي القروي لخمسة أعوام[4]، وبذلك قُضي على أول تجربة نقابية بتونس ووجهت السلطات نظرها نحو الأحزاب الأخرى لتفككها في حملتها القمعية ضد الحريات سنة 1926.[5]

ج-الحزب الحر الدستوري الجديد:

كانت بداية الانشقاق في صفوف الحزب الدستوري التونسي في مؤتمره المنعقد بنهج الجبل يومي 12 و13 ماي 1933م في ظل صدور أوامر جائرة في حق الوطنيين من الحزب الجديد تضعهم تحت الرقابة الإدارية وفي هذا المؤتمر طلب بورقيبة وبعض الشباب المتحمس لقتال المستعمر من أعضاء الحزب القدامى التخلي عن الأساليب البالية والبرنامج القديم واستمرت بوادر الانشقاق إلى غاية عقد مؤتمر قصر الهلال 2 مارس 1934م الذي توج بتكوين ديوان سياسي وحل اللجنة التنفيذية من قبل المنشقين فما كان من القدامى إلا أن ردوا عليهم بعقد مؤتمر نهج غرناطة يوم 27 أفريل 1934م وطردوهم من صفوف الحزب ومنذ تلك اللحظة أصبحت هناك تشكيلتان سياسيتان

[1] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 48.

[2] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 287.

[3] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 72.

[4] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 287.

[5] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 72.

الدستور القديم والدستور الجديد ورغم اختلاف أفكار ووسائل عملهما إلا أنهما كانا يسعيان لتوعية الشعب وتحرير البلاد.[1]

وشرع الحزب الجديد في العمل فعقد الاجتماعات وتزايدت أعداد المنخرطين فيه وأصبح في نظر السلطات الاستعمارية قوة تبعث القلق خصوصا عندما بلغت حملته الدعائية مناطق العروش الحساسة، فقام المقيم العام بيرتون بإصدار أمر 3 سبتمبر 1934م المتعلق بالإبعاد الإداري وبإيقاف 8 دستوريين من مسيري الحزب ونفيهم إلى الجنوب التونسي[2] وهم بورقيبة ومحمود الماطري[3] و6 شيوعيين كما تم تعطيل جريدة "العمل" وكل هذا القمع بحجة المحافظة على هيبة فرنسا ومصالح جاليتها.[4]

ونظم الحزب الدستوري مظاهرات يوم 9 أفريل 1938م ردا على القمع الذي كانت تمارسه سلطات الحماية، وكانت المظاهرات عنيفة والقمع لا هوادة فيه فكانت من نتائجها إيقاف 900 من إطارات الحزب الدستوري الجديد على رأسهم الزعيم بورقيبة.[5]

ونقل قادة الحزب الجديد إلى حصن سان نيكولا بمرسيليا ووضعوا بعضهم تحت الإقامة الجبرية بتراتس وهذا بعد أن حولت قضيتهم إلى المحكمة العسكرية وبقيت قضيتهم معلقة إلى 24 جويلية 1940م فقد تمت محاكمة أعضاء لجنة المقاومة التابعة للحزب الدستوري الجديد التي تشكلت في أواسط 1939م وقامت بأعمال تخريبية ضد الاستعمار ومن عناصرها الذين أُلقِي عليهم القبض بتهمة التخريب والكتابة على الجدران البشير زرق العيون، عمر بن حميدة، محمد بن عمارة، والهادي السعيدي وصدر بشأنهم حكم الإعدام واستبدل فيما بعد بالأشغال الشاقة مدى الحياة وهذا تأكيد فرنسي على استمرار سياسة القمع.[6]

---

[1] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 84، 87.

[2] – محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 123.

[3] - محمود الماطري: ولد بمدينة تونس وزاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالمدرسة الصادقية وتخرج منها وهو طبيب ومناضل ورجل سياسة ومن قادة الحزب الدستوري الجديد...، انظر إلى الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص ص 355، 356.

[4] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 92.

[5] – محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 124.

[6] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 110.

وفي ظل غياب القادة تولى الحبيب ثامر والطيب سليم مواصلة النشاط وبث المناشير سنة 1941م وعند اكتشاف أمرهما حاولا الفرار الى ليبيا ولكن قبضت السلطات عليهما واتهما بمحاولة البحث عن حماية دولة أجنبية وحوكما بـ 20 سنة أشغالا شاقة، وهذه ليست نهاية مسلسل الاعتقالات بل أعتقل أعضاء الديوان السابع في جويلية 1941م لقيامهم بأعمال التفجير ضد السلطات الفرنسية وهم الرشيد إدريس، صلاح الدين بوشوشة، يوسف بن عاشور، بلحسين جراد، سليمان الأغا، وحسين التريكي[1] ومنذ شهر ماي 1943م صدرت بطاقات تفتيش استهدفت قادة الحزب الدستوري الجديد بما فيهم من غادر البلاد ومن غاص في السرية.[2]

واعتقل الزعيم الحبيب بورقيبة مع بعض مسيري الحزب يوم 18 جانفي 1952م ونُقِلوا إلى ناحية مجهولة بسبب قرارهم بعقد مؤتمر عام اثر إخفاق التجربة الإصلاحية بأمر من المقيم "دوهوت كلوك" الذي عاد إلى سياسة القمع ضد الشعب التونسي وحاول إرغام الباي على حل مجلس الوزراء.[3]

4- الوقوف ضد تدويل القضية التونسية:

لما تأكد لدى المناضلين الوطنيين أن فرنسا لا تنوي النزول عن عرشها الاستعماري في تونس رأوا ضرورة الانطلاق بقضيتهم نحو مدى أبعد من إرسال المذكرات إلى فرنسا فكان الملجأ الوحيد في هذه الظروف هو التوجه نحو هيئة الأمم المتحدة لعرض قضيتهم هناك وبذلوا من أجل ذلك الجهود وتحملوا مماطلات الحكومة الفرنسية وكانت بداية التفاوض بتشكيل حكومة محمد شنيق في 17 أوت 1950م للتفاوض حول نقل السلطة للتونسيين غير أن الفرنسيين لم يكونوا جادين في موفقهم بل كانوا يخادعون الرأي العالمي بتقبلهم مبدأ الحكم الذاتي لتونس وعادت ونكثت بعهدها من خلال إقرار إصلاحات هزيلة الغاية منها تشريك المستعمرين في تونس شأنهم شأن التونسيين يوم 8 فيفري 1951م والتي أقرت مبدأ السيادة المشتركة وسافر وفد وزاري الى باريس ولكن دون جدوى فلم

[1] – عبد المجيد كريم وآخرون، نفسه، ص 111.

[2] – سعيد المنستيري، المرجع السابق، ص 213.

[3] – كاتب مجهول، "اعتقالات فجائية في تونس"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع14، 19 جانفي 1952م، ص 3.

يقم له أي اعتبار فاضطروا في النهاية إلى رفع مذكرة في 31 أكتوبر 1951م طالبوا فيها فرنسا بالنظر في طرق تنفيذ الاستقلال الداخلي. [1]

ولكن الحكومة الفرنسية ردت برسالة مؤرخة في 15 ديسمبر 1951م[2] نقضت فيها ما تعهدت به بشأن الاستقلال فأصيب الوزراء التونسيين بخيبة أمل وتأكد لديهم أن الحكومة الفرنسية لا تريد التنازل عن عرشها الاستعماري وإنما تماطل فحسب[3]، وكانت الرسالة سببا في الأزمة التونسية وقطع المفاوضات وحل الوزارة وإلقاء القبض على الوزراء والقيام بأعمال التطهير والحوادث الدامية بتونس تتزايد كلما ألح التونسيون على مطالبهم بالاستقلال.

وإن صمود الشعب التونسي وإصراره على نيل حريته جعل الكتلة العربية الآسيوية تتعاطف مع قضيته في اجتماعها بباريس الذي قررت فيه طرح القضية التونسية في مجلس الأمن في الأيام المقبلة بعد أن رأت من الحكومة الفرنسية كل الرفض لأي حل ممكن للمشكلة القائمة.[4]

وقرر ممثل دولة باكستان طرح القضية أمام مجلس الأمن واستند على حجة أن الأمن العالمي أصبح مهددا جراء السياسة العدوانية للحكومة الفرنسية بتونس المرتكزة على اعتقال زعماء الحركة التحريرية وقمع المظاهرات وتحكيم الأسلحة الحربية في رقاب الشيوخ والنساء والصبيان وبعد كل هذه الاعتبارات ماذا سيكون موقف مجلس الأمن من القضية التونسية؟ هل سينصف الشعب التونسي ويطرح قضيته أم سيشد على يد فرنسا في تونس؟[5]

وحاول الوزيران صالح بن يوسف أمين حزب الدستور الجديد ووزير العدلية، ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية السفر إلى باريس لتقديم شكوى باسم الحكومة التونسية يوم 14 جانفي 1952م، لعرض القضية التونسية أمام مجلس الأمن الدولي وحتى يتوسط بين فرنسا وتونس لحل

---

[1] - محمد محفوظي، "فازت القضية التونسية بالتسجيل"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع10، الجمعة 24 أكتوبر 1952م، ص 1.

[2] – محمد محفوظي، نفسه، ص 1.

[3] – محمد المتيجي، "أطوار القضية التونسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع15، الجمعة 1 فيفري 1952م، ص 1.

[4] – محمد المتيجي، "تونس في مجلس الأمن"، **جريدة المنار**، الجزائر، ع16، السنة1، الجمعة 15 فيفري 1952م، ص 4.

[5] – محمد المتيجي، "هل تنصف القضية التونسية في مجلس الأمن؟"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع16، 29 فيفري 1952م، ص 1.

الأزمة التي كان سببها جواب الحكومة الفرنسية[1] لجأت إلى سحب جوازي سفر الوزيرين التونسيين ومنعتهما من الالتحاق بأمريكا حيث اجتماع مجلس الأمن.

ووعدت الحكومة الفرنسية بأن تمنح تونس استقلالها ولكن بعد شهور قليلة عادت إلى سياستها المعهودة فلجأت إلى سياسة الإصلاحات بغية ذر الرماد في العيون، وفي 17 جانفي 1952م وحاولت منع إدراج القضية في جدول أعمال مجلس الأمن بحجة أن القضية التونسية مسالة داخلية لا يحق لأي هيئة التدخل فيها واستقدمت المقيم العام "دوهوت كلوك" بتونس وزودته بتعليمات جديدة فكان القمع والزجر ومحاكمة الوطنيين أمام المحاكم العسكرية.[2]

وفي الوقت الذي تتأهب فيه الكتلة العربية الآسيوية لعرض القضية التونسية كان الوزراء الفرنسيون يجتمعون بمحضر رئيس الجمهورية الفرنسية لدراسة الوضع بتونس وخرجوا بقرارات أثبتت فيها عدم تراجعها عن موقفها وعن سياستها القمعية ووجهت للمقيم العام الذي حاصر قصر الباي محمد الأمين بالقوة المسلحة والطائرات لإرهابه وهددته ليحل وزارة شنيق وأصدرت البيانات المغرضة باسمه وأعلنت أنه سحب شكوى تونس من مجلس الأمن لتحدث فجوة بين الباي وشعبه وتصرف التونسيين عن هدفهم ولكنه رفض تنفيذ قراراها فألقي القبض على الوزير الأول شنيق وثلاثة من معاونيه بحجة أنهم مشاغبين وغير محافظين على الأمن.[3]

واعتقل زعماء الحزب الدستوري بتونس منهم الحبيب بورقيبة وأبعده إلى طبرقة ثم إلى جزيرة تجاه الساحل التونسي[4]، بغية القضاء على الحركة الوطنية، ففرّ بن يوسف من باريس وزج بالوزراء في السجون والمحتشدات وهدد الباي محمد الأمين بالخلع[5] لترتفع الأصوات في البلدان العربية منددة

[1] – كاتب مجهول، "القضية التونسية في هيئة الأمم؟"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع14، 19 جانفي 1952م، ص 2.

[2] – محمد المتيجي، "هل تنصف القضية التونسية في مجلس الأمن؟"، المرجع السابق، ص 4.

[3] – محمد المتيجي، "اعتقال الوزراء التونسيين"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع19، الجمعة 28 مارس 1952م، ص 1.

[4] – محمد محمود السروجي، **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، المكتبة الوطنية، د ط، بنغازي، ص 230.

[5] – محمد محفوظي، "المسالة التونسية تاريخها، تطورها، كيف حلها"، المرجع السابق، ص 3.

بالظلم الاستعماري وتبنت الكتلة العربية الآسيوية القضية التونسية ونجحت في إدراجها في الجدول النهائي لهيئة الأمم المتحدة ليتقرر متابعة المفاوضات.[1]

وشكلت وزارة جديدة بدل وزارة شنيق بمباركة الحكومة الفرنسية لتحقيق المساعي الاستبدادية التي تقوم بها الإقامة العامة الفرنسية بواسطة صنيعتها الوزير صلاح الدين البكوش فكانت حكومة أجنبية إدارية لا تونسية شعبية ندد الشعب التونسي بحلها منذ الوهلة الأولى لتأسيسها لأن الهدف منها هو عرقلة المقاومة وتثبيط العزائم، في الوقت الذي بادرت فيه الكتلة العربية لإثارة القضية في مجلس الأمن في جلسته الأولى برئاسة ممثل دولة باكستان احمد بوخاري ولكن انتهت الجلسة بدون قرار لصالح القضية ولكن الدول المشاركة نددت بالسياسة الهمجية المتبعة في تونس[2]

وكانت صدمة الشعب التونسي كبيرة حين رفض مجلس الأمن طرح القضية التونسية في جلسته الثالثة يوم 14 أفريل 1952م بمشيئة فرنسا والدول الموالية لها وهنا أثبت مجلس الأمن أنه مجرد خدعة تحاك فيها المكائد والمؤامرات ضد الأمم المستضعفة ويعد هذا جريمة في حق الشعب التونسي لأن ذلك يرمي إلى تثبيت الوجود الفرنسي في تونس وتقوية سياسته فيها [3] ظنا منها أنه سيضعف إيمان التونسيين ولكنها وجدت عكس ذلك ما جعل المقيم العام يضغط على الباي من جديد ويرغمه على توجيه نداء إلى التونسيين يستنكر فيه المقاومة وأرسل الجنرال "قابري" الى حكومته يلتمس منها إرسال النجدات العسكرية ليمعن في التنكيل والقمع فحلوا الديوان الملكي واعتقل الباي في بيته وسجن العلماء.[4]

[1] – محمد محفوظي، "السياسة الفرنسية في تونس إفلاس في إفلاس"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع19، الجمعة 14 مارس 1953م، ص 2.

[2] – محمد المتيجي، "إكراه يزيد الطين بلة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع1، الجمعة 11 أفريل 1952م، ص 2.

[3] – محمد المتيجي، "مؤامرة استعمارية ضد الأمة التونسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع2، 25 أفريل 1952م، ص 1.

[4] – محمد المتيجي، "تفاقم الاضطرابات يهدد السلام العالمي"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع4، الجمعة 23 ماي 1952م، ص 1.

حاولت الكتلة العربية مجددا لتحمل منظمة الأمم المتحدة على عقد دورة خاصة لدراسة القضية وقدمت لذلك طلبا وكمحاولة أخيرة من فرنسا لمنع درس القضية هددت بالانسحاب من المجالس الدولية إذا ما طرحت القضية في مجلس الأمن.[1]

ولما فازت القضية التونسية وأدرجت في الدرجة الثانية بعد المشكلة الكورية لم يكن بوسع فرنسا أن تتجاوز هذا القرار ولكن الصحافة الفرنسية الاستعمارية لم تدخر جهدا في التشكي من موقف هيئة الأمم المتحدة مدعية أن فرنسا مظلومة وان المنظمة الدولية لم تنصفها وان الاستعمار لم يقدم إلا خيرا، وليس هناك داع لطرح القضية ما دامت المسألة التونسية فرنسية بحتة فنظام الحماية فرنسي والمقيم العام فرنسي ودواليب الحكم بيد الفرنسيين ومعظم الأراضي الخصبة ملك للفرنسيين والجيش الذي قام بعمليات التطهير فرنسي وكلمة الفصل للفرنسيين.

وليس الصحافة الفرنسية وحدها ترى ذلك فحتى الرئيس الفرنسي خرج ليشل أي يد تحاول أن تلطخ سمعة فرنسا وقام خطيبا ومدعيا أن فرنسا موطن حقوق الإنسان ومهد العدالة وأدلى "روبير شومان" وزير خارجيتها أمام هيئة الأمم بتصريح أنكر فيه عليها النظر في المسالة التونسية زاعما أن أنوار الحرية تنير شمال إفريقيا وان دولته صادقة في رغبتها في تنفيذ سياسة تحريرية ولن تتخلى عن تأدية رسالتها السامية، والحرية التي أشاد بها هي التي كبلت الشعب التونسي بقيود العبودية وسمحت للمستعمرين الفرنسيين بأن يخصصوا الاعتمادات لتوسيع السجون وتعزيز قوات الشرطة وسمحت للسلطة الفرنسية بإصدار الأحكام القاسية ضد المسلمين الأحرار وتأمر بغلق المدارس العربية فأصبحوا مشردين يجوبون الشوارع.[2]

ورغم قرار هيئة الأمم المتحدة إلا أن فرنسا ظلت تحاول حمل أمريكا للتراجع عن قراراها وتم ذلك فعلا فبفضل نفوذ أمريكا الاستعمارية كانت قرارات المجلس في غير صالح تونس ومنح الفرنسيين ثقة الهيئة في متابعة القضية رغم علمها بان الفرنسيين لا يؤمنون بمبادئ العدل والحرية ولا يميلون إلا للقوة في حل مشاكلهم خصوصا مع الشعوب المستضعفة.

[1] – محمد المتيجي، "سياسة بغل الطاحونة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع6، الجمعة 4 جويلية 1952م، ص 4.

[2] – محمد محفوظي، "الاستعمار في قفص الاتهام"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع11، الجمعة 14 نوفمبر 1952م، ص ص 1، 2.

ومن ذلك إرغام الباي على توقيع مرسومين يقضي أحدهما بإدخال إصلاحات على المجالس البلدية بصورة لا تتفق مع حق تقرير مصيرها لأنها تشرك الفرنسيين في السيادة التونسية فأكرهت الباي لتبرهن للعالم أنها أهل للثقة الممنوحة إليها من الهيئة ولكنها كانت ثقة في غير محلها لأن ذلك اعتداء زاد الوضع تأزما بتونس وفي هذا الظرف عقدت الدول العربية الآسيوية اجتماعاً بالقاهرة في ديسمبر 1952م لدعم التونسيين وقررت إرسال احتجاج إلى هيئة الأمم والحكومة الفرنسية تدعوها فيه الى مراجعة سياستها مهددة إياها بالمقاطعة سياسيا واقتصاديا.[1]

ولكن كل تلك المحاولات لم تثن الحكومة الفرنسية عن ممارسة سياسته القمعية ضد المناضلين والوطنيين التونسيين وحققت مبتغاها من إبقاء المشكلة التونسية مسالة داخلية فرنسية لا يحق لأي هيئة التدخل لحلها فما كان من الشعب التونسي إلا أن يرد بلغة القوة ومواصلة الكفاح لتندلع الثورة التونسية خلال 1952م.

ثانيا: مظاهر القمع في الحياة الاقتصادية:

شمل التدخل الفرنسي في تونس المجال الاقتصادي من زراعة وصناعة وحتى التجارة، فأول ما قام به الاستعمار الفرنسي أنه عمل على استثمار البلاد باستغلال مواردها الأولية وفتحها للبضائع المصنوعة الأوربية وإرساء جالية أجنبية، فمس ذلك بمصالح الأغلبية الساحقة من السكان، مما ولد تناقضات اقتصادية بسبب الهيمنة الفرنسية على بعض القطاعات الاقتصادية التونسية كالفلاحة والتجارة مما أدى إلى تدهور قطاعات أخرى كتربية الماشية والصناعات المحلية من جراء السياسة الاستعمارية.[2]

واشتدت وطأة الفرنسيين على تونس وشعر بوطأتهم المزارعون إذ سيطر الأجانب على أفضل الأراضي وأخصبها، وتملكوا المساحات الواسعة بالطرق الملتوية والوسائل غير المشروعة، وقدمت لهم المساعدات وأعطيت لهم القروض وشعر بوطأتهم التجار، لأنهم احتكروا كثيرا من المواد، وأعطيت لهم التسهيلات ومنحوا المساعدات وأحس الفقراء من المسلمين بوطأتهم أيضا، إذ ارتفعت الأسعار

[1] – محمد محفوظي، "ثقة في غير محلها"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع14، الجمعة 26 ديسمبر 1952م، ص 1.

[2] – علي المحجوبي، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، د ط، 1986م، ص ص 11، 12.

وقَلتَ البضائع واختفى بعضها من السوق[1]، واحتكرت الشركات الفرنسية جميع الأعمال البرية والبحرية، وأعفى المستوطنون الفرنسيون من الضرائب التصاعدية[2] بينما أنهك التونسيون بها ونورد بعض المظاهر التي مست هذا القطاع:

1- الحجز على الأراضي الزراعية:

سعت فرنسا لأجل أن تسيطر على الاقتصاد في البلاد التونسية ووضعت نُصُبَ عينيها الاستيلاء على الأراضي الزراعية[3]، فبدأ الاستعمار الزراعي باعتداءات الفرنسيين على أراضي العروش والقبائل من سنة 1881م إلى سنة 1892م مدة ما عُبِر عنه بالاستعمار الخاص، حيث تَملك 50 شخص من أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية ما مقداره 443000 هكتار من أملاك العائلات الكبرى التي أصبحت في حاجة إلى المال ومن بين هؤلاء المالكين نجد 16 مالكا يملكون 416000 هكتارا ومن بينهم شركات كبرى خفية الاسم.[4]

وواجه الاستعمار الفرنسي أشكالاً من الملكيات لم تكن معروفة بأوربا فقد كانت أغلب العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من الأصناف تتداخل في صلبها الحقوق وهي: الملك الخاص وملك البايلك والأحباس العامة والخاصة وأراضي المشاع وغيرها، وما ميز هذه العقارات افتقارها للضوابط القانونية[5] فأقدمت السلطات على توسيع أملاك الدولة لتوزعها على المعمرين وأصدرت لذلك قوانين ومراسيم منها:

---

[1] – محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر، بلاد المغرب)**، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1996م، ص 130.

[2] – رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية و الإنسانية، د ط، 1996م، ص 143.

[3] – الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 41.

[4] – شارل أندري جوليان، **أفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)**، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، د ط، تونس، 1976م، ص ص 74، 75.

[5] – عشار فاطيمة، "**البعد الاستراتيجي للإحتلال الفرنسي لتونس 1881-1956م**" (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ مغرب الحديث والمعاصر)، إشراف: حسيني عائشة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013م-2014م، ص 106.

أ- **قانون 1 ديسمبر 1881م:** وصدر لتبرير استيلاء فرنسا على الأراضي ويقر بأنه لا يجوز للتونسيين الاستيلاء على أملاك خاصة بالدولة ولكنه لا يجزم بأن الأراضي التي يقطنها السكان هي بالضرورة للدولة.[1]

ب- مرسوم 5 جانفي 1882م: وصدر بضغط روستان على الباي ويقضي بمنع التفريط في ممتلكات الدولة ويهدف إلى الحيلولة دون تبديد ممتلكات الدولة في فترة يستطيع فيها الأوربيون استغلال هذا الوضع المتعكر لاكتساب ممتلكات شاسعة.[2]

ج- **مرسوم فيفري 1882م:** ويقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة وبمقتضاه تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين وتوزيعها على المستوطنين.[3]

د- قانون 1 جويلية 1885م: وهو تشريع عقاري وضعه المقيم "بول كامبون" يلغي حقوق المشاركة التي توفرها القوانين التونسية للأجوار والبايلك ويعطي للأوربيين ضمانات ثابتة وواضحة على الأراضي التي اشتروها، وينص هذا التشريع على إنشاء محكمة عقارية مختلطة تعنى بالنظر في مطالب التسجيل للعقارات المدنية والريفية، والغرض من التسجيل هو إعطاء الأملاك مفهوما محددا غير قابل للنقص والحد من تداخل الحقوق في الأراضي الممتلكة على وجه الشياع والأملاك الجماعية.[4]

هـ- قانون 8 فيفري 1892م: ويسمح هذا القانون لكل فرد من قبيلة المثاليث أثبت بالاستظهار بوثيقة خلاص ضريبة العشر أنه كان يزرع قطعة من أراضي سيالة مدة عشر سنوات التمتع بالأرض ولكن الحجة المطلوبة لم يكن في وسع الكل تقديمها لأن النشاط السائد في تلك المنطقة كان تربية المواشي وأن زراعة الأرض لم تكن منتظمة وهكذا فمن بين 727 مطلبا قدمت في مدة 16 شهرا للحصول على قطع أرض من أراضي سيالة 70 مطلبا فحسب من أفراد قبيلة المثاليث.[5]

---

[1] – عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، ط1، لبنان، ماي 1975م، ص 101.

[2] – علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، المرجع السابق، ص 126.

[3] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 67.

[4] – خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 48.

[5] – أحمد القصاب، حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص 69.

و- دورية 15 أفريل 1895م: لا تعد هذه الدورية بمثابة قانون لأنها اكتفت بالإعلان على أن ممتلكات الباي ومنازل القبائل وأملاك الحبوس لا يمكن الاستيلاء عليها.

ي- قانون 14 جانفي 1901م: والمعني بمصادرة أراضي القبائل ونهبها جماعيا وخاصة أراضي قبائل الفراشيش، ويعتبر أغلب أراضي الفراشيش "جماعية" يحق لأفراد تلك القبائل استغلال أراضيها دون أن يكون لهم الحق في ادعاء ملكيتها، كما تنشأ بموجب هذا القرار لجنة إدارية لتحديد الأراضي ولجنة لدراسة تشريع غايته تحديد وضعها القانوني بحجة أن هذه الأراضي ملك للدولة ولكنها غير مسجلة ولا يحق لأي كاتب عدل مسلم أن يعقد أي سند متعلق بأراضي القبائل العربية التي بداخل تونس قبل الحصول على إذن الدولة،[1] ورغم أنه لم يتم إجلاء سكانها بصفة عاجلة ولكن هذا الأمر ترك الباب مفتوحا أمام هذا الاحتمال وأصبحت الأراضي تمثل احتياطيا عقاريا هائلا للاستعمار.

ء- صدور المجلة الجنائية 1913م: وهي متعلقة بالخماسة ونص البند 298 فيها على أن كل توقف عن العمل يتورط فيه الخماس وعدم تسديده لدينه بدون موجب شرعي هو جناية وعقوبتها السجن وفي سنة 1920م صدر أمر أكد من جديد أن إخلال الخماس بواجباته هو جناية وشدد العقاب على الخماس فأصبح من حق المحاكم إصدار أحكام تتراوح ما بين 15 يوم و6 أشهر على الخماس الذي التزم بعمل ولم يتمه.[2]

واستندت الإدارة في عملها المخرب على الفقهاء التابعين لها وعلى فتواهم بنت حججها فاعتبرت أن أراضي القبائل أراضي موات وبما أن القاعدة في امتلاك الأراضي الموات هي في إحيائها وبذلك أعلنت الحكومة أن هذا الحق هو منحة تعطيها لقاطني الأرض وبذلك خولت لنفسها حق تحديد الوضع القانوني والشروط اللازمة لوجود الملكية الخالصة[3] وكانت الحكومة عند إعلانها لهذا القرار توقن بأن أغلب التونسيين لا يملكون أوراق ملكية هذه الأراضي.

ومع بداية سنة 1892م نظمت الدولة الاستعمار الرسمي وتوسعت وفي هذه السنة تحصل الأوربيون على أكثر من 430.000 هكتار من الأراضي الزراعية في مختلف المناطق وبالخصوص

[1] - عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 100.

[2] - الهادي التيمومي، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881م-1956م**، دار محمد علي الحامي للنشر، ط1، صفاقس، 1997م، ص 128.

[3] - عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 102.

منطقة التل والساحل (النفيضة)،[1] وبيعت أراضي القبائل إلى معمرين جدد، ومن الأراضي التي تم تسجيلها هنشير القصرين سنة 1896م كخطوة أولى للاستحواذ عليه وهضمت هذه العملية حقوق التونسيين بأن ضمت أراضيهم قسرا إلى أراضي الهنشير وتم الإعلان بأنها ستباع للمعمرين ولعزوف المعمرين عن هذه المناطق أُجِرَتَ بأسعار مرتفعة لفائدة أناس غير قاطنين فيها مما أدى إلى إزالة 50 بيتا من بيوت المنطقة.[2]

ووضعت الحكومة شروطا تعجيزية لتصبح الأرض من حقهم فكان الشرط الأول من أجل أن تملك هو أن تكون موجودا والقبائل في تونس ليس لها وجود كشخصية حقوقية وبذلك تكون الملكية للدولة وحدث هذا مع جل القبائل فاستولت الحكومة على 1290000 هكتارا من قياديات العرض وقفصة وحمامات وفراشيش وماجر وحدها، وفي حكم أصدرته المحكمة الفرنسية يوم 18 جوان 1905م ردت فيه على اعتراض قبيلة السنيد التي استولت على أراضيها جاء فيه: "أن الأرض التي ليست ملكية خاصة ولا ملكية عامة إما أن تكون لا لأحد أو للدولة".[3]

وبهذا استطاعت فرنسا نهب الأراضي من السكان ولم تنهبها منهم فعليا فأقرت بملكيتها للدولة الحامية ولكن تركتهم ينتفعون بها دون بيعها أو التصرف فيها فضربت هدفين بحجر واحد الأول صادرت الأراضي واستولت عليها والثاني تجنبت غضب التونسيين.

وضم الفرنسيون الأراضي البور إلى ملكية الدولة ثم وضعوا أيديهم على مساحات شاسعة في الجنوب من صفاقس حيث استطاع الأوربيون أن يشاركوا في إنتاج الزيتون وهو من أهم موارد السكان الأصليين قبل الحماية، وقد استمرت الحماية في إتباع سياسة اغتصاب الأراضي حتى بلغ ما يمتلكه الأوربيون ما يعادل 1/5 مساحة الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها حينئذ حوالي 3,866,000 هكتار.[4]

[1] – أحمد القصاب، حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص 61.

[2] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 40.

[3] – عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص 103، 104.

[4] – يسرى الجوهري، **شمال افريقية**، مطابع دار النشر الجامعي، د ط، مصر، 1980م، ص 157.

وبلغ مجموع مساحة الأراضي التي استولى الفرنسيون سنة 1911م على 749.884 هكتارا من بينها أراض تابعة الاحباس العامة[1] والتي استغلها الاستعمار الرسمي سنة 1914م 2.7 ألف هكتار مربع ، والفردي ما يقارب نصف مليون هكتار مربع وفي ظرف عشر سنوات خصص 140 ألف هكتار مربع لألف عائلة فرنسي مستوطنة.[2]

واستقر بين سنتي 1897م و 1932م أشخاص وشركات في ما بين 400 و 500 ألف هكتار وفي سنة 1937م كانت 4 شركات خفية الاسم تملك وحدها 23% من الأملاك الفرنسية، فأصبح عشرات الآلاف من الفلاحين الذين اقتلعوا من أراضيهم التي كانت في ملكهم أو حيازتهم، يدا عاملة للزراعة والمناجم والمصانع وشركات النقل.[3]

وكانت ثمرة هذا النوع من الاستعمار الاستحواذ على الأراضي وطرد الملاكين التونسيين من ملكياتهم وخسروا أراضيهم وأصبح الفلاحين في عوز، فحسب بعض التقديرات يتراوح معدل الدخل للفلاحين سنة 1948م ما بين 20.000 و25.900 فرنك قبل أن يدفع الفلاح الضريبة.[4]

وهكذا قامت السلطات الاستعمارية على مدى 75 سنة بالاستحواذ على ما يقارب 850.000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة ونقلت ملكيتها إلى المستوطنين المعمرين الذين استفادوا من القوانين والدعم المالي السخي الذي جادت به سلطات الحماية عليهم[5] وبذلك أصبح التونسيون جمهور غير مالك، إضافة إلى الضرائب الجائرة.

2ـ فرض ضرائب مجحفة على التونسيين:

إن من أعظم المظالم وأشدها وقعا على الشعب هي مظلمة الضرائب التي أخذت تتوسع وتتراكم عاما بعد عام حتى أثقلت كاهل الشعب الضعيف الفقير، فكانت الأموال تسلب من الشعب لتمول بها السلطة الاستعمارية مشاريع الاستعمار وكان الشعب قريب عهد "ثورة علي بن غذاهم" ضد الضرائب

[1] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 48.

[2] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 186.

[3] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 75.

[4] – عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، المرجع السابق، ص 79.

[5] – محمود فروة، **حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي**، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، ع13، 2010م، ص 136.

التي أحدثها "الصادق باي" قبل الاحتلال، فلم تكتف فرنسا بالضرائب القديمة التي ثار من أجلها الشعب[1]، بل عمدت سلط الحماية إلى سن ضرائب جديدة على الأرباح التي كان يجنيها التونسيون[2]، فكانت الضرائب متنوعة لا يعرف لها أول ولا آخر حتى أصبح التونسي لا يكاد يدفع ضريبة حتى يحل الوقت لدفع ضريبة أخرى وهو لا يكاد يفرق بينهما.

وكان للسلطات الفرنسية القدرة على استخلاص الضرائب من السكان المطالبين بها وحافظت السلطات على الضرائب القديمة وهي العشر، القانون، المجبى والمحصولات مع تحويل طفيف عليها كما أقرت ضرائب جديدة ففي عام 1909م أصبحت ضريبة العشر تدفع على المساحة وأصبحت المساحة 10 هكتارات بينما كانت توظف سابقا على كمية البذر المزروعة أو على الأرض المزروعة أما المجبى فأصبح يسمى منذ سنة 1913م بالاستيطان وأصبح موظفا على كل السكان بدون استثناء[3] مثل سكان الفراشيش الذين وبالرغم من فقرهم رُفعت قيمة المجبى[4] عليهم سنة 1903م لتصبح 28.85 فرنك –وهو ما يعادل 45 يوما من العمل–.[5]

وفرضت الضرائب على اراضي التونسيين واملاكهم بينما أعفي غيرهم من القاطنين بتونس من الضريبة بصورة مباشرة، هذا فضلا عن الضرائب غير المباشرة مثل[6] ضريبة على الماشية عام 1918م وضريبة على الخضراوات والأشجار المثمرة عام 1926م وضريبة على استهلاك الملح والطوابع الجبائية والضرائب البلدية والضريبة التعويضية على النقل وضريبة على المعاملات[7] أما الفلاحين التونسيين الذين عجزوا عن دفع الضريبة أو رفضوا ذلك فكانوا يودعون في السجن.[8]

---

[1] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، **معركة الزلاج 1911م**، الشركة التونسية للتوزيع، ط2، تونس، 1974م، ص 15.

[2] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 73.

[3] – الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 132.

[4] – المجبى: وهي ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنة 1856 على السكان الذكور البالغين واستثنى البعض عن دفعها مثل أصيلي تونس وصفاقس...، انظر إلى علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص 11.

[5] – العشر: هو أداء عيني على الحبوب يمس بالدرجة الأولى سكان سهول مجردة وجهة تونس وتقوم بجمعها الرابطة...، انظر إلى علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، المرجع السابق، ص 12.

[6] – المحصولات: وهي أداءات محلية تضم المكوس على اختلاف أنواعها وتفرض على كل الفلاحة وتربية الماشية والصناعة التقليدية...، انظر إلى علي المحجوبي، نفسه، ص 12.

[7] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 41.

[8] – الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 132.

3ـ تهميش الصناعات المحلية والحد من إنتاجها:

لم تختلف سياسة الاستعمار في القطاع الزراعي على ما هي عليه في الميدان الصناعي، فقد سيطر الاستعمار على الثروة المعدنية واحتكرها، ووجهت سياستها نحو نهب الثروات الطبيعية للبلاد[1] وبخاصة الصناعة الاستخراجية لنهب المواد الأولية مثل الفوسفات والحديد، واعتبرت مناجمه ضمن الأراضي الأميرية التي تسيطر عليها الإدارة الاستعمارية، سيطرت الشركات الاحتكارية الفرنسية على المجال الصناعي "الشركة الفرنسية الإفريقية" و"شركة فوسفات وحديد قفصة" و"شركة الإيجار الفرنسية" و"الاتحاد العقاري التونسي" وتملكت هذه الشركات الأربع قبل الحرب العالمية الثانية 23% من الأملاك الفرنسية في تونس[2] وكانت مصدرا لتزويد فرنسا بالخامات.

واستغلت السلطات الطبقة العاملة استغلالا فاحشا ففي سنة 1933م بدأ تطبيق "قانون الثماني ساعات" شغل يوميا غير أنه في المناجم وحتى سنة 1937م بقي العمل بنظام العشر ساعات كما أن الأجور زهيدة، وفي سبتمبر 1951م كانت أجرة ساعة شغل بالنسبة لعامل غير مختص في القطاع الصناعي تساوي 51 فرنكا وتتراوح الأجرة اليومية في العمل الفلاحي وحسب الجهات من 210 و234 فرنكا[3] فضلا عن حوادث العمل التي مات فيها التونسيين في ظل غياب قوانين تحميهم وكان التونسي مضطرا للعمل بسبب الفاقة والعوز.

أما بالنسبة للصناعات التقليدية والحرفية فعلى الرغم من أن صناعها لم يتعرضوا للإيقاف أو رزقهم الاستيلاء على مصادر إلا أنها تأثرت تأثرا شديدا باستفحال الفقر وتضررت من ضيق السوق الداخلية الناجم عن تدهور المقدرة الشرائية وبقاء البضائع التونسية دون حماية جمركية وما زاد الوضع تأزما صدور النظام الجمركي سنة 1898م الذي يعفي جل البضائع الفرنسية من الأداءات عند دخولها إلى تونس.

---

[1] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 31.

[2] – عبد الكريم عياشي، "**دور منطقة شمال إفريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف: محمد السعيد عقيب، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013م–2014م، ص ص 149، 150.

[3] – عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، المرجع السابق، ص 79.

وزاد انحطاط هذه الصناعات بعد الحرب العالمية الثانية بامتلاء السوق التونسية بالبضائع الأوربية المصنعة خصوصا الفرنسية فقل الطلب على المنتوجات التونسية خصوصا منتوجات النسيج والشاشية[1] وإصدار أمر 31 أوت 1931م للحد من انتشار صنع المنسوجات التقليدية بالآلات داخل البلاد وعرقلت الإدارة الفرنسية كل المحاولات الذاتية الجدية التي بذلها صغار الفلاحين والتجار للخروج من الضائقة الاقتصادية التي سببتها الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكست عليهم ومن ذلك منعها تأسيس بنك تونسي وصدر أمر آخر في 16 أفريل 1951م يحجر توريد المنسوجات المصنوعة آليا من الخارج ومنع صنعها آليا في الداخل[2] ما دفع بعضهم إلى التخلي عن مهنته التي أصبحت في حال احتضار.

4ـ التأثير على التجارة التونسية:

ومنذ الاحتلال سيطر الرأسمال الاستعماري سيطرة مطلقة على القطاع المالي محولا تونس إلى جزء من منطقة الفرنك وأصبح الاستعمار يتحكم في إصدار العملة كما صارت الخزينة التونسية مؤسسة تحت نفوذ الاحتكارات المالية الفرنسية ففي مجلسها الإداري يحضر ممثلو المصرف القومي المالي بباريس ومنذ سنة 1942م أصبح الإصدار من مشمولات الدولة الاحتكارية الفرنسية تحت تصرف بنك الجزائر وتونس ونشطت بنوك أخرى كان لها دور كبير في نهب خيرات تونس واستغلالها منها بنك تونس والشركة العامة وقرض مرسيليا.[3]

وابتداء من سنة 1890م شرعت الحكومة الفرنسية في تطبيق سياسة جديدة ترمي إلى إدماج البلاد التونسية في منطقة النفوذ الاقتصادي الفرنسي فسنت قانون 3 جويلية 1890م الذي فتح السوق التونسية في وجه المنتوجات التونسية لترتفع بذلك حجم المنتوجات التونسية المصدرة إلى فرنسا من 20 مليون فرنك خلال 1890م إلى 51 مليون فرنك خلال 1891م ثم 73.200.000 فرنك في سنة 1892م[4] وبذلك كانت أكثر من 90 % من المبادلات التونسية تتم مع المتربول فكانت تصدر

[1] – علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، المرجع السابق، ص ص 14، 15.

[2] – الهادي التيمومي، المرجع السابق، 99.

[3] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 34.

[4] – أحمد القصاب، حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص 63.

تونس لفرنسا المنتوجات الفلاحية وتستورد المنتوجات المصنعة ويسيطر على التجارة التجار الأوربيون وخاصة الفرنسيون منهم الذين يحتكرون ثلثي الصادرات التونسية أما التجارة الداخلية فقد كان ربع التجار أوربيين.[1]

وتقرر بمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في 19 جويلية 1890م أن السلع التونسية الأصل والمصدر تُقَبَلَ في فرنسا معفاة من الضرائب وهي، النعمة أو الحبوب، والزيوت، والحيوانات، والطيور الميتة أو الحية، والفول، أما السلع الأخرى التونسية الأصل فلا تدفع عند دخولها لفرنسا إلا الضرائب الممتازة المضروبة على ما شاكلها من السلع الأجنبية[2]، وهذا لكي تربط المنتوجات التونسية مباشرة بالسوق الفرنسية وتحول دون تصريفها إلى أسواق أخرى.

وأكبر المؤثرات سلبا على الاقتصاد التونسي النهب الذي شهده القطاع الصناعي فسعت الحكومة للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الثروات وبعث صناعات خفيفة جعل هذا القطاع لا يلعب أي دور في تطوير الاقتصاد التونسي والنهوض به[3]، وأثرت الأزمة العالمية سنة 1929م على الاقتصاد التونسي المعتمد على تصدير المنتوجات الفلاحية نحو فرنسا فتدهورت أسعار الحبوب والخمور والزيت وغيرها من المنتجات وكمثال على ذلك ما يلي:

- الزيت: ثمن القنطار من الزيتون سنة 1927م كان 1000 فرنك لينخفض سنة 1933م إلى 300 فرنك ولحقت الأضرار بـ800.000 شخص يعملون في حقل الزيوت.
- القمح: ثمن القنطار سنة 1931م كان 160 فرنك لينخفض سنة 1934م إلى 104 فرنك.[4]

وقد تأثرت مدن الصناعات التقليدية بانفتاح السوق المحلية على البضائع المصنعة الواردة من فرنسا، فتراجع إنتاجها كماً وكيفاً لقلة الطلب وسيطرت الشركات الفرنسية على التجارة الكبيرة.[1]

---

[1] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 34.

[2] – محمد الصالح مرمول، **قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية "تونس، الجزائر، المغرب"**، تن وتص: محمد بن مصطفى بن الخوجة، دار بهاء الدين، ط1، الجزائر، 2013م، ص ص 380، 381.

[3] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 33.

[4] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 73.

وبهذه السياسة القمعية استطاعت فرنسا تكوين جالية من الفرنسيين والمتفرنسين ملكتهم جل أراضي السكان الخصبة وجعلتهم على رأس الوظائف بعد أن سلبت من التونسي أراضيه وممتلكاته وأرهقت كاهله بالضرائب واستغلت الثروة التونسية معدنية ومنجمية وطورت الصناعة الاستخراجية حتى يسهل عليها نهب الثروات وعملت على استغلال اليد العاملة التونسية وبقاءها متأخرة عن ركب التطور ونهبت بمختلف الطرق وهذا هو هدف الاستعمار الذي لم يريد بناء تونس والنهوض بها كما يدعي بل أراد ومن الوهلة الأولى عرقلة نمو البلاد مما ولد تراجع الاقتصاد التونسي.

[1] – منصف الشابي، المرجع السابق، ص 91.

الفصل الثاني

مظاهر القمع في الحياة الاجتماعية والدينية

أولا: مظاهر القمع في الحياة الاجتماعية

ثانيا: مظاهر القمع في الحياة الدينية

مظاهر القمع في الحياة الاجتماعية والدينية:

المقصود بمظاهر القمع في الحياة الاجتماعية والدينية هي كل السياسات المانعة من ممارسة التونسي لحياته مع الأفراد أو المؤدية بحياته إلى الهلاك، فقد أذنت السلطة للجيوش المرتزقة بسفك دماء التونسيين الأبرياء وهتك أعراض التونسيات العفيفات وإزهاق أرواح الأطفال وعملت على منع التونسي من أداء شعائر دينه ومناسكه، ثم ادعت أنها لم تقم بعمليات "التطهير" إلا لتؤدب التونسيين الذين عارضوها ووقفوا في وجهها، فالاستعمار الفرنسي يدعي أنه جاء ليُحَضِرَ المجتمعات ويخرجها من التخلف الذي تعانيه وليحقق شعار ثورته الحرية والأخوة والمساواة ولكنه في الظاهر عكس ذلك تماما وهنا نتساؤل كيف تجلت سياسة فرنسا القمعية في الجانبين الاجتماعي والديني في البلاد التونسية؟

أولا: مظاهر القمع في الحياة الاجتماعية:

عانى الشعب التونسي خلال الفترة الاستعمارية بسبب الأساليب التي انتهجتها سلطات الحماية في التعامل معه فكان العنف والتهديد هو لغة التخاطب معها، ومس القمع كافة أشكال الحياة الاجتماعية من خلال استجلاب العنصر الأوربي وخاصة الفرنسي وتغليب الكفة لصالحه في جل المشاريع والإصلاحات واضطهاد الشعب التونسي بشتى الطرق من تهجير وقتل وتعذيب وتعنيف والمساس بالمجتمع التونسي في عقر داره من خلال محاولة إخراج المرأة من بيتها وتطبيعها بالطابع الأوربي إما بالتهديد أو الترغيب.

1ـ تشجيع عمليات الاستيطان:

كان أمرا متوقعاً أن يتدفق الأوربيون إلى تونس، كما تدفقوا على الجزائر، فلم تمض خمسون سنة حتى انتابت أوربا حمى التوسع، وتوجهت بنشاطها إلى تلك الأراضي البكر، فكانت تونس مجالا لهذه الهجرة، بواسطة تيارين رئيسيين اتجها نحوها: الايطاليون لقرب ايطاليا من تونس ولذلك تعرضت البلاد لهجرة جماعية والفرنسيون، فضلا عن أعداد كبيرة من المالطيين وقد بارك العمل السياسي الفرنسي التوسع الأوربي وكان من الذين استقدموا إلى تونس اليهود الذين أصبح فريق كبير منهم فرنسيا عن طريق التجنيس[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] – يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي، د ط، مصر، 1953م، ص ص 81، 82.

العام	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
1881م	700	11200	7000
1886م	3500	16750	9000
1891م	10000	31000	11700
1896م	16000	55000	10200
1901م	24000	71000	12000
1906م	34600	81156	10000
1911م	46000	88082	11300

جدول يبين أعداد المهاجرين إلى تونس خلال (1881م-1911م).[1]

واتخذ الاستيطان الفرنسي في تونس مساراً مختلفاً عما كان في الجزائر فقد شجعت فرنسا الاستعمار الحر، لتثبت الحكومة الفرنسية من ذلك أن احتلال تونس والاستيلاء على اقتصادها لا يكلفها كثيرا وأيضا لتكسب الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية عن طريق إيجاد مجال للاستيطان الحر، لينشط الأفراد والشركات عوضاً عن الدولة ولكن تحت حمايتها ورعايتها، لتتحول فيما بعد إلى الاستعمار الرسمي تحت ذريعة واهية ألا وهي أن قلة عدد السكان في تونس تستوجب ملء الفراغ بالهجرة الفرنسية إليها وموازنة تدفق الهجرة الايطالية على تونس.[2]

واحتضنت فرنسا كل أفراد الجاليات الأوربية ومنحتهم الجنسية الفرنسية ليكبر عدد رعاياها، واتجهت إلى هؤلاء بالرعاية على حساب شعب تونس، فجعلت الوظائف الكبرى في أيديهم، واتجهت بالميزانية إلى مرتبات الموظفين مهملة كل المنشآت العمرانية والثقافية والصحية حتى أنها خصصت أكثر الميزانية للموظفين، فقد بلغ عدد الموظفين في عام 1951م 31,696 موظفا منهم 22 ألف موظف من الفرنسيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية،

[1] – جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، المرجع السابق، ص 259.

[2] – عبد المالك خلف التميمي، "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة"، **عالم المعرفة**، نوفمبر 1983م، ص 37.

ويتقاضى الموظفون 82% من مجموع اعتمادات ميزانية ذلك العام[1]، بينما كان عدد الموظفين التونسيين في الوظائف الصغرى التي لا يقبل الفرنسي فيها نحو 5 آلاف موظف تونسي[2]، وهكذا كان الاستيطان على حساب السكان الأصليين الذين مسهم الفقر والتهميش.

2- تكريس سياسة التجنيس:

بمجرد أن احتل الفرنسيون تونس سنة 1881م أخذوا يفكرون في أحسن الوسائل لتهجير العنصر الأوربي إليها واستيطانها وذلك من خلال التسهيلات العديدة التي منحت للمستوطنين مما أدى إلى تزايد الأوربيين بمختلف جنسياتهم خصوصا في الفترة ما بين عامي 1881م و1946م.[3]

ابتُلي التونسيون بما يسمى فتنة التجنيس، إحدى المصائب التي تسعى إلى فرنسة البلاد التونسية والسكان الأصليين فصدرت القوانين وأُعَطِيت التسهيلات للأجانب للاستقرار وحتى للتونسيين لتحويلهم عن دينهم وسلخهم عن انتمائهم الوطني العربي الإسلامي، فأصدرت بهذا الشأن أربع قرارات في أعوام 1887م، 1897م، 1899م، 1914م[4] وأهم قانون هو قانون 20 ديسمبر 1923م.

* **قانون 20 ديسمبر 1923م:** وصدر هذا القانون بجريدة الرائد الرسمي التونسي في 20 ديسمبر 1923م ويتكون من 15 فصلا حددت فيه الشروط والطرق التي يصبح بها الشخص فرنسي الجنسية[5]، والهدف من ورائه هو سحب الجنسية التونسية ومنح الجنسية الفرنسية لكل أبناء الأوربيين بتونس وحتى التونسيين والحد من تأثيرات الحركة الوطنية على التونسيين باستقطاب العناصر التونسية المتعلمة وترغيبها في الجنسية الفرنسية[6] واستندت في هذا القانون على النصوص القرآنية وتفسير المذهب الحنفي.

---

[1] – إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكات، ط1، الرياض، 2000م، ص 357.

[2] – عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 96.

[3] – يسرى الجوهري، المرجع السابق، ص 155.

[4] – محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 34.

[5] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 223.

[6] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 69.

وحصل ما لم يحمد عقباه فثارت فتن كبرى واضطرابات عائلية وتشتت بعض العائلات وثارت الأحقاد بين الإخوة والأقارب[1]، إذ نجحت الإدارة الفرنسية من دون استعمال السلاح في إثارة شغب بين التونسيين وتفريق شملهم ولو مؤقتا لأن السكان اعتبروا التونسي المتجنس كافرا مرتدا ليس من حقه أن يُدفن في المقابر الإسلامية، ولكن فرنسا استغلت علماء الدين، من ضعاف النفوس الذين أخذوا يدعون للخضوع للاستعمار وعدم التصدي له فأصبحوا يتهمون كل رافض للاستعمار بالزندقة والإلحاد وجعلتهم يساندون مشاريع الاستعمار كالتجنيس[2] من خلال اللجوء إلى علماء الفقه الإسلامي فيما يخص حق التونسي المتجنس إذا نطق بالشهادتين وأعلن أنه مسلم، أن يتمتع بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها التونسي المسلم وأن يدفن لاحقا في المقابر الإسلامية.

فكان جواب المجلس الشرعي الحنفي إيجاز ذلك وإباحته إذا ما نطق بالشهادتين، أما المجلس الشرعي المالكي فأضاف إلى أنه يجب نطق الشهادتين والتخلي عن الجنسية الفرنسية فأخذت الإدارة بفتوى الحنفية[3]، ولم تكن السلطات تسعى إلى فض النزاع بين التونسيين بل خشيت أن تفقد المتجنسين إذا نُبِذوا من إخوانهم التونسيين المسلمين.

ومن المشاكل التي وقع فيها التونسيون، في أوت 1933م مات ابن أحد المتجنسين بالمنستير وأراد دفنه بالمقبرة العامة فهاج التونسيون المسلمون رافضين ذلك وتجمهروا في المقبرة ما استوجب استدعاء السلطات العسكرية التي دخلت في صادم مع التونسيين مما أدى إلى مقتل شاب تونسي وفرضت حراسة مشددة على المقبرة لمدة تزيد عن الشهر.[4]

ولم يكف السلطات الفرنسية تجنيس التونسيين بل سعت إلى انفصال اليهود التونسيين عن جنسيتهم التونسية واكتسابهم الجنسية الفرنسية جماعيا لتمكين وجودهم بتونس

---

[1] – محمد المختار بن محمود، "حكم الله في التجنيس"، **المجلة الزيتونية**، تونس، جوان 1937م، مج1، ج10، ص 488.

[2] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 42.

[3] – محمد الطاهر بن عاشور، **فتاوى الشيخ محمد الطاهر بن عاشور**، جمع وتح: محمد بن إبراهيم بوزغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط1، دبي، 1425هـ-2004م، ص 427، 428.

[4] - الحبيب نويرة، **ذكريات عصفت بي**، دار سراس للنشر، د ط، تونس، 1992م، ص 64.

وإضعاف التونسيين ومزاحمتهم في قوت عيشهم[1] ولكن هذه الخطوة لم تلق القبول الكبير من التونسيين، فلم يتجنس إلا بعض اليهود وأقلية محدودة من التونسيين الذين ربطوا مصالحهم بمصالح المستعمر.

إن إصرار الاستعمار الفرنسي على اعتماد التجنيس لتوظيف جزء من قناعاته ضمن إستراتيجية بالمغرب العربي، لم يقف عند إصدار مراسيم تنظيمية لهذا الغرض بل ساعد على تأسيس أجهزة لرعاية مصالح المتجنسين التونسيين وصيانة حقوقهم ومن ذلك تأسيس "عصبة المسلمين الفرنسيين" والتي كان من ضمن أهدافها في برنامجها:

- إقامة تضامن وثيق بين المسلمين من ذوي الجنسية الفرنسية مع مساعدة أولئك الذين هم في حاجة إلى سند معنوي ومادي.
- تنمية حب الوطن بين أعضاء العصبة.
- القيام بحملة واسعة بجانب التونسيين قصد الزيادة كل سنة في عدد المنخرطين بالعصبة[2]، والهدف من كل هذا إضعاف التونسي والتقليل من نضاليته ووصلت نسب المتجنسين إلى 180 ألف أوربي يحملون الجنسية الفرنسية في سنة 1931م.

3ـ استهداف الأسرة والمرأة التونسية:

أ- الأضرار التي مست الأسرة التونسية:

لقد انعكست السياسة الاقتصادية الفرنسية على الأحوال الاجتماعية للأسرة التونسية، فافتكاك الأراضي والقضاء على الصناعة المحلية كل هذا دفع بالتونسيين إلى الخصاصة وعرضهم للأمراض المعدية الفتاكة كالسل والرمد اللذين تفشيا تفشياً ذريعاً[3]، وسادت بينهم المجاعة وذهب جرائها الكثيرين ففي سنة 1931م مات في الكاف 13 شخصا وفي

[1] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

[2] – امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 1993م، ص 186.

[3] – محمد محفوظي، "المشكلة التونسية تاريخها، تطورها، كيف حلها"، المرجع السابق، ص 4.

قبلاط مات حي كامل جوعا وفي تالة والفراشيش[1] ولم تبد السلطات العناية اللازمة بحياة البلاد الصحية فقد بلغ عدد المستشفيات 7 سنة 1949م وأنشئت في الأساس لوقاية الجالية الفرنسية ظنا منها أن سياسة الفقير والتقتيل ستضمن لها إبادة مقومات الأمة التونسية[2] وأصبح الآلاف يأكلون الكلأ ونزح أهالي المثاليث إلى الشمال وانتشرت ظاهرة التسول[3] وفي سنة 1946م بلغ عدد الأوربيين 18.914 نسمة وهؤلاء يعيشون في النعيم المقيم بينما 3.500.000 من التونسيين يعيشون في الجحيم الأليم.[4]

وأصيب المسلمون بمرض خطير على النفوس شجعتهم الإدارة الفرنسية على تعاطيه، فرخصت فتح الحانات والملاهي وتفشت الآفات الاجتماعية على رأسها الإدمان على الخمر[5]، وأطلق الفرنسيين على التونسيين لقب "بيكو" لتحقيرهم وعاملوهم بقسوة شديدة، فضلا عن القوانين الصادرة ضد الأهالي مثل قانون التجنيد الإجباري الذي أقره المقيم العام ميبي "Millet" سنة 1892م[6] وكان لهذا آثار على المجتمع التونسي فكان التونسي وهو يقوم بالخدمة العسكرية يتعلم الرذيلة من شرب الخمر والفساد والخروج عن قواعد الانضباط العائلي والاجتماعي يضاف إلى ذلك ما لحق الوطن من خسائر بشرية لا تقدر بثمن.[7]

---

[1] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 185.

[2] – محمد محفوظي، "السياسة الفرنسية في تونس إفلاس في إفلاس"، المرجع السابق، ص 2.

[3] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 185.

[4] – محمد محفوظي، "المشكلة التونسية، تاريخها، تطورها، كيف حلها"، المرجع السابق، ص 4.

[5] – يوسف مناصرية، "**الحزب الحر الدستوري التونسيي (1919م–1934م)**" (رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر)، 1985م– 1986م، ص 37.

[6] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 76.

[7] – الطاهر المناعي، نفسه، ص 196.

ب- إخراج المرأة التونسية من ثوبها العربي الإسلامي:

نظر العرب إلى المرأة نظرة متكاملة ومتساوية مع الرجل، فهي من الأمة كالروح من الجسد والراحة من اليد إذا صلحت صلحت الأمة كلها وإذا فسدت فسدت الأمة كلها[1]، وقد أولى الغربيون المستعمرون هذه النقطة اهتماما خاصا وذلك لنخر المجتمع التونسي من أعماقه ففي نظرهم إذا استطاعوا الوصول إلى المرأة سهل عليهم كل شيء.

أما الأوربيين مستعمرين كانوا أو كتاباً فقد اختلفت نظرتهم إلى المرأة العربية عامة والمغاربية خاصة، فأخذ الحديث عنها حيزا كبيرا في المناقشات والكتابات أثناء العهد الفرنسي، فكان الجهل بالتقاليد الاجتماعية والتعاليم الإسلامية قد أدى إلى تفسيرات عديدة لوضعها، فمنهم من تأسف على حالها ومنهم من وصف شقاءها، ومعظم الكتابات أرجعت ما آل إليه أمر المرأة إلى تعاليم الإسلام للطعن فيها، والمرأة في نظرهم ضحية التخلف والأمية والدين الإسلامي القاسي الذي جعل الرجل قواما عليها وأباح تعدد الزوجات وجعل الطلاق بيد الرجل وحده.[2]

وانطلاقا من هذه الصورة عن المرأة جاءت المحاولات لإنقاذها، وبدأت من قناعة أنه لا يمكن تغيير أي مجتمع إلا بتغيير حال المرأة فيه، والدخول إلى عقلها، فرأوا ضرورة إرسال النساء الأوربيات إليها والإطلاع على أحوالها ومعرفة رغائبها ونمط تفكيرها وإخراجها من وضعها المتردي إلى مجال الأهواء[3]، وكان الهدف الأكبر هو تدمير المجتمع والأسرة بتغيير الأعراف الإسلامية والتركيز على هدم رسالة المرأة كأم وزوجة وربة أسرة.[4]

---

[1] – حمزة بوكوشة، "قيمة المرأة في المجتمع"، **جريدة البصائر**، دار البعث، الجزائر، ع8، مج1، الجمعة 21 فيفري 1936م، ص 8.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830م-1954م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 9أجزاء، بيروت، 1998م، ج6، ص 337.

[3] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج6، ص 338.

[4] – أنور الجندي، **المرأة المسلمة في وجه التحديات**، دار العلوم للطباعة، د ط، القاهرة، 1979م، ص 7.

ولعل من سلبيات العهد العثماني عدم إعطاء المرأة نصيبا من التعليم فكانت المرأة المغاربية طيلة هذا العهد غائبة على المسرح الرسمي فلا شاعرات ولا كاتبات يساهمن في الحياة الثقافية، والسبب أن الحكام كانوا غالبا من العزاب والمغامرين وكان ما يشغل وقتهم هو جمع المال والبقاء في الحكم وإذا اهتموا بالمرأة فإنه لا يعنيهم منها دينها ولغتها وتعلمها ومكانتها الاجتماعية.[1]

فكرت حكومة الحماية وشرعت في تأسيس معاهد لتعليم البنات المسلمات فأنشئت مدرسة للبنات المسلمات بتونس سنة 1898م وتركت شؤونها لإدارة الأوقاف وقصرت الحكومة تدخلها في إذن السماح لها بالعمل وكلفت الحكومة أرملة موظف قديم لا تفقه شيئا في التربية[2]، ورأت أن تجعل مدارس البنات أشبه بمعامل صناعية لتخريجهن في عمل النسيج والإبرة كالزرابي والطرز وأضافت إلى ذلك دروس اللغة الفرنسية قراءة وكتابة ومختصرا من التاريخ الفرنسي وبدأت بتأسيسها بالعاصمة ثم انتقلت إلى بقية المدن منها 3 مدارس بتونس ومدرستان بسوسة والباقي موزعة على مدن القيروان ونابل وغيرها من المدن، وتظل التونسيات في هذه المدارس أكثر من سنة تتعلم وتشتغل الأعمال الصناعية إلى أن تدخلن تدريجيا للمدارس الفرنسية البحتة.[3]

أما ما هو أدهى وأمر فهو تشجيع السلطات الفرنسية لظاهرة وجود دور البغاء ودخول بعض التونسيات المسلمات فيها إذ صدر أمر بلدي في 6 مارس 1889م يعتبر هذه الآفة مهنة ويشجع على تسجيلها في البلدية.[4]

وانعكس ذلك على المرأة وحتى الأسرة التونسية بصورة سلبية:

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500م–1830م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 9 أجزاء، بيروت، 1998م، ج1، ص 336.

[2] – عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 66.

[3] – الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تق: محمد الحداد، مكتبة الإسكندرية، د ط، مصر، 2011م، ص ص 224، 225.

[4] – الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 148.

– أصبحت الفتيات المسلمات اللواتي تربينا على هذه الثقافة الدخيلة معزولات عن عائلاتهن وهي معرضة للخلل الخلقي خصوصا في قراءتهن للروايات الفرنسية التي تسمم عقليتهن في ظل غياب مراقبة الأهل الجاهلين للغة الفرنسية.[1]

– تحول البنات إلى التعلق بالجديد والرغبة عن منازلهن التي درجن فيها والنفور مما فيها وحتى ممن فيها أحيانا بما خُلِقَ فيهن من مبادئ الثورة على مبادئ مجتمعهن دون أن يعمدن لهضم هذا الجديد وتعرف أوجه صلاحه وفساده وهذا بسبب التعليم في المدارس الفرنسية[2]، ومن التونسيات "السافرات" اللواتي تحولن عن مبادئهن السيدة منوبية الورتاني وخطبت في الجمهور على منبر الترقي سنة 1924م مطالبة في جرأة وملحة بضرورة رفع الحجاب عن المرأة التونسية.[3]

– تغيرت نظرة المرأة التونسية للمرأة الأوربية فبعدما كانت مجرد دخيلة على المجتمع التونسي أصبحت قدوة بعض التونسيات في تعلمها وتحضرها.

– انتشر السفور في المجتمع التونسي وهو ظاهرة دخيلة على البلاد نتيجة احتكاك المرأة المسلمة بالمرأة الأوربية واختلاط التونسيات بالأجانب وتداعي التقاليد ويشير الحداد إلى أن هذا السفور إنما هو تمهيد لسفور أوسع منه فهو الخطر الهائل إذا لم يتم تقنينه وترشيده، وخطره ليس على الفتاة فقط بل على العائلة والمجتمع التونسي فقد أدى السفور الى انتشار الفجور لأنه سرب إلينا أخلاق الغربيين والتقليد الأعمى خصوصا لدى الفتيات ولم يؤثر السفور في الجانب الأخلاقي فحسب بل إنه تسبب في تراجع إنتاج بعض العائلات التي تعتمد على النسيج بسبب دخول النسيج الأوربي الذي أخذ في الانتشار في البلاد.[4]

[1] – عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 67.

[2] – الطاهر الحداد، المصدر السابق، ص 225.

[3] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 209.

[4] – الطاهر الحداد، المصدر السابق، ص 122.

4ـ نماذج للممارسات القمعية للجيش الفرنسي تجاه التونسيين:

ارتكب الاستعمار الفرنسي في حق التونسيين مجازر تغاضى عن بعضها التاريخ لفداحة ما جرى فيها وما انجر عنها وعلى سبيل المثال لا الحصر حادثة الترامواي 1912م، وأحداث أفريل 1938م ومجزرة تازركة 1952م التي تعد من أفضع جرائم الاستعمار في تونس.

أ ـ حادث الترامواي 1912م:

كان بتونس شركة تدعى "الترام" تنقل العربات، تابعة للايطاليين وفي 9 فيفري 1912م قام الشعب التونسي وخاصة العمال بمقاطعة ركوب عربات الترام الكهربائي[1] وذلك لأسباب هي:

ـ سلوك الشركة العنصري البغيض تجاه العمال التونسيين من سوء معاملة وعدم تساويهم في الأجور مع الايطاليين[2]، وأيضا عبث الشركة بحقوق الأهالي وعدم مراعاة مصالحهم فلا تكتب إعلانا مثلا ولا عنوانا بلغتهم ولا تكلف سائقا ولا قابضا باحترامهم.[3]

ـ أن امرأة أجنبية كانت راكبة عربة الترام وكثر الزحام حولها فتأففت من الركوب مع التونسيين ونزلت من الترام قائلة: "أن الركوب أصبح لا يطاق مع هؤلاء المقملين فسمعها أحد الوطنيين فخطب بذلك في أحد المساجد ونادى بمقاطعة هذه العربات.[4]

ـ سرعة سائقي الترام التي أودت بحياة الكثير من التونسيين منهم الطفل التونسي الذي دهس في شارع باب سعدون الأهلي يوم 8 فيفري 1912م، والأدهى من ذلك أن الشركة

---

[1] – انظر الملحق رقم (7).

[2] – عبد المالك خلايفة، "**دور الحركة الثقافية بتونس في عملية التحرير الوطني 1900–1956م**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر)، إشراف: رشيد قسيبة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016م–2017م، ص 10.

[3] – نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 215.

[4] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 176.

جعلت ثمن المسلم 600 فرنك وكانت تدافع عن سائقيها لدى الحكومة وتناضل لبراءتهم فلا القتيل ولا ثمنه.[1]

واستمرت المقاطعة مدة طويلة وكادت الشركة تعلن إفلاسها فكون بعض الوطنيين لجنة للدفاع عن حقوق التونسيين يرأسها حسن قلاتي[2] وعلي باش حامبه[3] إلى جانبهما حوالي خمسة عشر من الأعيان التونسيين منهم: أحمد الصافي وعبد العزيز الثعالبي ومحمد نعمان[4]...، مما دفع السلطات إلى التدخل لوضع حد لهذا باللين أو الإرهاب والتهديد.[5]

فخلفت المقاطعة نتائج سلبية على التونسيين هي:

ـ تأزم الوضع بالبلاد وأعلنت السلطات حالة حصار في تونس ونُصِبَت المحاكم الاستثنائية وحلت حركة الشباب التونسي وأُبعِدَ زعماؤها.[6]

ـ تحجير الاجتماعات وإغلاق عدد من الصحف الوطنية مثل "**جريدة التونسي**" ففشلت بذلك الحركة الفكرية الناشئة.

ـ أوقفت السلطات حزب "تونس الفتاة" واعتقلت قادته.

ـ صدر قرار في 13 مارس 1912م باعتقال 7 من الناشطين في حركة المقاطعة ونفي وإبعاد 4 منهم إلى خارج البلاد[1] وهم: "الثعالبي" و"علي باش حامبه" و"محمد نعمان" إلى مرسيليا

---

[1] – نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 215.

[2] – حسن قلاتي: (1880م–1966م) تلقى تعليمه بمعهد كارنو الفرنسي ثم اشتغل بالسياسة من أبرز محرري جريدة التونسي وساهم في تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي ثم انفصل عنه...، انظر إلى نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 241.

[3] – محمد باش حامبه: (1881–1920م) زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية كان على صلة بمناضلي حركة الشباب التونسي في سنة 1914م أعلن معارضته لنظام الحماية وبين ذلك من خلال إصدار جريدة التونسي المعارضة للسيطرة الاستعمارية...، انظر إلى نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 251.

[4] – محمد نعمان: (1872م...) تلقى تكوينا عصريا بتونس ثم بفرنسا، اشتغل بالسياسة فكانت له مساهمات في الجدل الدائر بين الوطنيين وغلاة الاستعمار وعرف بمواقفه المتشددة من الحماية، شملته الإجراءات الزجرية التي مورست في حق بعض حركة الشباب التونسي يوم 13 مارس 1912م...، انظر إلى نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 252.

[5] – عبد المالك خلايفة، المرجع السابق، ص 10.

[6] – علي الزيدي، **الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904م–1945م**، تق: عبد الجليل التميمي، دار نهى، د ط، صفاقس، 2007م، ص 207.

و"حسن قلاتي" إلى الجزائر وأُبعِد إلى مدنين "الصادق الزمرلي"[2] و"الشاذلي درغوث"[3] وزج بالشيخ "المختار كاهية"[4] في سجن باردو.[5]

ب ـ أحداث أفريل 1938م:

دعت الشبيبة المدرسية الأستاذ علي البلهوان[6] بالمدرسة الصادقية لإلقاء محاضرة عن "نصيب الشباب في الكفاح" يوم 12 مارس 1938م ولكن الكاتب العام لدى الحكومة منع تنظيم تلك المحاضرة، وأُلقِيَتَ يوم 18 مارس بمقر الحزب الدستوري الجديد بنهج التريبونال عندها قامت السلطات بإقصاء البلهوان من عمله، وقامت بإيقاف سليمان بن سليمان الرويسي ويوسف الرويسي يوم 4 أفريل 1938م، بسبب قيامهم بجولات دعائية وعقدهم لاجتماع[7] بوادي مليز ويوم 6 أفريل وقبضت على "صالح بن يوسف"[8] و"الهادي نويرة"[1] و"محمود

---

[1] – علي الزيدي، نفسه، ص 207.

[2] – الصادق الزمرلي: (1885م–1983م) من أصغر أعضاء حركة الشباب التونسي سنا، انتسب إلى المدرسة الصادقية وكان ضمن الوفد المشارك في مؤتمر شمال إفريقيا بباريس في أكتوبر سنة 1908م...، انظر إلى نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 249.

[3] – الشاذلي درغوث: (1862م...) ولد بتونس تلقى تعليما تقليديا في الكُتابَ، ظهر على الساحة العامة سنة 1910م بمناسبة إضراب طلبة جامع الزيتونة وكانت له مشاركة فعالة في أحداث مقاطعة الترامواي لذلك اعتقلته سلط الحماية وأُبعِد عن العاصمة...، انظر إلى نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 250.

[4] – المختار كاهية: (1857م...) ولد بتونس وتحصل على تكوين تقليدي انتمى الى حركة الشباب التونسي ودعمها ماديا وسياسيا، كان أحد الحماسيين في أحداث الزلاج وحادثة الترامواي...، انظر إلى نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 248.

[5] – فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفارابي، ط8، لبنان، 1985م، ص 316.

[6]– علي البلهوان: أحد زعماء الحركة الوطنية جمع بين النشاط السياسي الميداني والأدبي الفكري، ألقى خلال مظاهرات 8 أفريل 1938م خطابا حماسيا وزج به في السجن لمدة خمس سنوات وفي سنة 1951م اتجه نحو المشرق العربي للتعريف بقضية بلاده وبعد الاستقلال انتخب في المجلس التأسيسي في مارس 1956م وهو مؤلف كتابي "تونس الثائرة" و"نحن أمة"...، انظر إلى أحمد عبد السلام، **المدرسة الصادقية والصادقيون**، بيت الحكمة، د ط، قرطاج، 1994، ص 84.

[7] – علي الزيدي، المرجع السابق، ص ص 453، 456.

[8] – صالح بن يوسف: (1907م–1961م) ولد بمغراوة بجزيرة جربة، تحصل على البكالوريا سنة 1930م من معهد كارنو بتونس درس بباريس وتحصل على الإجازة في الحقوق سنة 1933م ثم عاد الى تونس ليفتح مكتب محاماة بالعاصمة، انتسب للحزب الحر منذ تأسيسه وأصبح عضوا في الديوان السياسي للحزب اثر مؤتمره الثاني سنة 1937م

بورقيبة"، فدعا الحزب الدستوري الجديد إلى تنظيم مظاهرتين الأولى يوم 8 أفريل والثانية 10 أفريل 1938م، للمطالبة بوضع حد للاعتقالات وإطلاق سراح المناضلين[2]، فخرج التونسيون في حراك سياسي غير عنيف وتجمهروا أمام قصر العدالة الفرنسي أين اقتيد علي البلهوان لاستنطاقه حاملين شعارات "تونس للتونسيين" و"لابد من برلمان تونسي" و"نريد حكومة تونسية".

وانطلقت مظاهرات في كامل التراب التونسي يوم 8 أفريل كان أبرزهما مظاهرتان انطلقت الأولى من ساحة الحلفاوين "علي البلهوان" والثانية من ساحة معقل الزعيم بقيادة "محمود الماطري".

وقد حاول التونسيون قدر المستطاع تجنب الاصطدام مع الشرطة في اليوم الأول ولكن في يوم 10 أفريل لم يكن في مقدورهم تجنب ذلك، فكانت النتيجة الحتمية وقوع حوادث دامية ذهب ضحيتها عشرات التونسيين والوطنيين والطلبة الزيتونيين فكان هذا اليوم إيذانا وبداية لخمسة أعوام من المحن، ذاق خلالها الشعب التونسي أشد أنواع العذاب وأقساها وسلط القمع على الحركة الوطنية بحدة لم تشهدها من قبل فزج بالزعماء في السجون والمعتقلات، وتشردت عوائل ويُتِم أطفال وترملت نساء[3]، وتتمثل أبرز نتائج هذا القمع في:

بعد الاستقلال قاد حركة المعارضة ضد اتفاقيات الاستقلال فحكمت عليه المحكمة غيابيا مرتين بالإعدام في سنتي 1957م و1958م وواصل معارضته إلى أن اغتيل في فرانكفورت في 12 أوت 1961م...، انظر إلى عميرة علية الصغير، عدنان المنصر، المرجع السابق، ص 215.

[1] – الهادي نويرة: (1911م–1993م) ولد بالمنستير، وكان مهتما بالنشاط الرياضي في بداية حياته وحصل على شهادة البكالوريا من باريس 1936م وواصل دراسته الجامعية فحصل على شهادة الحقوق والعلوم السياسية، شارك في مؤتمر قصر هلال عام 1934م وأصبح عضوا في الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد وعرف نويرة بتوجهاته اللبرالية وتعرض للسجن عدة مرات مع قادة الحزب برز كمفاوض معتدل عام 1949م إلا أنه رفض الاشتراك بوزارة صلاح الدين البكوش عام 1952م...، انظر إلى نعمة بحر فياض، المرجع السابق، ص 344.

[2] – حمادي الساحلي، **فصول في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1992م، ص 164.

[3] – الحبيب نويرة، المصدر السابق، ص 64.

1- سقوط قتلى وجرحى في صفوف التونسيين، فاعترفت الإدارة الفرنسية بأرقام رغم أنها دون الحقيقة فهي كافية للتأكيد على مدى العنف الذي واجهت به قوات الأمن المتظاهرين، فقد وصل عدد القتلى إلى 13 ضحية يوم 10 أفريل وإلى 15 بعد يومين ثم إلى 17 يوم 14 أفريل ليرتفع العدد إلى 22 في أواسط ماي ثم إلى 24 تونسي بداية شهر جوان ليرتفع إلى أكثر من مئة قتيل فيما بعد وعدد كبير من الجرحى، والجدول أدناه يقدم بيانات مستشفيات العاصمة وهي:

الضحايا/المستشفيات	المستشفى الصادقي	المستشفى المدني الفرنسي	المجموع
عدد المستقبلين	102	5	107
عدد المقبولين	48	--	48
عدد الموتى	9	1	10

جدول يبين عدد ضحايا أحداث يوم 9 أفريل 1938م.

أما عدد القتلى في صفوف قوات الأمن الفرنسية فلم يتجاوز عدد الضحايا قتيلا واحدا وجريحين وهذا يدل على علم الإدارة الفرنسية بالمظاهرات مسبقا والاستعداد العسكري لها.

2- اعتقال مجموعة من الوطنيين مثل علي بن فرجاني الذي اتهم بإطلاق النار على ضابط صف في الشرطة ومحمد بن علي بن مسعود الغربي بسبب اعتداءه بالحجارة على الجندي"كولومباني آنج".[1]

3- إعلان حالة الحصار في كل من المراقبات المدنية بتونس وسوسة وقرمبالية وإجراء حملات أمنية وكانت نتيجة الحملات ما يلي:

السكان	اليوم	عدد الموقوفين
الملاسين	16	149
الأحياء القريبة من المستشفى العسكري	19	51

[1] - خميس العرفاوي، المرجع السابق، ص ص 252، 253.

المنوبية	21	42
المدينة العتيقة	21	200
غير محدد	22	44+90
البلفدير	22	31
باردو	23	19
الأحياء الراقية	23	56

جدول يوضح حملة الاعتقالات خلال أحداث 9 أفريل 1938م.[1]

4ـ تحجير جريدة "العمل التونسي" واعتقال سبعة من أعضاء الديوان السياسي للحزب الجديد ونفيهم بعيدا إلى فرنسا ثم أُفرج عن بعضهم وبقي البعض الآخر حتى سنة 1942م وهم[2] كما اعتقل زعيم الحزب "الحبيب بورقيبة" بتهمة التآمر على أمن الدولة، رغم أنه لم يشارك، وحل حزب الدستور الجديد يوم 12 أفريل 1938م.

5ـ انطلاق حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف التونسيين غير المنخرطين في الأحزاب، وبلغ عددهم خلال الأيام الأولى 61 شخصا وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية يومي 11 و12 أفريل ليصل عددهم إلى ما يقارب 900 شخص.[3]

ج ـ مجزرة تازركة 1952م:

إن من أفضع الأحداث في التاريخ التونسي والتي لا تزال تروى لليوم هي مجزرة تازركة تلك القرية التي استباحها الجنود الفرنسيون ليلا ليرسموا صفحة سوداء من صفحات الاستعمار الفرنسي في تونس، فقد شكل مجيء المقيم العام "جون دوهوت كلوك" إلى تونس انطلاقة جديدة لسياسة القمع الاستعماري حيث كان النهب والتخريب والإرهاب الجماعي والاعتداء هي الوسائل التي اختارتها السلطة الحامية لتطهير البلاد فعمدت القوات الاستعمارية

[1] – خميس العرفاوي، المرجع السابق، ص 255.

[2] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 65.

[3] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق ، 103.

إلى حملات تمشيط لجل المناطق خصوصا المناطق المعروفة بوطنيتها مثل الوطن القبلي (تازركة، قليبية، حمام الغزاز...) خلال شهري جانفي وفيفري 1952م[1] واختلقت المؤامرات وادعت أنها اكتشفت وجود الأسلحة بالرأس الصالح واتخذت ذلك سببا للتنكيل بالتونسيين[2] وأرسلت الحكومة الجنرال جارباي إلى تونس ليقوم بعمليات التطهير.[3]

ولعل أفضع هذه العمليات التي حدثت في قرية[4] "تازركة" بين 28 جانفي و 02 فيفري 1952م وبقيت شاهدة على حجم الإرهاب الفرنسي لإيذاء التونسيين والمس بتقاليدهم وروحانيتهم، شاركت فيها وحدات من المظليين والجندرمة والطائرات واقترفت فيها فظائع من اغتصاب وقتل واعتقال[5]، فقد هجم الجنود الفرنسيون على القرية بعد أن طوقوها من جميع الجهات وقاموا بإخراج الرجال من بيوتهم وتجميعهم في الساحة العامة تحت الحراسة 24 ساعة في العراء معرضين لبرد الشتاء ثم اقتحموا المنازل وحطموا أثاثها واتلفوا المواد الغذائية ونهبوا الأموال وحلي النساء وهتكوا أعراضهن واعتدوا عليهن بالعنف كما داس الجنود على أربعة أطفال رضع ونسفوا خمسة منازل بالديناميت انتقاما من أصحابها لأنهم من أعضاء الشعبة الدستورية."[6]

أما عن نتائج وتبعات هذه الأحداث فإنها واضحة في سرد الحادثة ذاتها وهي:

- سقوط القتلى و الجرحى في الوطن القبلي خصوصا في تازركة ومكنين وقليبية.

---

[1] – محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 135.

[2] – كاتب مجهول، "عبرة ثلاث سنوات"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع16، الجمعة 15 فيفري 1952م، ص 3.

[3] – علي البلهوان، **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي، د ط، المملكة المتحدة، 2017م، ص ص 211، 212.

[4] – جميلة عزيزي، لامية بن عمر، "**قضايا تونس وتضامن الجزائريين معها من خلال جريدة المنار الجزائرية (1954م-1951م)**" (مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي)، إشراف: عبد العزيز وابل، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016م-2017م، ص 59.

[5] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 155.

[6] – الحبيب شلبي، "عينة من القمع بتازركة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع16، الجمعة 15 فيفري 1952م، ص4.

- لحق الضرر بالأهالي الذين لم يقتلوا فهتكت أعراضهم ونسفت بيوتهم بالديناميت ومنهم "محمد قاسم الزكار" و"صالح ومحمد وعلي برينيس" وأيضا بيت "خدوجة ناجية" نهب ما فيه من مؤن ومدخرات.
- وأفضع ما جرى في هذه الليلة حوادث الاعتداء على نساء وفتيات القرية وهذا ما أثبتته الدكتورة غيلب وتوحيدة بن الشيخ والقابلة بدرة الورتاني في تقرير أعدته لجنة التحقيق في الحادثة ومنهن: بنت سنها 21 سن اغتصبت، وأخرى في 25 عاما كانت حاملا في شهرها الثالث تتبعها الجنود وضربوها وأجهضوها، وبنت في 25 سنة اغتصبت بينما كان السلاح مصوبا نحوها، وبنت في 16 عاما عندما هم الجنود باغتصابها فرت ورمت بنفسها في بئر وغيرهن الكثير.[1]

وما حدث في تازركة حدث في قرى أخرى ولكن بدرجات متفاوتة من القمع مثل المعمورة وتميز يوم 24 جانفي بحوادث جديدة في قليبية[2] وأعدم فيها 11 شخصا رميا بالرصاص وبدون محاكمة منهم الشابان محمد الغربي وعزيز خوجة بسبب نشاطهما السياسي[3]، وكل هذا تحت ذريعة استتباب الأمن، ومع هذه العمليات ازداد التونسيون خوفا على أنفسهم وحريتهم وأرزاقهم خشية الاعتداء عليهم في أي لحظة.

ثانيا: مظاهر القمع في الحياة الدينية

والمقصود بالحياة الدينية هي كافة الممارسات المتعلقة بالدين الإسلامي وشعائره من صلاة وعبادة وزكاة والتي مُنِعَ التونسيون من أدائها من خلال الاعتداء على المساجد والزوايا والطرق الصوفية ومن مظاهر القمع في هذا المجال نذكر:

[1] – حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص ص 8، 9.

[2] -

[3] – الحبيب شلبي، "عينة من القمع بتازركة"، المرجع السابق، ص 4.

1- العبث بالمقدسات الدينية:

من وسائل محاربة الدين الإسلامي التي استعملها الاستعمار الفرنسي مواصلة تشجيع الشعوذة والسحر عن طريق الطرق الدينية كالعيساوية وكذلك الزوايا التي كانت تنهب السكان من جهة وتشدهم الى الوراء من جهة ثانية وفي ذلك خدمة للاستعمار.[1]

ومما نسفوا فيها زاوية سيدي بن عيسى وهي مصلى الأهالي ومكان لتعليم أبنائهم القران الكريم حيث عثرت اللجنة المذكورة سابقا تحت الأنقاض على بقايا ألواح مكتوبة عليها بعض الآيات.[2]

وفي تازركة شوه الجنود الدين الإسلامي فدخلوا مسجد القرية ووطئوا المصلى بنعالهم ومزقوا المصاحف القرآنية وبعض كتب الحديث والفقه الإسلامي.[3]

ومن المقدسات الدينية التي عملت السلطات على العبث بها مقبرة الزلاج وهي من المؤسسات الوقفية التي كانت تحظى بمكانة هامة لدى التونسيين[4] وكانت وقفا وُضِعَ تحت تصرف "جمعية الأوقاف" ولكن الجمعية فرطت فيها لأنها كانت ترى فيها عبئا لعدم تمتعها بأي وقف يضمن لها دخلا يقوم بشؤونها فتولت البلدية أمر المقبرة بصفة رسمية.[5]

وقد قررت بلدية تونس يوم 7 نوفمبر 1911م مسح مقبرة الجلاز لتقسيم الأراضي المجاورة لها وانتهاك حرمتها، واقتطاع جزء من المقبرة لجعله ممرا لسكة الحديد للترام، فنزلت الشعارات بأن هذه العملية تهدف تدنيس مقابر المسلمين[6] مما أدى إلى وقوع صدام بين التونسيين ورجال

---

[1] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 42.

[2] – الحبيب شلبي، "عينة من القمع بتازركة"، المرجع السابق، ص 4.

[3] – الحبيب شلبي، نفسه، ص 4.

[4] – مقبرة الزلاج: أو الجلاز وسميت بهذا الاسم نسبة إلى واقفها "محمد الزلاج" وهي أقدس مقبرة لدى سكان العاصمة وخير مزار يتبركون بقبوره وبها "مغارة أبي الحسن الشاذلي" الصوفي المنتشرة طريقته بين السكان كما تضم المقبرة قبور كثير من العلماء الأعلام مثل الفقيه ابن عرفة...، انظر إلى الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 17.

[5] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، نفسه، ص ص 17، 18.

[6] – الجيلاني بن الحاج يحيى، نفسه، ص 37.

السلطة الفرنسيين، صدام بين الوطني المسلم الحامل للعصي والحجارة والمحتل المسيحي بأسلحته وتطور الصدام إلى ثورة دامية فأطلقت قوات البوليس النار على الأهالي، وسالت دماء التونسيين لتغطي أرض المعركة التي كانت باسم الدين واستمرت الحوادث المتفرقة كامل النهار[1] واستمرت المعركة من الساعة الثامنة من صباح 7 نوفمبر إلى ما بعد الزوال لينتهي اليوم الرهيب بأضرار على التونسيين هي كالتالي:

- وصل عدد الشهداء إلى 10 و17 جريحا وهم الذين مروا بالمستشفى الصادقي[2] بينما تشير مراجع إلى أن العدد بلغ 100 قتيل تونسي[3] وتجاوز عدد الجرحى 100 تونسي نلاحظ وجود مفارقة في نسب الأموات في صفوف التونسيين فبينما صرح أحد التونسيين بأن عددهم 14 قتيلا أكد آخرون أن العدد يفوق الـ 100.
- شنت حملة اعتقالات عشواء على التونسيين فأخذ أعوان الشرطة يلقون القبض على الناس فقدموا أكثر من 800 تونسي للمحاكم منهم 72 مثلوا أمام المحكمة الجنائية الفرنسية في قضية واحدة بتهم القتل أو المشاركة فيه ومحاولة القتل والاعتداء على أمن الدولة[4] وأحيل الباقون إلى المحاكم التونسية، ثم وقعت المحاكمة في جو رهيب يوم 3 جوان 1912م وما بعده[5]، وكانت المحكمة مهزلة تجلى فيها تنكر السلطات الاستعمارية التام لكل القيم الإنسانية وتسخير القضاء لفائدة المستعمرين، أما المتهمون فقد أنكروا ما نسب إليهم من التهم.[6]

---

[1] – جلال يحيى، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، الدار القومية للطباعة والنشر، 3 أجزاء، مصر، 1966م، ج3، ص 244.

[2] – علي الزيدي، المرجع السابق، ص 203.

[3] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 48.

[4] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص38.

[5] – أحمد توفيق المدني، **مذكرات أحمد توفيق المدني حياة كفاح**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 3 أجزاء، الجزائر، 2013م، ج1، ص 53.

[6] – انظر الملحق رقم (3)، (4)، (5).

- طبقت القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية بالبلاد بأمر من الباي محمد الناصر يوم 8 نوفمبر ملخصها ما يلي:

1- إقامة حصار عسكري على العاصمة وضواحيها استمر إلى نهاية شهر مارس 1921م.

2- منع الاجتماعات والجولان ليلا والوقوف بالطريق العام وتوزيع المنشورات التي من شأنها أن تثير الشغب وتفتيش مساكن المشتبه بهم مهما كانت جنسيته وإبعاد ذوي السوابق العدلية وكل من ليس له مسكن في مدينة تونس ودائرة مراقبتها المدنية. [1]

3- سحب الرخص من المقاهي بالأحياء الشعبية مؤقتا وإغلاق المقاهي وحكم على أصحابها وعمالها بالبطالة إلى أن يصدر ما يخالف ذلك. 4- توقيف العمل برخص بيع ومسك الأسلحة الظاهرة والخفية وجمعت الأسلحة من الناس إلا من أخفاه.[2].

- تعطيل الصحف المناصرة للقضية الوطنية ومنعها من الصدور ما عدا جريدة الزهرة[3] التي كانت تتملق السلطة والصحف المعطلة هي: الحاضرة[4]، التونسي، الاتحاد الإسلامي، الصواب، المنير، جحا، المشير، المضحك ومرشد الأمة واستمر تعطيلها ثماني سنوات ونيفا إلى غاية فيفري 1920م.[5]
- إطلاق العنان للصحف الاستعمارية فاستغلت الحادثة لترمي بشرورها على البلاد وأهلها وخصوصا صحيفتي "لاتونيزي فرانسيز" الفرنسية "لنيوني" الايطالية فقد شتمتا السكان في مقالاتهما ووصفهم بالمجرمين والسفاكين وفي تحريض السلطة على الانتقام من التونسيين والثأر للأوربيين المعتدى عليهم حسب قولهم وقد استهدفت جريدة "لاتونيزي فرانسيز" شيخ المدينة "الصادق غيليب" و"عبد الجليل الزاوش" العضو البلدي، فاتهمت الأول بأنه تسبب في تهييج الفكر العام بالدعاية الإشهارية التي علم من خلالها الناس بما سيحدث

[1] – علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 144.

[2] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 39.

[3] – علي الزيدي، المرجع السابق، ص 204.

[4] – انظر الملحق رقم (6).

[5] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 40.

للمقبرة وتقاعسه في تبليغهم قرار العدول عن التسجيل واتهمت الثاني بأنه عقد اجتماعات سرية وحرض على التظاهر والتشويش مما أدى إلى إحالة "الصادق غيليب" على المعاش.[1]

2-محاولات تنصير المجتمع التونسي:

إن حركة التنصير نابعة من العداء الذي يشعر به الغرب والكنيسة النصرانية للإسلام، باعتبار الإسلام العقبة الحقيقية أمام تقدم حركة التنصير في العالم، فيقول "زويمر" وهو أحد دعامات الحركة التنصيرية: "إن الهدف من التبشير هو تحويل المسلمين عن التمسك بدينهم"، وكان الاستعمار هو المساعد الرئيسي للحركات التبشيرية، حيث تزايد عدد مراكز التبشير بتونس ودول المغرب العربي وعمل المبشرون في ظله بحرية تامة.[2] وهكذا يبدو طبيعيا حدوث تعاون كهذا بين الاستعمار والتبشير لإيقاف انتشار الدين الإسلامي ومحاولة سحقه والقضاء على كل ما يحيط بالمسيحية من جمود وقيود.[3]

وقد استغل المنصرون كل الوسائل لتحقيق أغراضهم وتراوحت أساليبهم بين الإغراء والشدة، ورغم أن الكنيسة لم تكن تدعو مباشرة إلى اعتناق المسيحية بل كانت تميل إلى استعمال أسلوب اللين والإغراء مع التونسيين والذي شجعه "شارل لافيجري"[4] وتركز على الأعمال الخيرية من إنشاء المستشفيات وملاجئ للأيتام والمشردين وبناء المدارس

---

[1] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص ص 40، 41.

[2] – فرغلي علي تسن هريدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر(الكشوف، الاستعمار، الاستقلال)**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، كفر الشيخ، 2008م، ص 257.

[3] – عماد الدين خليل، **أحقاد وأطماع التبشير في أفريقيا المسلمة**، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1979م، ص ص 7، 8.

[4] – شارل لافيجري: هو شارل مارسيل ألمان 1825م-1892م ولد في مدينة بايون بجنوب فرنسا تولى منصب رئاسة أسقفية الجزائر كان هدفه الأول أحياء الماضي النصراني الروماني...، انظر إلى احميدة عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م-1916م**، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2009م، ص 109.

وغيرها[1] وسخرت القوى الاستعمارية لتنصير الطلاب من مدرسين وأساتذة ورجال دين ولم تدع أحدا يقدر على خدمة أغراضها إلا واستخدمته.[2]

وقد انشأ معهد "سان لوي" بقرطاج سنة 1880م ليتحول في 1881م إلى معهد "سان شارل"، ثم قام بإنشاء مدارس ببنزرت وسوسة[3] والمنستير[4] والمهدية[5] وصفاقس[6] وباجة وجربة[7] وعهد بالتدريس فيها إلى أخوات القديس يوسف كما انشأ أكبر معهد من طرف الأخوات سيون سنة 1882م كما أنشئ ملجأ للفتيات بالمرسى تقوم عليه أخوات القديس يوسف وملجأين للأطفال اليتامى وغيرها من الأساليب الفتانة الجاذبة للتونسيين[8] وكانت النتيجة الحتمية افتتان الأهالي التونسيين بها.

ولتثبت فرنسا للشعب التونسي ثباتها على موقفها المسيحي نصبت في نوفمبر 1925م تمثال الكاردينال "لافيجري" في باب العاصمة خلف قوس باب البحر رافعا صليبا كبيرا

---

[1] – احميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 111.

[2] – عبد العزيز الكحلوت، **التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء**، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط2، طرابلس، 1992م، ص 75.

[3] – سوسة: تقع سوسة على البحر وتعتبر ثاني مدن المملكة بفضل موقعها وتجارتها...، انظر إلى ايفالد كريستيان فرديناند، **رحلة المبشر ايفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835م**، نقلها إلى العربية: منير الفندري، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1991م، ص 40.

[4] – المنستير: تقع على بعد اثني عشر ميلا من سوسة وتحتل موقعا ممتازا على حافة البحر...، انظر إلى ايفالد كريستيان فرديناند، المرجع السابق، ص 47.

[5] – المهدية: هي أول موقع أسسه الرومان على ساحل إفريقيا الشمالي تقع في شبه جزيرة...، انظر إلى ايفالد كريستيان فرديناند، المرجع السابق، ص 52.

[6] – صفاقس: هي عاصمة الجنوب التونسي والمدينة الثانية بالجمهورية والمرسى المخصص في الزيوت والتمور وفوسفاط قفصة...، انظر إلى عثمان الكعاك، **الرحلة الشابية (1966م)**، مئوية أبي القاسم الشابي، حققها وقدم لها: محمد رؤوف بلحسن، تونس، 2009م، ص 86.

[7] – جربة: جزيرة لها من الطول 18 ميلا وكذلك من العرض، وكانت سابقا شبه جزيرة...، انظر إلى ايفالد كريستيان فرديناند، المرجع السابق، ص 86.

[8] – عبد الجليل التميمي، "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830م–1881م"، **المجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر**، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، ع3، جانفي 1975م، ص 16.

بيده اليمنى والإنجيل بيده اليسرى وهو في هيئة محارب محتل[1] داعيا رمزيا التونسيين إلى التنكر للإسلام والدخول في المسيحية[2]، مما أثار هياج التونسيين فنظم الحزب الدستوري مظاهرة أسفرت عن تصادم القوى الفرنسية مع التونسيين مما نتج عنه إبعاد كل من عبد الرحمن اليعلاوي والمكي أبو شامي وأخوه محمد للجزائر ونُفِي إلى جهات مختلفة "العربي القروي" من علماء الزيتونة، والشيخ "أحمد الشطي"، والسيد "محمد النجار" وألقي "الرياحي" و"الحبيب المعوي في السجن.[3]

- **المؤتمر الأفخارستي ماي 1930م:**

ومن مظاهر فرض المسيحية على السكان عقد المؤتمر الأفخارستي داخل الأراضي التونسية، ففي عام 1930م أراد البابا أن يقيم عيدا بمناسبة مرور مئة عام على موت القديس أوغسطينوس وأرادت فرنسا أن تثبت للتونسيين فكرة أنها "وإن كانت غير متدينة داخل حدودها فإنها متدينة في الخارج" فعقدت مؤتمر مسيحي كاثوليكي على أرض تونس العربية الإسلامية عُرِفَ بالمؤتمر الأفخارستي بمدينة قرطاج ما بين 9 و13 ماي 1930م الذي سرعان ما تحول إلى حملة صليبية لاستفزاز وتحدي المشاعر الدينية والوطنية كجزء من الحملة الاستعمارية لمسخ الهوية الدينية للشعب التونسي[4] ومظاهره ومجرياته كالتالي:

ـ أُجَبِرَتَ تونس على أن تدفع من خزينتها الخالية مليونين 2000.000 من الفرنكات، خصوصا وأنه انعقد في فترة حساسة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تونس سنة 1930-1931م، وصرفت إدارة الأشغال العامة 5000.000 فرنك لإصلاح الطرقات ونصب مظلات للوافدين، وكل ذلك في ظل القمع الوحشي والمصادرة التامة للحريات.[5]

ـ كما شُوِهَتَ صورة المسجد، فقد وُضِعَتَ الأسِرَةُ في المساجد ليرقد عليها الرهبان الذين جاءوا من أطراف العالم ليُعلِنوا حربا صليبية جديدة في بلد مسلم.

---

[1] – الهادي بكوش، "الاستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم"، **أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي**، طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 32.

[2] – إبراهيم عبد الله، **شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني**، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، د ط، تونس، ج1، ص 37.

[3] – علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مطبعة النجاح الجديدة، ط6، الدار البيضاء، 2003م، ص 68.

[4] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 78.

[5] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 49.

ـ مَثَّلَ المؤتمر مناسبة لتمجيد المسيحية وعظمة الكنيسة الإفريقية في الفترة الرومانية ولهذا اختيرت مدينة قرطاج حيث توجد الكنيسة، وقد تهجم المتدخلون على الإسلام إذ [1] عبر الكاردينال "لبسي" ممثل البابا في المؤتمر بقرطاج قائلا: "ظهرت الشمس والنهار بعد أربعة عشر قرنا من الظلام والموت".[2]

ـ أقامت السلطات تمثال "سان لويس" وسط قرطاج واستقبل الرئيس الفرنسي أسقف قرطاج إعرابا منه عن دعمه لمحلته بتونس.

ـ تشكيل "الهيئة المدنية للمؤتمر الأفخارستي" برئاسة أسقف قرطاج وأجبر بعض رجال الحكومة التونسية الانضمام إليها منهم شيخ مدينة تونس الشاذلي العقبي وعامل أحواز الحاضرة صلاح الدين البكوش، كما تم تشكيل "هيئة شرفية" على رأسها الباي ورجال دولته منهم شيخ الإسلام الحنفي أحمد بيرم الباش مفتي المالكي محمد الطاهر بن عاشور تحمل مسؤولية الرغبة في انعقاد المؤتمر بالمملكة التونسية[3] وضُمَتَ الشخصيات التونسية للجنتين من أجل إعطاء الشرعية للمناسبة الدينية.

ـ جُمِعَ الشبان المسيحيين من كل أنحاء الإمبراطورية الفرنسية النصرانية والمتنصّرة ومن روما[4]، وأخذوا يجوبون شوارع العاصمة مرتدين الزي الصليبي مما شكل تحديا إضافيا للتونسيين المسلمين.[5]

كان من الممكن أن ينعقد المؤتمر في غير هذه البلاد وفي قطر من الأقطار المسيحية التي تتشرف بوجوده فيها وكان من الممكن تركه وشأنه إذا لزم انعقاده فيها بحيث يشاهد كعمل ديني

---

[1] – مصطفى خالدي، عمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، منشورات المكتبة العصرية، د ط، بيروت، 1986م، ص ص 156، 157.

[2] – عبد الكريم العلاقي، المرجع السابق، ص 312.

[3] – عبد القادر القليبي، **محيي الدين القليبي أو جهاد ثلث قرن**، دار سراس للنشر، د ط، تونس، 2004م، ص 124.

[4] – إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

[5] – انظر الملحق رقم (8).

تقوم به طائفة خاصة ولكن حدث العكس فقد انعقد المؤتمر بأرض تونس واكتسى صبغة رسمية من خلال إدخال كبار رجال الدولة في اللجنة الشرفية مما يدل على وجود مقاصد ومرامي.[1]

اهتز التونسيون عاطفيا بسبب مشاركة شيخ الإسلام ورئيس الإفتاء في هيئة الشرف فكان وجودهما خدشا في المعتقد الإسلامي ومخالفا لمنصبهما الديني وما زادهم تأثرا هو رفض رئيس الكنيسة البروتستانية قبول عضوية الشرف احتراما لمذهبه وكذلك لويس ماشويل هو الآخر رفض احتراما لمبدأ التعليم اللاديني الذي يشرف عليه[2] بينما قادة الأمة التونسية المؤمنة وافقوا وشاركوا وتبعوا أسقف قرطاج فيما أراده.

وكان الغرض هو استعمال القوة الروحية التي تمثلها المسيحية لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أغراضهم في هدم الكيان التونسي، وسلطات الحماية لم تكن لتسمح للمسلمين بعقد مؤتمر إسلامي في أرض الحماية ولو كان مجرد مؤتمر ديني لا محل للسياسة فيه[3] ولما احتج الشباب التونسي على هذه الأعمال المنافية للإنسانية، لم تتوان السلطات على أن تزجهم في السجون وتحول المؤتمر إلى حملة عدائية عنيفة يقوم بها رجال الكنيسة ضد الإسلام[4] فوق ما فيها من تحد للشعور الديني والقومي.

3ـ تشديد الرقابة على الطرق الصوفية:

تحتل الطرق الصوفية مكانة خاصة عند التونسيين فهي تمثل أحد المعالم للمحافظة على هوية المجتمع ودينه وفي الفترة التي دخلت فيها فرنسا إلى تونس كانت الطرق تمثل أهم تنظيم يتمتع بنفوذ مادي قوي والقوة الوحيدة التي من الممكن أن تجابه الاستعمار ولكنها انقسمت بين مجابه للاستعمار وموالي له مثل الزاوية القادرية والشابية، فالطريقة القادرية بالكاف عزم "الشيخ قدور" على مواجهة المستعمر ولكنه تراجع مباشرة وراسل

[1] – عبد القادر القليبي، المرجع السابق، ص 121.

[2] – عبد القادر القليبي، نفسه، ص 125.

[3] – علال الفاسي، المصدر السابق، ص 72.

[4] – عبد القادر القليبي، المرجع السابق، ص 123.

القنصل الفرنسي "روا" لتقديم ولائه للواء "لوجرو" قائد القوات الفرنسية وفتح له باب الكاف كما أن شيخ مشائخ القادرية "محمد بن شعبان" ورد ذكره ضمن الذين نسقوا مع الاحتلال الفرنسي ورحب بالقوات عند دخولها إلى تونس سنة 1881م والطريقة الشابية كانت أيضا مهادنة للاستعمار الفرنسي والدليل أن شيخها ابن جدو ابن الحاج أحمد قام بتسليم المناوئين للفرنسيين في منطقة الجريد ودخل كوسيط بين السكان والسلطة وكمكافأة له عينته السلطات قايد بيت الشريعة واستمر في ولائه لفرنسا.[1]

ولكن هناك طرق متميزة بمواقفها الرافضة للتواطؤ مع الاستعمار وبذلوا المحاولات لمقاومته مثل الطريقة التجانية بالكاف التي أثارت سنة 1896م قبائل ورتان والخمامسة ضد المستعمر فزحف عليها العقيد "دولاروك" لإخضاعها وأجبرها على دفع غرامة حربية وكذلك الطريقة الرحمانية جابهت المحتل بالكاف كان لها هي الأخرى موقف فقد شجع شيخها علي بن عيسى الأهالي على الوقوف في وجه القوات الفرنسية لما اقتربت من المدينة وبأولاد عون أعرب الشيخ أحمد بن عبد الملك عن عداوته للسلطات سنة 1881م لذلك أقصي إلى تونس ولم يعف عنه إلا سنة 1888م، كما قاوم شيخ الطريقة معمر الزاير بكدية الحلفاء بماجر سنة 1881م فوقف بوجه الطابور الذي يقوده "فورجمول" ولكن السلطات لاحقته ففر إلى طرابلس وغيرهم الكثير.[2]

ومن الإجراءات المتخذة ضد شيوخ الطرق ما يلي:

أ- **التدخل في تعيين مشائخ الطرق:** قامت السلطة بمراقبة دقيقة انصبت بالدرجة الأولى على المشايخ في عدة مستويات، كالتدخل في تسمية مشايخ هذه الطرق، ففرضت على المترشحين ملأ بطاقة تتضمن معلومات شخصية حولهم وخاصة مواقفه السياسية وميولاته بالإضافة إلى رأي كل من العامل والمراقب المدنيين فيه لمعرفة خلو سجل المترشح من

[1] – التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881م-1939م)**، منشورات كلية الآداب، منوبة، 1992م، مج2، ص 117، 119.

[2] – التليلي العجيلي، المرجع السابق ، ص ص 119، 120.

السوابق العدلية[1]، وقد تمكنت السلطات من تقنين هذه الإجراءات واختيار شيوخ لهم مكانة ووجاهة على السكان حتى يتسنى توظيفهم لصالحها، مثل قاسم بن الطاهر(شيخ الطريقة السلامية بزغوان) وعلي بن المنور(شيخ الطريقة القادرية بكوكة) وفي المقابل أقصت المشبوه فيهم لعدم وضوح ولائهم المطلق للاستعمار.[2]

ب- مراقبة السلط الاستعمارية لتنقلات مشائخ الطرق: للمشائخ نفوذ مادي وأدبي على إتباعهم يشكلون خطرا على السلط الاستعمارية التي ترى في تنقلاتهم وسيلة من وسائل الاتصال المباشر لنقل الأخبار وتبادلها بين التونسيين ومن أجل إضعاف التركيبة الداخلية للطريقة والحد من نفوذ شيوخها على أتباعهم عملت السلطة على سن قوانين حددت الإجراءات اللازم احترامها والعمل بها قبل التنقل الذي صار محجرا بدون ترخيص ومن المناشير التي قيد بها الشيوخ ما يلي:

- **منشور 9 جانفي 1913م:** وهو المنشور الثالث ووضح للشيوخ ونوابهم الأعمال القانونية التي يلزمهم إتمامها قبل الانتقال من الدوائر المقيمين بها.
- **منشور 24 أوت 1921م:** وعدده 13 وجاء منظما لتنقل مشائخ الزوايا من تونس والعكس موضحا أن سلطة الدوائر مكلفة بإحاطة المقيم العام بتلك التنقلات لمعرفة رأيهما لأخذ القرار اللازم.[3]
- **منشور جانفي 1921م:** وأعطى المراقبين المدنيين صلاحية منح رخص التنقل لمشائخ الطرق داخل الايالة حسب الشروط التي حددها منشور 1921م.

ولم تكتف بهذا بل أجبرتهم على:

- ضبط مسالك التنقل وذكر أماكن الإقامة خلال الرحلة وتحديد العنوان والمثول أمام السلطة الحامية في حال حلت في نفس المكان أو المنطقة.

[1] – التليلي العجيلي، نفسه، ص ص 85، 86.

[2] – التليلي العجيلي، نفسه، ص 86.

[3] – التليلي العجيلي، المرجع السابق ، ص 89.

- ذكر الأسباب والهدف من التنقل وفي حال وجدت أن الأسباب غير حقيقية ترفض طلب التنقل ومن ذلك الطلب المقدم من طرف شيخ الرحمانية بزاوية تمعزة محمد الكبير بن عزوز بحجة أن له أقارب ولكن ثبت العكس فرُفض طلبه.[1]

وقد حاول شيخ الزاوية التيجانية بجرجيس العربي ابن سالم التنقل دون ترخيص مسبق فسلطت عليه عقوبات لردعه، والشيخ أحمد بن عزوز مقدم الرحمانية بنفطة الذي أجبر على دفع تخطئة بـ25 ريالا لإدارة المال، وشيخها عبد الله بن عمر طرد من الكاف حيث أملاكه ومصالحه[2] وبهذا فقد شيوخ الزوايا وإن لم يكن كلهم حرية التنقل التلقائي.

ولم تكتف بهذا بل عملت على تعجيز هذه الطرق ماديا بضرب المقومات المادية لها باعتباره أحد ركائز وجودها واستمرارها فسعت إلى ضربها في مصادر مواردها فقامت بـ:

- **منع جمع العطايا:** تمثل الهدايا والعطايا مورد أساسي للطرق لذلك عملت السلطة الاستعمارية على حرمانها منه بحجة أنه يفقر السكان ما يجعلهم عاجزين عن دفع الضرائب فحرمتها منه من خلال تحجير الإعلان عن الزيارات في الأسواق بمقتضى أمر 20 جوان 1911م حتى لا تجمع خلالها الهدايا والعطايا وقد عاقبت السلطات من يرسلها متخفيا، ووصل الحد بالسلطات إلى منع الزيارات نفسها ابتداء من سنة 1913م ولم تكن تسمح للمشائخ بالتنقل إلا بعد التزامهم بعدم جمع الزيارات.[3]

4ـ الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية:

يعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية فهو أساسا يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وتضامنه مع المجتمع الإسلامي[4]، لما جاءت به الشريعة من الأحاديث وأخبار السلف الصالح من التحريض على التحبيس والترغيب فيه مما جعل له شأنا

[1] – التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص ص 92، 93.

[2] – التليلي العجيلي، نفسه، ص 91.

[3] – التليلي العجيلي، نفسه، ص ص 100، 101.

[4] – أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج1، ص 227.

عظيما لما فيه من القيام بالشعائر الدينية، وقد كان للتونسيين في هذا المقام الحظ الأوفر كما يشهد بذلك كثرة الأحباس العامة، التي تشرف عليها "جمعية الأوقاف" بالقطر التونسي والأحباس الخاصة التي كانت بيد مستحقيها.[1]

ولكن الاستقلال الذاتي للمؤسسة الوقفية، أقلق السلطة الاستعمارية الفرنسية، ولم يطلق يدها في التوسع والسيطرة فكان هو سبب التوتر المستمر بين الدولة والدين وحتى تتحقق لها السيطرة لا بد من إنهاء مصادر الوقف.[2]

وبمرور الوقت وجدت السلطات مخرجا لإباحة أراضي الأوقاف حيث بحثوا في الفقه الإسلامي عن حل يجيز للمستوطنين الاستيلاء عليها، فتمسكوا برأي ضعيف في المذهب المالكي يبيح الإجازة المستديمة للأراضي الموقوفة وبرأي آخر في المذهب الحنفي يبيح جواز استبدال العقار الموقوف بآخر إذا كان ذلك في مصلحة الواقف.[3]

فوجدت إدارة الحماية في التشريع الإسلامي مخرجا لإباحة الأراضي الشاسعة للمعمرين مستندة على "عقد الإنزال" وأصدر الباي بضغط من السلطات الفرنسية قرارين في 18 و21 أكتوبر 1885م يضبطان كيفية تنظيم الإنزال في الأراضي المحبسة ويشترطان ألا يجدد الإنزال إلا بواسطة المزاد العلني[4] وقانون المعاوضة[5] في 31 جانفي 1889م وقانون انتزاع الأحباس وبهذين القانونين انقلبت المعاوضة شيئا فشيئا من حفظ للوقف إلى سلب له، إذ أصبح الإنزال والمعاوضة طريقا سهلا للاستحواذ على أرض شاسعة

[1] – محمد الصالح مرمول، المرجع السابق، ص 391.

[2] – محمد الحاكم بن عون، "الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي" **المؤتمر العلمي العالمي الخامس**، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، الخرطوم، 11–12 يوليو 2017م، ص 9.

[3] – عمراوي فطيمة الزهراء، المرجع السابق، ص ص 26، 27.

[4] – علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص 132.

[5] – قانون المعاوضة: وهي على شكلين إما بالإشهار وهي حينئذ بيع المكان المطلوب بعد تعيين قدر الاستفتاح الذي تقله الجمعية ويتم بإشهار ومناداة أو رقبة برقبة بتقديم عقار آخر عوض الملك المطلوب مساو لها في القيمة...، انظر إلى محمد الصالح مرمول، المرجع السابق، ص 399.

أعطيت للأجانب الوافدين على الايالة من فرنسا والجزائر والإنزال مكن المعمرين من معرفة الأراضي القابلة للاستعمار دون أي جهد، أما صندوق التعويض فقد وقع نهبه عن طريق الاقتراض منه لدفع ضريبة سنوية للمجلس البلدي بتونس رغم أن الأحباس لا تدفع زكاة ولا ضرائب، وقامت وزارة المالية بغير وجه قانوني أو شرعي بحجز حوالات هذا الصندوق لحرمان "جمعية الأوقاف" من هذا الدخل الشرعي، والأخطر من ذلك هو امتداد[1]، الأيدي للاستيلاء على الودائع التي كانت تحفظ في هذا الصندوق وبذلك أصبحت كل الأحباس تحت سلطتها إلا أحباس جامع الزيتونة.

وبالإضافة إلى القانونين السابقين صدرت عدة نصوص قانونية أفضت إلى التفويت في الكثير من الأوقاف العامة منها:

أ- **قانون 30 جانفي 1898م:** مكن المعمرين الفرنسيين من الاستحواذ على أملاك الأوقاف بشرائها بالمال وبموجبه، وفتح مزاد علني تعرض فيه الأراضي للبيع وتتدخل الحكومة الفرنسية لصالح المعمر في حال نزاعه مع التونسي على الأراضي.

ب-قانون 13 نوفمبر 1898م: وحكم هذا الأمر على أراضي الأوقاف العامة بالتلاشي وأعطت إدارة الفلاحة الحق في التصرف في أراضي الاحباس العامة بدل جمعية الأوقاف ضمن شروط ملخصها تسلم إدارة الأوقاف مديرية الزراعة التابعة للدولة كل عام مساحات[2] قدرتها بـ 2000 هكتار من الأراضي ملائمة للاستعمار الزراعي وبإمكان مديرية الفلاحة بيع هذه الأراضي بعد 18 شهرا من تاريخ تسلمها من جمعية الأوقاف وهكذا أصبحت جل الأراضي في يد المعمرين وأصبحت جمعية الأوقاف مراقبة من قبل إدارة الفلاحة لمنعها من تسريب الأراضي التي بقيت في حوزتها للتونسيين.[3]

[1] – جمعة شيخة، "**الوقف بين التنظير والتطبيق والإلغاء التجربة التونسية نموذجا**"، جامعة تونس، ص 11.

[2] – عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص 109، 110.

[3] – أحمد القصاب، حمادي الساحلي، المرجع السابق ص ص 79، 80.

ج-قانون 2 جانفي 1905م: مثل هذا القانون آخر خطوة في إقامة الإنزال[1] مقام الملكية فجعل لمستغل الإنزال الحق في شراء العقار المُنزل بدفع 25 قسطا سنويا قار لما قل عن عقود الإيجار عن 60 فرنكا وعشرين قسطا سنويا لما زاد عن ذلك وألحقت الحكومة كل إسناد إدارة الاحباس لسلطتها، فأصبح بذلك المعمرين مالكين لعقارات المؤسسة وخرجت منهكة في معركة غير متكافئة وخسرت كل أملاكها الريفية إلى الاستعمار وقدرت بأكثر من 200000 هكتار.[2]

وفي سنة 1906م صدرت نشرية بعنوان "الملكية الأهلية والاستعمار الزراعي" حاولت فيها السلطات تصفية أراضي الأوقاف ولكنها وجدت التونسيين بالمرصاد وأولهم عبد الجليل الزاوش ورغم ذلك لم تتراجع عن قرارها.

د- قانون 12 أفريل 1913م: خاص بالأوقاف العامة والخاصة وكان بمثابة محاولة لتسخيرها وينص على أن المالكين التونسيين لأراضي محبسة عامة أو خاصة أخذها بالإنزال إذا اثبتوا استغلال أجدادهم لها وهذا من أجل تسخير الأراضي الشاغرة للمعمرين وتعجيز التونسيين الذين لا يملكون سجلات أراضيهم.[3]

ومن المؤسسات التي طالتها الأيدي الفرنسية:

أ- جمعية الأوقاف:

أسس "خير الدين التونسي" جمعية الأوقاف سنة 1874م ومنذ الاحتلال وجهت السلطات اهتمامها فتجنب بول كامبون مواجهتها ورفض مصادرة أراضيها وفكر في فرض مراقبة على الجمعية وكان ينوي جعلها تتحمل نفقات بعض المصالح العمومية[4] فاتبعت الطرق الملتوية

---

[1] – قانون الإنزال: عبارة عن كراء مؤبد بمدخول معين لا يتغير بالإرث وله قوانين ترتيبية خاصة به ولا يقع إلا بعد الإشهار بالجرائد الرسمية وغيرها العربية والفرنسية وبإعلانات خاصة تلصق بالجدران مدة خمسة أسابيع...، انظر إلى محمد الصالح مرمول، المرجع السابق، ص 399.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 56.

[3] – أحمد القصاب، حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص 82.

[4] – علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص 133.

لوضع يدها على إدارتها حتى تتمكن من معرفة المؤسسة قبل أن تضع في شأنها القوانين وتبسط سيطرتها السياسية، فانتزعت سنة 1885م أمرا من الباي يقضي بتعيين لويس ماشويل رئيس "إدارة العلوم والمعارف" ناظرا على "جمعية الأوقاف".[1]

وسعت السلطات الفرنسية لإيجاد شكل قانوني يخول لها الاستحواذ على الأملاك الموقوفة بنوعيها العامة والخاصة بحجة أن لا مالك لها فعمدت إلى سن تشريعات تمكنها من تأجير أراضي الأوقاف وبيعها ثم توزيعها على المستوطنين ووصل بها الأمر إلى أن أنشئت صندوقا لشراء الأراضي عام 1897م.[2]

ومثل عقد الثلاثينات عقد السنوات العجاف لهذه المؤسسة، فقد توالت عليها الأزمات المالية الخانقة وكانت سنة 1929م بداية تدهورها وهذه ميزانيات خمس سنوات:

سنة 1926م ميزانيتها: 11.408.116 فرنك

" 1927م " : 7.734.991 "

" 1928م " : 17.546.230 "

" 1929م " : 11.039.369 "

" 1930م " : 9.298.037 "

نلاحظ أن هذه الميزانيات مضطربة، ويعود هذا إلى تدخل الإدارة الاستعمارية وإطاراتها في شؤون المؤسسة لاستغلال بعض الموارد.[3]

ولم يكن في وسع التونسيين التدخل وإنجاد هذه الجمعية فما كان من البعض إلا أن وصف وضعها في مقالات مثل المقال الذي صدر في **جريدة الزهرة** بتاريخ 29 جويلية

[1] – الشيباني بنبلغيث، **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس 1914م-1943م**، مطبعة دار نهى، ط1، صفاقس، 2005م، ص 17.

[2] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 67.

[3] – الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 137.

1936م تحت عنوان: "إفلاس مالية الأوقاف والمراقبة المزمعة والمتعلق باستقدام الحكومة متفقد من فرنسا بحجة إصلاح أوضاع الجمعية إلا أن ذلك لم يكن ليصلح الوضع لأنه يصعب عليه إدراك أن مداخيل الاحباس أقيمت للإنفاق على المصالح الدينية ويصعب على المراقب من فرنسا إدراك ذلك، إذ لابد من شخص له دراية بالمالية والتقنيات وبالبلاد".[1]

ومن كل هذا أرادت فرنسا أن توجه مال الوقف لغير ما خصص له وبالتالي نجاح السلطات في إبعاد المؤسسة الوقفية عن هدفها الأول وأن تقضي على المؤسسات الخيرية والفلاحين التونسيين المستأجرين لأراضي الوقف.

ب- المدرسة الصادقية :

ولم تسلم أملاك المدرسة الصادقية هي الأخرى مما سماه مجلس إدارتها بمصيبة "الإنزال"، فبين عامي 1881م و1882م نهبت جميع الأراضي الصالحة للبناء وتفوق مساحتها 20 هكتار، بالحي الأوربي من العاصمة التونسية فقد باعها منزليها بـ15 إلى 20 فرنك للمتر يضاف إليها الإنزال، بينما الإنزال الذي تستخلصه منها المدرسة يساوي 100 ألف فرنك.[2]

واضطرت وكالة أملاك المدرسة الصادقية مثل إلى تطبيق الأمر الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1898م فمكنت بذلك إدارة أملاك الدولة من التصرف في أراضي زراعية وقع التفويت بطريق التعويض فنزعت من أوقاف المدرسة ضيعات منها ما يقارب 400000 هكتارا شانها في ذلك شأن احباس الزوايا العامة ولم يبق لها سوى بعض الضيعات الصغيرة التي لم تسلم من مضايقات المعمرين والإدارة الفرنسية.[3]

[1] – الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 205.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 24.

[3] – أحمد عبد السلام، نفسه، ص 59.

ج- الطرق الصوفية:

مكنت الأوقاف الطرق الصوفية من ملكيات عقارية شاسعة وصلت قيمتها سنة 1925م إلى أكثر من 21.759.900 فرنك ومنها 12.807.900 فرنك قيمة ما تملكه الزوايا وتذهب حصة كبيرة منه إلى المشائخ لذلك رغبت السلطات الفرنسية في التخلص من هذا النفوذ والانفراد بهذا العائد المالي الكبير وتمليك هذه المساحات للمعمرين، سواءا الاحباس العامة ما استدعى انتباه السلط الاستعمارية التي أرادت الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من أوقافها أو أراضيها فأصدرت قانون 18 أوت 1885م حول الإجراءات المتعلقة بالإنزال أي الإجارة الأبدية للأراضي لتدعمه بقانوني 21 أكتوبر و22 جوان 1888م ويصبان في نفس السياق أما مضمونهما فإن إنزال الاحباس العامة والخاصة لا يمكن إجراؤه إلا عن طريق المزاد العلني.[1]

وبمجرد صدور هذه القوانين بدأ المستوطنين في شراء الإنزال للاستحواذ على أراضي الاحباس وقد كانوا ينسقون الأمر مع إدارة الفلاحة التي أسست لدعم الاستعمار الفلاحي عوضا عن جمعية الأوقاف وقد عملت هذه الإدارة على فوز المستعمرين بأكبر مساحة خصبة ممكنة وبالفعل نجحت في ذلك فتشير الأرقام أنه منذ مارس 1889م ومن جملة 6068 هكتار من أراضي الاحباس التي وضعت للمزاد العلني صار منها 3430 هكتار من نصيب الفرنسيين.[2]

أما الاحباس الخاصة لم تسلم هي الأخرى من النهب والسطو الفرنسي تمكينا للمعمرين لذلك سنت قانون 12 أفريل 1913 السابق الذكر[3]، ونتيجة هذا القمع الديني والمادي فقدان الزوايا ومشائخها موارد تمويلها فأصبحوا في ظرف اجتماعي حرج وحُبِسوا وهم أحرار ومنع الأتباع من الزيارات.

---

[1] – العجيلي التليلي، المرجع السابق، ص 102.

[2] – العجيلي التليلي، نفسه، ص 103.

[3] – العجيلي التليلي، نفسه، ص 105.

والخلاصة هي:

انعكست السياسة القمعية الفرنسية الممارسة في تونس على الشعب التونسي من كافة الجوانب وخاصة الاجتماعية والدينية فكانت تبعاتها.

أ ـ إن أنكر الفظائع هي أن فرنسا داست على كرامة التونسيين وسلبت حريتهم وهدرت دمائهم ولم يكن ذنب التونسي إلا أنه طالب بحريته وحقوقه المنهوبة، فسقطت آلاف الأرواح التونسية، وتجاوزت الأرقام التي ذكرتها التقارير الفرنسية في شتى أنحاء البلاد.

ب ـ تدني المستوى الصحي والمعيشي للتونسيين[1] فلم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في ميدان الصحة بل أهملته ولم تخص في الميزانية التونسية اعتمادات ما يكفي للقيام بشؤون الصحة ففي مشروع ميزانية 1947م لم يتجاوز مجموع ما خصص لكافة الشؤون الاجتماعية وفي قمتها الصحة العامة 588.750.000 فرنك من مجموع الميزانية العامة التي تبلغ 7.638.000.000 فرنك، وقد بلغ عدد المستشفيات سبعة سنة 1949م ولم يتجاوز عدد الأطباء 500 طبيب والسبب وراء إنشاء المستشفيات هو حماية الجالية التونسية، التي بلغ عددها 549.239 نسمة سنة 1946م حيث كانوا يعيشون في النعيم بينما التونسيون يعيشون في الجحيم الأليم.[2]

ج ـ التأثير المباشر للاستيطان على المجتمع ووضعه الديمغرافي وتركيبه الطبقي، فالفرنسيون استغلوا المنطقة بتحطيم الأسس الذاتية للسكان عن طريق الاستيطان، وانقسم المجتمع التونسي إلى قسمين الأولى تتكون من أفراد الجالية الفرنسية وبعض الجاليات الأوربية والثانية هي المجموعة المحرومة من أغلب الامتيازات والمضطهدة وتضم السكان الأصليين وأدى هذا الانقسام إلى ظهور طبقة عليا، تتميز بالقوة والجبروت والاحتقار لكل ما هو تونسي.[3]

---

[1] – انظر الملحق رقم (9).

[2] – جميلة عزيزي، لامية بن عمر، المرجع السابق، ص 37.

[3] – أكرم بوجمعة، "**محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس–الجزائر–المغرب الأقصى)**" (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر)، إشراف: مبخوت بودواية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 016م–2017م، ص ص 32، 33.

الفصل الثالث

مظاهر القمع في الحياة العلمية والثقافية

1ـ نشر التعليم الفرنسي وعرقلة التعليم العربي

2ـ نشر الثقافة الفرنسية

3ـ تضييق الخناق على المؤسسات الدينية والتعليمية

4ـ محاربة الصحف والجرائد العربية والوطنية

مظاهر القمع في الحياة العلمية والثقافية:

إن الاستعمار الفرنسي من أسوأ ما يمكن أن يصاب به شعب من الشعوب، فهذا الاستعمار لا يكتفي بنهب الخيرات أو قتل الأشخاص وإنما سعى في كل دولة من الدول التي احتلها إلى القضاء على كافة أشكال الحياة ولم يترك أي بصيص أمل فيها ولولا صمود الشعوب المستعمرة وكفاحها لذهبت إدراج الرياح ومن مظاهر المساس بالحياة العلمية والثقافية فرض اللغة والثقافة الفرنسية والحد من نشاط المؤسسات العلمية والدينية سواء بالقوانين والمراسيم أو بالعنف والسلاح.

فمنذ خضعت تونس للهيمنة الاستعمارية، تعرضت هويتها العربية إلى كثير من المسخ[1]، وبشتى الأساليب والوسائل وذلك للقضاء على اللغة العربية والثقافة الإسلامية ولضمان عدم نهوض جيل واعي مثقف مؤمن بضرورة التخلص من قيد الحماية الاستعماري فكان القمع العلمي الذي تجلى في عدة صور منها تدمير المدارس وتحويلها إلى كنائس أو إسطبلات أو معابد أو حتى ثكنات للجنود.

1ـ فرض التعليم الفرنسي وعرقلة التعليم العربي:

كان التعليم آخذا في الازدهار قبل الحماية بفضل الكتاتيب المنتشرة في جميع القطر التونسي وبعد الحماية اتجهت فرنسا إلى محو الروح القومية وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية وأهملت شأن التعليم وعملت على نشر الثقافة بكل الطرق وعزل تونس عن العالم العربي وأحداثه[2]، وطبقت برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتها العربية وقطع الصلة بينها وبين تاريخها لتتمكن من إدماجها في العنصر الفرنسي.[3]

---

[1] – يحيى أبو زكريا، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، كتاب الكتروني، 2003م، ص 5.

[2] – جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، المرجع السابق، ص 107.

[3] – الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 56.

فكان للمدرسة الفرنسية دور هام في بث الايدولوجيا والثقافة الامبرياليتين فمعظم المواد التي سمحت الحكومة بتدريسها كان الهدف منها الرفع من شأن المستعمر "المتحضر" والحط من شأن المحلي "الجاهل" كما كانت الفرنسية لغة التدريس وشكلت سياسية التجهيل سلاحا فتاكا بيد المستعمر الفرنسي لتعميق تخلف الشعب التونسي، لذلك عمل على أن يبقى معظمه أميا.[1]

أصيب التعليم الوطني العربي منذ سنة 1881م باضطهاد حكومي لا يرحم فقد عمدت الحكومة إلى ضرب المؤسسات التعليمية بدل تطويرها وتجاهلت مدارس التعليم العربي ولم تكن تقربها إلا لتعارض محاولات الإصلاح فيها[2]، وبادر الاستعمار الفرنسي إلى تعيين أحد الفرنسيين المستعربين على رأس وزارة التعليم بتونس وهو لويس ماشويل الذي أصبح منظر التربية و التعليم والثقافة في البلاد التونسية.

وعمل لويس ماشويل على فرنسة التونسيين إلى أقصى حد ممكن واستعان في ذلك بما كانت تردده بعض الألسنة في محاولتها التأكيد على أن مثل هذه العملية لا تخدم المصالح الفرنسية وإنما النهوض بالفرد التونسي عبر إدخاله في التعليم العصري.[3]

ووضع هذا الأخير الأولوية للغة الفرنسية مقدما إياها على اللغة العربية بل إنه قطع مادة اللغة العربية بتاتا إذ جعل اللغة الفرنسية أداة المعرفة العامة وأبقى اللغة العربية مادة تعليم لا تقصد إلا لذاتها، مع خلل فادح في طريقة تعليمها[4] لتَيقُن السلطات من أن التعليم

---

[1] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 41.

[2] – عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 58.

[3] – محمد قدور، "**السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883–1939م**" (رسالة لنيل شهادة الماجستير قسم تاريخ حديث ومعاصر)، إشراف: شاوش حباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م –2004م، ص 36.

[4] – عبد الرحيم الخليفي، "محمد عبد العزيز الثعالبي سيرة المجاهد والمصلح الإسلامي"، **جريدة إسلامية المعرفة**، بيروت، السنة11، ع44، 1427هـ–2006م، ص 15.

من أهم العناصر الواجب توفرها في العلاقة بين إدارة الحماية وسكان تونس بالنظر لمكانة هذا الجانب الحيوي ودوره في الوصول إلى بسط الهيمنة.

وقد عبر عن ذلك دانتون بقوله: "يمثل التعليم أول حاجة للشعب بعد الرغيف" فكانت وظيفة التعليم الفرنسي في عمومها ذات غاية مزدوجة سطرتها السلطات الرسمية تولاها رجلان شارلتي إلى جانب ماشويل ففي حين اعتمدت الحكومة الفرنسية على تسهيل مهمة ابتلاع الجاليات الضعيفة عدديا سعت إلى هضم المهزومين عقائديا والمنهزمين ثقافيا.[1]

ولم تتوقف الحكومة الفرنسية عند هذا الحد فلم تترك سكان المملكة وأحوالهم وإنما تعمدت تضييق الخناق على التعليم الأهلي وبشكل خاص الإسلامي منه والذي زادته الضائقة المالية تأزما بعد أن عزفت الدولة عن تمويل البلديات لتقديم ما يحتاجه التعليم الإسلامي من دعم مادي، كما نجح الاستيطان الاستعماري في رفع نسبة الأمية في المنطقة ونشر الجهل والشعوذة والخرافات وواجه الشعب التونسي في المنطقة تحديا حضاريا أدى إلى عرقلة التعليم في أوساط المواطنين.[2]

فتم إنشاء "مديرية التعليم العمومي" على النمط الفرنسي بموجب مرسوم 6 ماي 1883م وعين لويس ماشويل مسؤولا أولا عنها من 1883م إلى 1908م –كما ذكرنا سابقا– وكان يعرف اللغة العربية وملما بالثقافة الإسلامية وعلى دراية بشؤون التعليم في تونس حين كلفه الوزير خير الدين سابقا بمهمة خبير لدراسة وضعية التعليم بالمعهد الصادقي، وكان يؤمن بأن التعليم هو العنصر الفعال والمؤثر الذي يمكن المستعمر من إحكام سيطرته على البلاد.[3]

---

[1] – محمد قدور، المرجع السابق، ص 30، 35.

[2] – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 69.

[3] – مختار العياشي، **الزيتونة في إستراتيجية السياسة الاستعمارية، رئيس وحدة بحث تاريخ جامعة الزيتونة**، الذكرى الخمسون لتأسيس الجامعة التونسية، ع5، ج1، ص 1.

وقد حرص ماشويل في سياسته التعليمية على الأخذ بالاعتبار تجنب الاحتواء واللجوء إلى التسرب بهدوء، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان حريصا على أن لا يخلق عمل فرنسا التعليمي مثقفين لا مندمجين في آلة الاحتلال الفرنسي، وفي ذلك يقول: "يجب ألا نعمل بسرعة كبيرة، يجب التفكير جيدا في متطلبات المستقبل الضرورية، إن ما يحتاجه التونسيون هو التعليم الابتدائي بمختلف درجاته: التعليم المهني والتجاري والفلاحي والصناعي..."، وبالفعل عمل ماشويل على إنشاء مدارس ابتدائية سماها "المدارس الفرنسية العربية."[1]

وكان في تونس سنة 1883م 24 مدرسةً ومعهداً كان يشرف على 20 منها رجال الدين المسيحيين أما الـ4 الباقية فهي المعهد الصادقي و3 مدارس يهودية حيث عهد بالتدريس فيها إلى معلمين علمانيين[2]، وفي سنة 1888م صدر أمر جاء فيه وجوب تعليم اللغة الفرنسية في كافة المدارس الابتدائية والثانوية العمومية والخصوصية لتصبح اللغة الفرنسية لغة رسمية[3]، وكان للصحف الدور الكبير في تراجع تعليم التونسيين بسبب حملاتها على الأهالي من إعاقة دخول التونسيين الى المدارس ليتراجع عدد التلاميذ المسلمين من 4656 سنة 1897م إلى 2927 سنة 1903م وفي سنة 1901 أغلقت عشر مدارس.[4]

واتسمت الهياكل التعليمية بتونس في عهد الحماية الفرنسية بالتعدد فالمدارس الابتدائية خمسة أصناف:

---

[1] – محمد الجابري، **التعليم في المغرب العربي "دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر"**، دار النشر المغربية، د ط، الدار البيضاء، 1989م، ص 70، 78.

[2] – عبد الجليل التميمي، "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830م–1881م"، المرجع السابق، ص 16.

[3] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 87.

[4] – الطاهر المناعي، نفسه، ص 115.

1-المدارس الفرنسية المخصصة لأبناء الأوربيين وكان دخولها ممنوعا على أبناء التونسيين والتعليم فيها نسخة طبق الأصل من التعليم في فرنسا.

2-المدارس الفرنسية العربية، للبنين والبنات والتي كان التعليم فيها نسخة طبق الأصل من التعليم في فرنسا.

3-المدارس القرآنية العصرية والدراسة فيها بالعربية والفرنسية تدرس كمجرد لغة فقط.

4-الكتاتيب القرآنية التقليدية التي حاولت إدراة التعليم سنة 1951م تحويلها إلى مدارس عصرية شبيهة بالمدارس الأهلية في مصر فاقتصرت التجربة على 12 كتابا.

5-المدارس الحرة الأجنبية كاثوليكية وبروتستانتية وعبرية، أما التعليم الثانوي فكان بدوره ستة أصناف:

1-تعليم فرنسي محض وهو امتداد للتعليم الثانوي بفرنسا.

2-تعليم تونسي، عربي فرنسي.

3-تعليم ثانوي حر، أجنبي.

4-تعليم زيتوني.

5-تعليم تكميلي في مدارس المعلمين.

6-تعليم مهني تقني للبنين والبنات، أما التعليم العالي فكان في تونس معهد الدراسات العليا الذي أنشئ عام 1945م وكان عدد طلابه محدودا[1] ووزعت المدارس الرسمية توزيعا غير عادل على أنحاء البلاد، فبينما كانت المدارس أكثر عدد حيث توجد الجماعات الفرنسية -في المناطق الشمالية- كانت أقل عددا في الجنوب[2] وفي سنة

[1] - محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 78.

[2] - راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 26.

1955م لم تتجاوز نسبة المتعلمين التونسيين في المدارس الفرنسية 20 % بينما لم يتعد العدد في المعاهد والكليات بضع مئات سنة 1950م.[1]

وبإخضاع التعليم لنظم فرنسية، أصبح الطالب التونسي يتقن اللغة الفرنسية ويفقه أسرارها ويتذوق أدبها والسبب أن فرنسا جعلت اللغة الفرنسية هي الرسمية المستخدمة في المعاملات الرسمية وفي التعليم، وجاء في دراسة إحصائية بالنسبة للأطفال الملتحقين بالمدارس الفرنسية نجد بأن العرب الذين كانوا يمثلون 10% من التلاميذ مقارنة بالفرنسيين الذين تصل نسبة متمدرسيهم إلى 85%، والسبب لا يرجع لقلة إقبال التونسيين على التعليم ولا لوجود عدد كبير من السكان في البوادي كما يزعم الفرنسيين، لكن السبب أن فرنسا حرمت العرب من التعليم وحرصت كل الحرص على أن يبقوا أميين فكانت بهذه الخطوة تحارب اللغة العربية وتقف في وجه التعليم.[2]

ودُعِمت أسس الثقافة الفرنسية بدعائم أخرى إلى جانب المدارس تمثلت في المكتبات العمومية والمكتبات الحربية ففي تونس زودت مكتبة العطار بآلاف الكتب بلغات أجنبية أهمها الفرنسية فقد كان بها سنة 1910م ستة آلاف كتاب وفي سنة 1937م بلغ عدد الكتب أكثر من 350.000 كتاب أما مكتبات الجيش فقد بلغ عددها سنة 1930م 14 مكتبة.[3]

وقد رفع السيد محيي الدين القليبي[4] تقريرا إلى هيئة اليونسكو وهو مستمد عن تقارير "إدارة المعارف التونسية" لعام 1947م ويكشف هذا التقرير مدى جناية فرنسا على التعليم في تونس وسياسة التجهيل التي تبنتها ومما جاء فيه:

---

[1] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 41.

[2] – فطيمة الزهراء عمراوي، "**إسهامات الحركة العمالية في الثورة التونسية (1924–1956)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر)، إشراف: فريح لخميسي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م–2017م، ص ص 19 ، 22.

[3] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 31.

[4] – محيي الدين القليبي: انخرط في حزب الثعالبي وكان من خريجي جامع الزيتونة وأخذ من ثقافته الكثير وكان يسعى إلى الدفاع عن تونس وحماية هويتها الروحية والثقافية...، انظر إلى عبد القار القليبي، المرجع السابق، ص 9.

ـ ينفق على المصالح العامة في تونس ومن بينها التعليم بكافة أنواعه وطوائفه ثلث ميزانية الدولة التونسية البالغ مقدارها 12 مليار من الفرنكات.

ـ استولى الفرنسيون على الأوقاف الخاصة بالتعليم وأحالوها إلى أملاك خاصة بالإقامة أو الإقرار.

ـ تَمَنعَ فرنسا منعا باتا دخول الكتب والمجلات العربية من الشرق.

ـ يحول الفرنسيون دون وصول الطلاب من شمال إفريقيا إلى مصر والبلاد العربية بما فيهم التونسيين.

ـ لم تزد نسبة التعليم في بعض المناطق التونسية للمسلمين عن 6% وهي موزعة على النحو[1] التالي:

المنطقة	النسبة %	المنطقة	النسبة %
قابس	0.34	باجة	1
طبرقة	0.72	القيروان	1.1
توزر	2.05	جربة	6
جرومباليا	2.3	قفصة	1.2
تبرسق	1	زغوان	1.2
القصرين	0.45	سوسة	3.8
مجاز الباب	1.01	صفاقس	3.06
سوق الأربعاء	1.2	بنزرت	2.7
مكثر	0.5	تونس العاصمة	0.26
الكاف	1.07	طرابلس	0.6

جدول يوضح نسبة التعليم في بعض المناطق.[2]

[1] – كاتب مجهول، "التعليم في شمال إفريقيا"، **جريدة الإرادة**، نقلا عن جريدة الإخوان المسلمون، زنقة الرياض رقم 4، تونس، السنة 16، ع751، الثلاثاء 18 جانفي 1949م، ص

[2] – كاتب مجهول، "التعليم في شمال إفريقيا"، **جريدة الإرادة**، المرجع السابق.

وكان التأثير البالغ على التونسيين حيث:

- أصبح التونسي يعتبر اللغة الفرنسية درجة من درجات التقدم وعدم الشعور بالنقص ويحكي الثعالبي في هذا الشأن قصة حدثت له مع سيدة كانت قد نجحت في البكالوريا بدرجة ضعيف باللغة العربية فأسف لذلك ولكنها أفهمته أن ذلك دليل التقدمية وهذا ما آلت إليه لغة القرآن في تونس المحمية[1] وأصبح في البلاد جِيلان جيل تربى على أصول جامع الزيتونة متشبث بتراثه وتعاليمه وجيل متشرب للثقافة واللغة الفرنسية.
- تطور نسبة المتعلمين للغة الفرنسية وعدد المدارس الفرنسية وتقلص نسبة العارفين بالعربية فحتى طلبة البكالوريا كان البعض منهم يجهل الكتابة والقراءة العربية ففي 1918م كانت توجد في تونس 291 مدرسة ابتدائية منها 60 للتونسيين وعدد الطلاب الوطنيين فيها هو 9000 طالبا.[2]

2ـ فرض الثقافة الفرنسية:

لم يقف الاستعمار عند اغتصاب الأرض وإدارة البلاد والحرية والثروة، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك فأراد سحق الهوية وإلغاء العروبة[3]، والعجيب أن السياسة الفرنسية بنيت على بعض المبادئ البراقة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية، فقد استند الفرنسيون على أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنين فرنسيين وعلى هذا الأساس قامت نظرية الامتصاص أو الاستيعاب والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية.[4]

وجهت أغلب المشاريع الاستعمارية في بداية الاحتلال إلى الجانب الثقافي لأن الهيمنة الثقافية تعتبر ركنا أساسيا لتواصل الظاهرة الاستعمارية وتوطيد أركانها، فعملت الإدارة الفرنسية على التركيز بالدرجة الأولى على ارتكاب الجرائم في حق المؤسسات الدينية

[1] – عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 23.

[2] – عبد العزيز الثعالبي، نفسه، ص 65.

[3] – غيلان سمير طه التكريتي، "الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918–1939 "، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع13، كانون الأول 2012م، ص 188.

[4] – شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط2، الرياض، 2002م، ص ص 287، 288.

والثقافية على حد سواء لما قدمته من حصانة للمجتمع في تكوين واقعه الثقافي وتوجهه الروحي.[1]

وارتكز القمع الثقافي والفكري على ازدواجية بين ثقافة تقليدية إقطاعية وثقافة امبريالية أجنبية وجهتا لإخضاع الشعب التونسي للاضطهاد الوطني والاستغلال وجعله عرضة للجهل والقضاء على مقومات الشخصية الوطنية للشعب من لغة ودين وتاريخ وثقافة وتقاليد وتعويضها بلغة المستعمر وثقافته وكل هذا تحت شعار المهمة الحضارية التي أوكلها الأوربيون لأنفسهم لتحضير الشعوب المتخلفة والهمجية.[2]

فمن البداية عملت الإدارة الاستعمارية على نشر الثقافة الفرنسية لتحل محل الثقافة العربية من خلال نشر المدارس التابعة للإدارة أو للمؤسسات التبشيرية واصطبحت هذه المدارس تزاحم الكتاتيب القرآنية وجامع الزيتونة ومعهد الخلدونية وعملت على فرض التقاليد والنظم الاجتماعية والسياسية وقطع كل صلة بالتاريخ الوطني والحضارة بمختلف مظاهرها ومقوماتها، حتى يتشرب التونسي تدريجيا الثقافة الفرنسية ويستوعبها تماما كالفرنسي وغذت فرنسا الصراع الثقافي الذي نشأ بين الثقافتين ثقافة أهل البلاد العربية والثقافة الفرنسية الغربية.[3]

كما أسس "بول كامبون" الرابطة الفرنسية[4] وكان يهدف من تأسيسها ظاهريا إلى تسهيل العلاقات بين الأهالي والأجانب وترغيبهم في اللغة الفرنسية ولكن الهدف الحقيقي كان تجنيس المسلمين الأمر الذي يقوي نفوذ الفرنسيين بتونس وينشر ثقافتهم[5] وكانت نتيجة ذلك خلق جيل

[1] – سهام بديرينة، "**النشاط الثقافي الأهلي في الجزائر ما بين (1900م–1918م)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر)، إشراف: فريح لخميسي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م–2015م ، ص ص 8، 9.

[2] – حمه التهامي، المرجع السابق، ص 41.

[3] – الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 35.

[4] - الرابطة الفرنسية: أسسها كامبون سنة 1883م بالتعاون مع "الكاردينال لافيجري" بباريس...، انظر إلى أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 29.

[5] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 32.

جديد تثقف باللغة الفرنسية وانطبع بأفكارها[1] فيقول علي باش حانبه :"لقد بدا عمل فرنسا التمديني يأتي أكله في تونس فهناك جيل جديد تثقّف باللغة الفرنسية وانطبع بأفكارها.[2]

3ـ تضييق الخناق على المؤسسات الدينية والتعليمية:

كان التعليم الأهلي التونسي ممثلا في الصادقية والزيتونة وهاتان المؤسستان عملت سلط الحماية على إهمالهما وتهميش المتخرجين منهما فلم يكف هذان المعهدان النظام التقليدي الذي لا يواكب أنظمة التعليم المتقدمة حتى تزيد السلطات في تهميشهما.

أ. جامع الزيتونة:

يعد جامع الزيتونة واحدا من مراكز الإشعاع الفكري والعلمي التونسي، كغيره من المنارات العلمية الأخرى مثل المدرسة الحربية والجمعية الخلدونية والصادقية فقد ساهم في الحياة الفكرية العلمية والأدبية، وبرزت نخبة جامع الزيتونة بروزا واضحا في مطلع القرن العشرين وأصبحت تتبع الحراك السياسي والاجتماعي في العالم العربي، فساهم الكثير من الزيتونيين في الحركة الإصلاحية التونسية منذ نشأتها[3]، ما أثار حفيظة الإدارة الحامية لذلك سعت السلطات الفرنسية الى غرس ثقافتها وتهميش التعليم الزيتوني عبر السعي الى عرقلة كل نفس إصلاحي داخل الجامعة حتى تبقى غير مؤهلة للتأقلم مع الواقع المتحول.[4]

ومن القوانين الفرنسية التي سنت لعرقلة التعليم الزيتوني وتعميق أزمته حتى لا يتطور ما يلي:

---

[1] – عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 10.

[2] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 192.

[3] – محمد بوطيبي، التعليم في جامع الزيتونة خلال النصف الأول من القرن العشرين (دراسة في المنهج والبرنامج)، **المجلة المغاربية للمخطوطات**، المدية، ع 5، جوان 2017م، ص ص 192، 197.

[4] – سمير البكوش، "النضال الزيتوني في الخمسينات من خلال أحداث 15 مارس 1954م"، **أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي** بتونس، أيام 5 و6 ماي 2002م، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ط2، ع11، تونس، 2006م، ص 360.

أ ـ قرار ماي 1928م: كانت أولى المعارك التي دارت بين سلطات الحماية والطلبة الزيتونيين إثر إصدار الأمر المؤرخ في ماي 1928م الذي يفرض على المترشحين لمناظرة عدول الإشهاد إجراء اختبار في اللغة الفرنسية فقوبل ذلك بقيام مظاهرات شاركت فيها عدة شرائح شعبية، وانتهى هذا التحرك بممارسة حملات قمعية ضد الطلبة الزيتونيين واعتقال بعضهم وطرد البعض الآخر ونفيهم إلى أقصى الجنوب.

ب ـ قرار 7 فيفري 1936م: ويقضي بفرض معرفة اللغة الفرنسية لترسيم الموظفين التونسيين.

ج ـ أمر 8 ماي 1928م: الذي ربط الترسيم في الوظيفة العمومية بمعرفة الفرنسية فدعت الشريحة الطلابية إلى القيام بتحركات بدأت بالمناشير ثم تحولت إلى إضراب لا نهائي عن الدروس تلاه تظاهر الطلبة في الشوارع ومواجهة القوات العسكرية الفرنسية فكانت نتيجة تلك المعارك سقوط جرحى ومعتقلين وتنفيذ محاكمات في حق 33 طالبا نتجت عنها إجراءات زجرية عديدة كالسجن والطرد من الدراسة والأبعاد إلى منطقة التراب العسكري.[1]

ومن مظاهر تهميش السلطات للتعليم الزيتوني تشجيع التعليم العصري في المدارس الابتدائية الفرنسية العربية والمعاهد الثانوية، فازداد عدد التلاميذ التونسيين المسجلين في مختلف مراحل التعليم العصري من 100 تلميذ سنة 1881م إلى 150.000 سنة 1950م في حين لم يتطور عدد الزيتونيين خلال نفس الفترة سوى من بعض المئات إلى حوالي 13.000 تلميذا.[2]

وأيضا من مظاهر التضييق على خريجي المدرسة الزيتونية صدور مرسوم سنة 1928م والمتعلق بمنصب مهنة العدول والذي يشترط للتقدم لهذه الوظيفة إتقان اللغة

[1] – سالم لبيض، **الحركة الطلابية التونسية: النشأة والتأسيس وقضايا الهوية**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2014/12/17م، ص ص 3، 4.

[2] – سمير البكوش، المرجع السابق، ص 361.

الفرنسية وهذا فسح المجال أمام خريجي المعاهد العربية الفرنسية، وتضاءلت بذلك فرص تشغيل الزيتونيين وارتفعت نسبة البطالة في صفوفهم.[1]

وكانت نتيجة كل هذا أن أصبح تلامذة الزيتونة لا يحسنون ما يحسنه غيرهم من الحساب والمعارف الطبيعية مع عسر في العيش في مدارسه وأغلقت أبواب الشغل في وجوههم.

ب. المدرسة الصادقية:

والمدرسة الصادقية هي الأخرى لا تقل أهمية عن جامع الزيتونة في نشاطها العلمي والديني والثقافي فكانت منارا من منارات تونس وتأسست في جانفي 1875م بهدف التوفيق بين التقاليد الإسلامية والعلوم العصرية فمنذ الاحتلال الفرنسي ساد المدرسة الصادقية القلق حول مصيرها والاضطراب في إدارتها ولكن فرنسا وبحكم انشغالها في فرض سلطتها أولا والقضاء على ثورات القبائل ثانيا لم تتفرغ لها إلا في الأشهر الأخيرة من سنة 1882م، فبمجرد وصول الوزير الفرنسي المفوض لفرنسا بتونس "بول كامبون" إلى تونس في أفريل 1882م زار المدرسة الصادقية وبعده بأيام زارها الأسقف "لافيجري" وأبديا اهتمامهما بها.

ورأى "كامبون" أن المدرسة مؤسسة يمكن أن تساعده على بلوغ غايته في تونس ألا وهي فرض الثقافة والتعاليم الفرنسية واهتم بها لسببين، أولهما أنها المعهد التونسي الوحيد الذي يعلم اللغة الفرنسية والثاني وهو الأهم أن للمدرسة موارد مالية تكسبها من الوقف يمكن استغلالها لتنفيذ المشاريع الفرنسية منها مشروعه الذي واصله–بعد مغادرة كامبون تونس في 1886م–"لويس ماشويل".[2]

[1] – عبد الباسط الغابري، **المؤسسة الزيتونية والإصلاح**، د د ن، د ط، الرباط، المملكة المغربية، 2015م، ص 10.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص ص 27، 28.

وأصبحت المدرسة الصادقية بدون مورد بعد أن استولت إدارة الفلاحة على أراضي الوقف والاحباس فتناقص عدد تلاميذها بنسبة 50 % بين عامي 1881م و1907م، وقطعت المنح عن بعثاتها إلى الخارج فرجعت إلى تونس لتعمل في أعمال هامشية.[1]

ووضعت مديرية التعليم يدها على معهد الصادقية فألغت منه اللغتين الايطالية والتركية لتبقي على الفرنسية وحدها إلى جانب اللغة العربية وأنفق من ميزانية المعهد على المدارس الفرنسية.[2]

4ـ محاربة الصحف والجرائد العربية والوطنية:

تعد الصحف والجرائد أفضل الوسائل المساعدة على حفظ اللغة ونشرها[3]، وبقدر ما شهدت الصحف التونسية انتشارا خلال الوجود الفرنسي بقدر ما تعرضت للزجر والقمع والمضايقة، فقُيِدَتَ الصحافة التونسية بالقانون الصادر في 29 جويلية 1881م والمتعلق بحرية الصحافة وجاء في فصله الأول حرية الطباعة وتجارة الكتب وأَخضع إصدار الصحف لثلاثة شروط:

- إعلام وكيل الجمهورية مسبقا.
- إيداع نسختين من كل عدد لدى الإدارة.
- تكليف وكيل مسؤول عن الجريدة، وبذلك يعتبر النظام المعتمد ردعيا أي أنه يسمح بحرية النشاط الصحفي ويقرر عقاب الجريمة بعد ارتكابها وتتراوح العقوبة ما بين شهرين إلى ثلاث سنوات والجرائم التي يعاقب عليها قانون جويلية 1881م هي:
  - التحريض بواسطة الخطب أو الكتابة أو التهديد.
  - الدفاع بالوسائل المذكورة على جرائم القتل والنهب والحرق.
  - كتابة الشعارات والأغاني الثورية في الأماكن العمومية أو أثناء الاجتماعات العامة.

[1] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 26.

[2] – محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 78.

[3] – عبد العزيز الثعالبي، المرجع السابق، ص 216.

- المساس برئيس الجمهورية في كرامته أو شرفه.
- المس من كرامة رؤساء الدول والمكلفين بالتمثيل الدبلوماسي[1] وغيرها من الجرائم التي يحاسب عليها الصحفيين والتي تُظهِر فرنسا بصورة الحاكم العادل.

جاء في هذا القانون أن كتابة الأغاني الثورية والشعارات يعاقب عليها القانون الفرنسي أرادت الإدارة الفرنسية من هذا أن تقوض الصحافة التونسية وتجعلها أداة لنقل الأخبار فقط.

ليضاف إلى القوانين الرادعة للصحافة أمر أكتوبر 1884م واشترط فيه توفير ضمان مالي يقدر بعشرة آلاف قرش (6.000) بالنسبة للصحف السياسية و(5.000) للصحف غير السياسية.[2]

ونتيجة الاضطرابات الدامية "حادث الزلاج" أعلنت حالة الاستثناء وتوقف نشاط الصحف التونسية الصادرة بالعربية بمقتضى قرار 8 نوفمبر 1911م، وألقي القبض على محرريها وسجن ونفي البعض الآخر.[3]

وقد حُرِمَ التونسيون من النظر في المخالفات المتعلقة بالصحافة والجمعيات والكتابات لأغراض سياسية وأصدرت السلط "**القوانين الجائرة**" بتاريخ 29 جانفي 1926م وبموجبها منعت الاجتماعات السياسية والنقابية وانتقاد الحكومة الفرنسية فقُيدت الصحف تقييدا تاما.[4]

يُذكَر أن الصحف التونسية الناطقة باللغة الفرنسية كانت أشد وطأة على سلطات الحماية مقارنة بالصحف التي تصدر باللغة العربية، وبدأت سلطات الحماية تشعر بخطر هذا الاتجاه[5] وهذه نماذج للصحف التي حاولت السلطات مصادرتها وإغلاقها وعرقلة

---

[1] – خميس العرفاوي، المرجع السابق، ص 38.

[2] – خميس العرفاوي، نفسه، ص 47.

[3] – الياس طلحة، تاريخ الصحافة المكتوبة في بلدان شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 14، ص ص 178، 180.

[4] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 73.

[5] – محمد زغير حزيم، **دور الحبيب بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس (1929م–1945م)**، كلية التربية، جامعة المستنصيرية، ع55، أوت 2016م، ص ص 590، 591.

نشاطها ومحاسبة مديريها والناشرين فيها مثل جريدة الزهرة التي أوقفتها السلطات سنة 1896م بسبب نقدها اللاذع لسياسة الحماية

أما صحف فترة الثلاثينات فإنها لم تسلم من التحدي والقمع الاستعماري الذي طال السكان والوطنيين خصوصا الصحف التي تحدت فرنسا عندما احتفلت بخمسينية الحماية، منددة بالممارسات "اللاأخلاقية" و"اللامقبولة" وفاضحة للسياسة الفرنسية ومساوئها[1] فأوقفت من بين 45 صحيفة تونسية 5 بمفردها وأوقفت 40 صحيفة بقرارات وزارية[2] مثل جريدة "الوزير" و"النهضة" ورفعت دعوى قضائية ضد "صوت التونسي" ولولا الضغط الذي مارسه الشارع التونسي لحكم عليها بالإدانة وفي الفترة ما بين جانفي وفيفري 1952م فرضت الرقابة على الصحف التونسية لأنها كانت تصف القمع الفظيع للجيش الفرنسي بالوطن القبلي فمنعت الصحف حتى من ترك البياض عوض المقاولات التي تحول الحكمة دون نشرها [3] أما الصحف الأخرى فهي:

- **جريدة المستقبل الاجتماعي:**

حُوكِمتَ جريدة المستقبل الاجتماعي من أجل نشرها لرسوم تنقد فيها سياسة الحكومة فقد نشرت في 24 ديسمبر 1924م رسما يبرز المقيم العام وهو يلجم الصحافة التونسية العربية تحت تعليق "هيريو" يمنح حرية الصحافة للبلاد التونسية" فأحيل إلى المحاكمة بتهمة النيل من مقام ممثل فرنسا بالبلاد التونسية فأجريت أعمال تفتيش لمحل "فينيدوري" وكيل الجريدة وفي مطبعة الجريدة ومساكن بعض الشيوعيين ومسكن محمد علي الحامي ومكاتب جامعة عموم العملة التونسية ومنزل أحمد توفيق المدني[4] وقد نظرت المحكمة

[1] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

[2] – الطاهر المناعي، المرجع السابق، ص 126.

[3] – كاتب مجهول، "كلمة وجيزة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع1، الجمعة 11 أفريل 1952م، ص 1.

[4] – أحمد توفيق المدني: (1899م–1983م) ولد في الأشهر الأخيرة من القرن التاسع عشر والده محمد بن أحمد بن محمد المدني القبي الغرناطي من السادة الأشراف وهو عالم ومؤرخ جزائري وله مذكرات تتكون من أربعة أقسام تحدث في القسم عن تونس...، انظر إلى أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 10، 11.

الابتدائية بتونس يوم 10 فيفري 1925م في القضية وحكمت على "فينودوري" وكيل الجريدة وثمانية أشهر سجنا و2000 فرنك خطية بتهمة الإطاحة بالمقيم العام.

- **جريدة الهلال:**

أسسها "عبد العزيز العروي" سنة 1930م وصدر أول أعدادها في 15 أوت وقد جذبت انتباه مصالح الأمن بسبب هجماتها العنيفة ضد المؤسسات الحكومية ونقلت في عددها الصادر يوم 14 نوفمبر نص نداء الشباب المسلم بالقاهرة إلى الحكام المسلمين والشعوب الإسلامية والمتعلق بالسياسة الفرنسية الرامية إلى احتواء العنصر البربري بالمغرب الأقصى فاعتبرتها السلط الفرنسية بمثابة نداء للجهاد فرفعت ضد المسؤولين عن النشر قضية السعي إلى خلق غضب بين السكان من شأنه إزعاج الأمن العام وحث السكان على مخالفة قانون البلاد وقد حكمت المحكمة الابتدائية يوم 14 مارس 1931م على وكيل الجريدة "الحطاب بلغيث" غيابيا وعلى مديرها عبد العزيز العروي بشهر سجنا و300 فرنك خطية.

- **جريدة الوزير:**

ظهرت قضيتها في إطار ردود الفعل على الاحتفال بخمسينية الحماية في ماي 1931م فقد نشر "الطيب بن عيسى" مقالا يوم 16 أفريل بعنوان "حالة البلاد الآن" مستنكرا فيه هذا الاحتفاء في بلاد لم تعرف منذ خمسين سنة سوى الدمار والدماء، ونقد فيه عنصرية القضاء الفرنسي فانجر عن ذلك تعطيل الجريدة يوم 12 ماي أحيل صاحبها الطيب بن عيسى على المحاكمة أين حُكِمَ عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر والنفي لمدة مماثلة وخطية بألف فرنك، لمخالفته الفصل الرابع من أمر 29 جانفي 1926م.[1]

- **جريدة العمل التونسي:**

تعرضت جريدة العمل التونسي مع باقي الصحف الصادرة باللغة الفرنسية "صوت التونسي" و"صوت الشعب" بموجب قرار 27 أفريل 1933م للتعطيل يوم 31 ماي بسبب دورها الكبير في تعميق الوعي الوطني توعية الشعب[2] وبعد أربع سنوات فُتِحَ في شأنها

[1] – خميس العرفاوي، المرجع السابق، 345.

[2] – عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 34.

التحقيق يوم 25 جوان 1937م اثر رفع شكوى من العقيد "مورو" قائد سرية الجندرمة بتونس ضد مقال كتبه "صلاح بوشوشة" باسم مستعار بعنوان "النتائج المحزنة أو قانون الزي العسكري" جاء في مضمونه نقد أعمال الجندرمة الفرنسية بتونس ولذلك وجهت تهمة القذف في حق الجند الفرنسي عامة والجندرمة خاصة إلى المدير المسؤول للجريدة "الحبيب بورقيبة".

لترفع ضده دعوى أخرى آخر السنة بسبب مقال نشره "حزب الدستور والجيش" بحجة أن المقال ينشر أخبار زائفة وفتح تحقيق آخر بسبب صدور مقالين في 15 جانفي 1938م يتعلقان بأحداث بنزرت ويحملان إمضاءين مستعارين فمثل بورقيبة أمام المحكمة يوم 8 مارس التي وجهت إليه تهمة السعي إلى بث البغضاء بين الأجناس والنيل من حقوق الجمهورية الفرنسية وسلطاتها بتونس.

- **جريدة الوطن:**

نشرت هذه الجريدة مقالا بعنوان "البلاد التونسية والمقيم العام" يوم 20 فيفري 1938م فاعتبرت السلطة أن المقال يمثل نيلاً من حقوق الدولة الحامية فأحالت مديرها "محمد فضيلة" على المحكمة الابتدائية بتونس وسلطت عليه عقوبة السجن لمدة سنة وخطية بقيمة 500 فرنك وعطلت الجريدة لثلاثة أشهر.[1]

- **جريدة صبرة:**

حجزت هذه الجريدة غداة أحداث 9 أفريل 1938م وأوقف مديرها "الطاهر رزوق" بالقيروان واتهم بالنيل من شأن حكومة الحماية إثر نشر مقال حول أحداث أفريل وأصدرت المحكمة العسكرية ضده حكم يقضي بسجنه لمدة ثلاثة سنوات وبخطية قيمتها 3000 فرنك وعاقبت رئيس التحرير "محمد العريبي" بسنتين سجنا و3000 فرنك خطية.

- **جريدة تونس الاشتراكية:**

وهي جريدة ذات توجه ديمقراطي تعرضت لتتبعات لعدة تُهَم منها أن الجريدة خصصت جزء من أعدادها للمحررين الدستوريين بعد أن تعطلت صحفهم فعطلت هذه الجريدة يوم 9 سبتمبر

[1] – خميس العرفاوي، المرجع السابق، ص 347.

1934م وأحيل مديرها وأربع من محرريها إلى المحاكمة بمقتضى أمر 29 جانفي 1926م بسبب نشرها لعدد من المقالات التي ادعت السلط أنها تحرض على احتقار حكومة الحماية والسعي إلى إثارة الغضب بين السكان وإزعاج النظام العام وأثار حقد الأهالي ضد المعمرين الفرنسيين فحكمت المحكمة الابتدائية يوم 30 أفريل 1935م على مدير الجريدة "دوران انقليفيال" بالسجن شهرين وخطية بـ1000 فرنك أما المحررون "ايف فايفر" و"كوهين حدرية" و"سارج معاطي" فقد عُوقِبوا بشهر سجنا مؤجل التنفيذ وخطية قدرها 500 فرنك وفي سنة 1938م.

رفعت قضايا ضد صحفيين من جريدتي "تونس الاشتراكية" رفعتها السلطات العسكرية ضد الشاذلي رحيم الكاتب العام لفرع اتحاد النقابات والعضو بالحزب الاشتراكي "روبيردي" وكيل جريدة "تونس الاشتراكية" اثر نشر مقال يتضمن معاني القذف ضد "لوجرو" قائد فرقة الجندرمة بباجة وتم اعتقال المتهمين فحكم على الشاذلي رحيم بالسجن ثلاثة أشهر و3000 فرنك خطية أما "روبيردي" فحكم عليه بسنة سجن مع التأجيل و3000 فرنك خطية وصدر أمر يمنع "تونس الاشتراكية" في المراقبات الخاضعة للحصار مثل سوسة والوطن القبلي.[1]

كان تضامن الصحف الشيوعية سبباً في رفع قضايا ضدها خصوصا سماحها لبعض وطنيي الحزب الدستوري بالنشر في صفحاتها.

أما جريدة "الاشتراكي الشاب" فقد رُفِعَتَ ضدها قضية بسبب نشر مقال في عددها الصادر يوم 9 نوفمبر 1934م بعنوان "الشباب لنا" بتهمة التحريض على احتقار الحكومة إلى الكاتب "برولنزو" وحكمت عليه المحكمة بشهرين سجناً وخطية 500 فرنك ووكيل الجريدة "ريتون سوفور" حُكِمَ عليه بشهر سجن و500 فرنك خطية أما الناشر "قاري مارك" فأُعفِيَ من التتبع.[2]

- **جريدة الرسالة:**

عطلتها السلط العسكرية ورفعت قضية ضد مديرها "أحمد الزمني" لدى المحكمة العسكرية إثر نشر أخبار عن حملات التمشيط بالوطن القبلي والساحل ووجهت له تهمة

[1] – خميس العرفاوي، المرجع السابق، ص 350.

[2] – خميس العرفاوي، نفسه، ص 350.

نشر أخبار تسيء للجيش وحكم عليه بالسجن لثمانية أشهر مع تأجيل التنفيذ و4000 فرنك غرامة في جلسة 14 أكتوبر 1954م.[1]

إن القضية لم تكن سوى سبب واهي لتعطيل الجريدة فالإساءة المعنوية للجيش الفرنسي لم تكن لتسبب أي أذى لا للجيش ولا للسلطات، كما أن المقال ما هو إلا سرد لصورة إحدى فظائع الاستعمار في الوطن القبلي.

كل هذه الجرائد وغيرها لم تكن السلطات لتسمح لها بالاستمرار في الصدور أكثر من ذلك رغم أنها في مقالاتها كانت تتجنب إثارة سخط السلط الحامية، إلا أن الإدارة الفرنسية كانت تتحين الفرص للانقضاض عليها وقمع الصحفيين والناشرين التونسيين أمام محاكم غير مختصة في القضايا المرفوعة ضدهم والقضايا أيضا لم تكن شرعية بل زورا وبهتانا، فالهدف الأول للسلطات كان إثبات التهم فقط لا البحث عن الحقيقة.

ومما سبق يتضح أن الوجود الفرنسي في تونس هو إنكار للمدنية وذلك بتعطيل المواهب وسد أبواب التقدم في كل الميادين، والقضاء على القيم الإنسانية بتنظيم نشر الأمية والضغط على حرية التفكير والتعبير[2] وما يقوم به في تونس من أعمال عدوانية لم تكن إلا أعمالا طبيعية من الساسة الفرنسيين الذين لم يقترفوا إلا الذنوب[3] أينما حلوا بدعوى الحضارة والمدنية ورسالة الرجل الأبيض للشعوب المتخلفة.

[1] – خميس العرفاوي، نفسه، ص 353.

[2] – محمود بوزوزو، "هل من جديد؟ أيها الوالي الجديد"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع4، الاثنين 21 ماي 1951م، ص1.

[3] – محمد المتيجي، "أطوار القضية التونسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع15، 1 فيفري 1952م، ص 1.

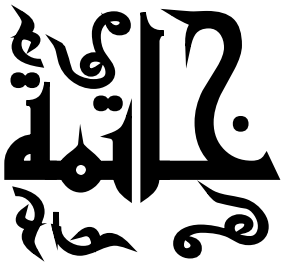

من خلال دراستنا لموضوع القمع الفرنسي الاستعماري في تونس خلال فترة الحماية توصلت إلى النتائج التالية:

– تمكن فرنسا من فرض سلطتها على تونس بحجة حمايتها من الأطماع الخارجية وإصلاح الأوضاع الداخلية.

– عجز باي تونس وأعوانه على التصدي لقرارات السلطة الفرنسية والرضوخ لما أقرته وجاءت به.

– عدم احترام السلطات الفرنسية بتونس لما جاء في معاهدتي باردو والمرسى، فعاثت في الأرض فسادا وانتهكت الحرمات والمقدسات وسطت على الثروات ونهبتها وملكت البلاد لغير أصحابها بتشجيع الاستيطان.

– عملت على تقتيل عامة الشعب فارتكبت أفضع الجرائم التي مازالت آثارها لليوم كان أعمقها على التونسيين حوادث الوطن القبلي خصوصا تازركة وقليبية، والزج بالمناضلين في السجون ونفيهم إلى الخارج ومنعت الحراك السياسي.

– اتجهت إلى الجانب الديني وانتهكت مقدساته وإلى التعليم وعرقلت سيره وحاولت إبقاء الشعب يعوم في الجهل والأمية وحاولت غرس ثقافتها الغربية فيهم.

– عطلت الصحف ومنعت حرية التعبير والتجمع وقيدت المفكرين والمثقفين.

– واختتم هذا البحث بقولي إن موضوع القمع الفرنسي الاستعماري بتونس موضوع موسع وما يزال قابلا للبحث.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): منحنى بياني يوضح تطور الاستيطان في تونس ما بين (1881م/1946م).

الملحق رقم (2): صور للمتهمون في حوادث الزلاج 1911م.

الملحق رقم (3): مقال لجريدة الحاضرة عن أحداث الزلاج 1911م.

الملحق رقم (4): جدول يبين بعض التونسيين المحكومين في قضية الزلاج في جوان 1911.

الملحق رقم (5): صورة للترام وهو يتجول فارغا بعد مقاطعة التونسيين له.

الملحق رقم (6): تظاهرات المؤتمر الأفخارستي بتونس في ماي 1931م.

الملحق رقم (7): منحنى بياني يوضح نسب الولادات والوفيات في مدينة تونس خلال (1910م-1914م).

الملحق رقم (1): منحنى بياني يوضح تطور الاستيطان في تونس ما بين (1881م/1946م).[1]

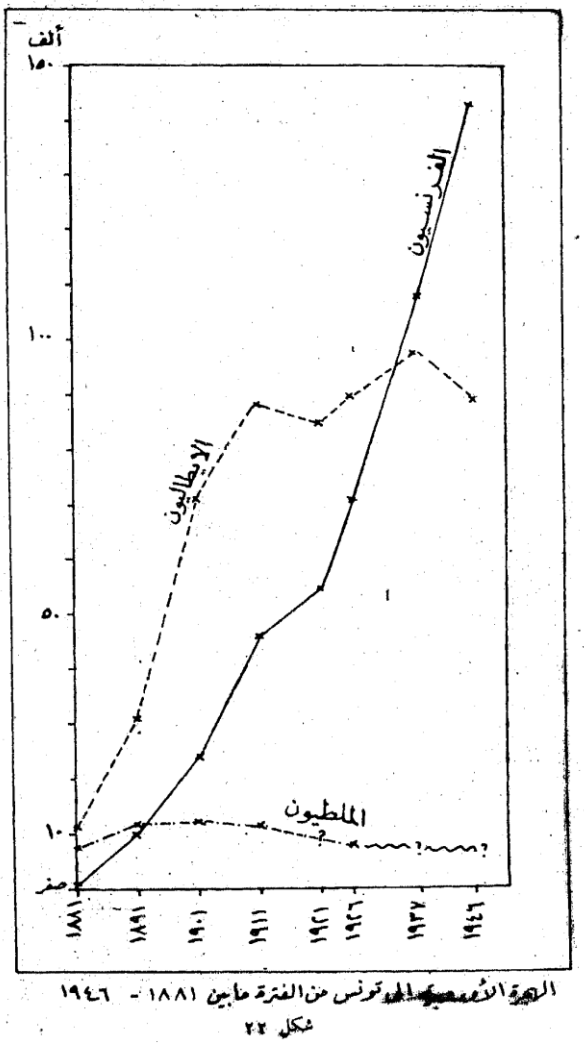

الهجرة الأوروبية إلى تونس من الفترة مابين ١٨٨١ - ١٩٤٦
شكل ٢٢

[1] – يسرى الجوهري، المرجع السابق، ص 156.

الملحق رقم 2: المتهمون في حوادث الزلاج [1]

المتهم رقم (1) : الشاذلي القطاري

المتهم رقم (6) : عبد الله والي

المتهم رقم (8) : محمد بن علي الشاذلي

المتهم رقم (11) : محمد الغربي

[1]- الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 210.

المتهمـــون

المتهم رقم (15) : محمد القابسي

المتهم رقم (17) : الجيلاني بن فتح الله

المتهم رقم (27) الحاج الصديق

المتهم رقم (29) الحاج محمد الجبالي

المتهم رقم (33) : ميلود بن علي

المتهم رقم (34) : مبارك العائش

1

[1]- الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 211.

المتهمون في حوادث الزلاج.[1]

[1] - الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 213.

الملحق رقم 3: مقال في جريدة الحاضرة العدد 10 الصادرة بتاريخ 31 اكتوبر 1911م. [1]

وكتبت جريدة « الحاضرة (1) » عدد 1110 الصادرة بتاريخ يوم الثلاثاء 9 قعدة 1329 — 31 اكتوبر 1911 أفتتاحية تحت العنوان اعلاه في قضية تسجيل مقبرة الزلاج ، وقد اشرنا اليها في الفصل الاول نصها :

« من العهود التي أخذتها دولة الحماية على نفسها احترام شعائر اهالي هذا القطر ورعاية نظاماتهم الاساسية واصول جامعتهم الاسلاميـــة . ومن تلك الشعائر احترام الاموات ومدافنهم ومقابرهم احترامها لمقابر بقية الاجناس والملل من نصارى ويهود . وهي قضية مسلمة يشهد باهمية العناية بها حرص ولاة الامور والحكومات على احترام تلك المقابر في سائر الآفاق والبلدان واهتمام تلك الاجناس بشانها حتى انه مهما عرض في حرمـــهم من الاعتداء والانتهاك ضجوا وتشوشت افكارهم وقاموا بالشكوى والتعنيف وتشديد النكير على كل من اعتدى عليها . وقد كان فزع النصارى لحـــادث حدث بالحمامات بشان اعتداء بعض الأوباش على مقبرة أمواتهم بالمكان . وضج اليهود لما بلغهم من عزم الادارة البلدية على اخذ مقبرتهم القديمة الكائنة بين نهج لندرة ونهج رستان وتخصيصها لتوسعة هذا النهج ولمصالح المدينـــة وتفاوض المجلس البلدي في شان هذه المقبرة فلاقى من طائفة بني اسرائيل معارضة قوية رغما على ابطال الدفن بها من سنين عديدة ومن عهد تحويل الدفن منها الى مقبرة بورجل الجديدة فاخيرا طلب نواب الطائفـــة الإسرائيلية فيـــما اذا اقتضت المصلحة العامة اخذ مقبرتهم القديمة أن تنقدهم الحكومة تعويضا قدره نحو مائتي الف فرنك تصرف في مصالحهم وفي أفعال البر والاسعاف . وفي النهاية بقيت المسالة تلقاء هذا الاعتراض بحبلها على غاربها .

2

[1] - الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 191.

الملحق رقم 4: جدول يبين بعض التونسيين المحكومين في قضية الزلاج.[1]

عدد المحكومين	المتهمون (72)	التهم	الحكم
7	ـ الشاذلي بن عمر القطاري ـ المنوبي بن علي الخضراوي "الجرجار" ـ اما الخمسة الاخرون فقد حكم عليهم بالإعدام ولكن أبدل الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة.	ـ متهم بالعصيان وقتل "فرانكي" "موتشيو" وسرقة متاعه ومحاولة قتل أعوان البوليس "فواتي" و"موجي" وجاك فيكتور". ـ متهم بالعصيان وقتل "فرانكي" ومحاولة قتل عون البوليس "فواتي"	ـ نفذ فيه الإعدام يوم 26 ديسمبر 1912م. ـ نفذ فيه الإعدام يوم 26 ديسمبر 1912م.
1	--	--	الأشغال الشاقة المؤبدة
1	--	--	الأشغال الشاقة مدة 20 سنة
1	--	--	الأشغال الشاقة لمدة 10 سنوات

[1] – الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص ص 75، 63.

3	ـ منهم محمد بن خميس لاكانجي	ـ اتهم بالعصيان وقتل البريقادي "فرانكي"	ـ الأعمال الشاقة لمدة 5 سنوات.
3	--	--	8 سنوات سجن مضيق
9	--	--	5 سنوات سجن مضيق
1	--	--	5 سنوات سجن
4	ـ منهم محمد بن الحاج الصادق	ـ متهم بالعصيان	ـ السجن البسيط لمدة عامين.
2	--	--	8 أشهر سجن
3	--	--	6 أشهر سجن
36	--	--	براءة وترك سبيل
1	--	--	تأخير الجلسة

الملحق رقم 5: الترام وهو يتجول خاليا من الركاب.[1]

الترام يتجول خاليا من الركاب محروسا بالبوليس

[1] - الجيلاني بن الحاج يحيى، محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 176.

الملحق رقم (6): تظاهرات المؤتمر الافخارستي بتونس ماي 1931م.[1]

تظاهرات المؤتمر الأفخاريستي بقرطاج (ماي 1930)

[1] – خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 95.

الملحق رقم (7): منحنى بياني يوضح نسب الولادات والوفيات في مدينة تونس خلال (1910م-1914م).[1]

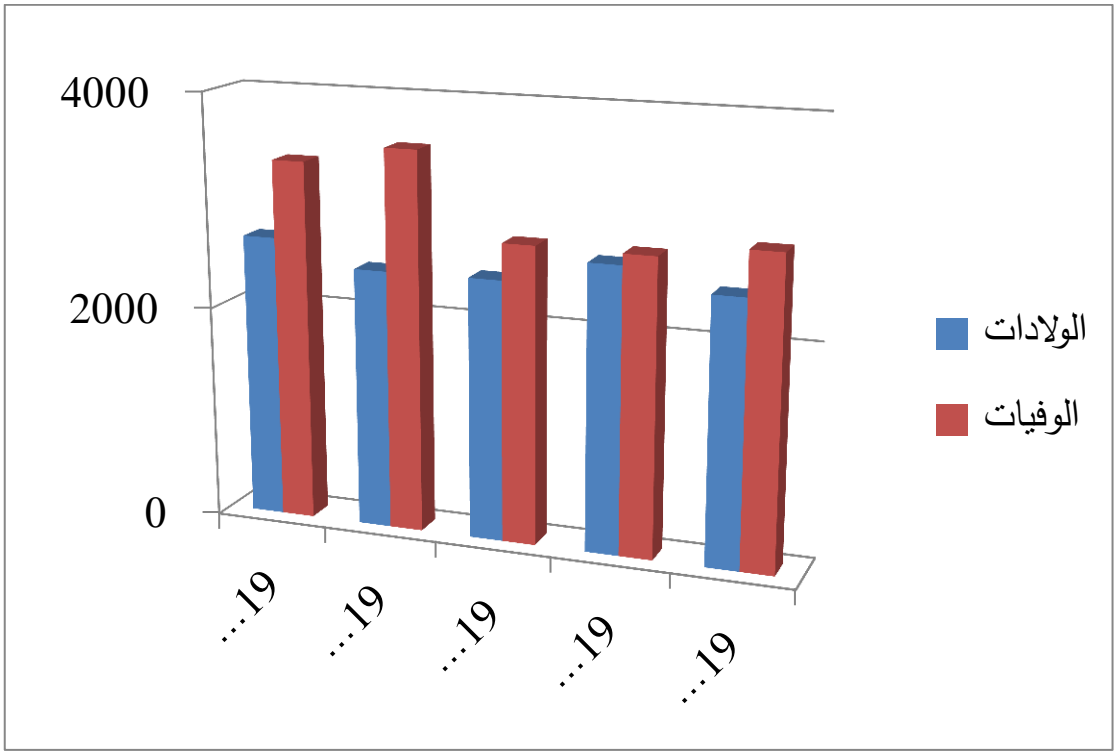

من اعداد الباحثة.

[1] – عبد العزيز الثعالبي، المرجع السابق، ص 172.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولا- المصادر:

أ- الكتب:

1. البلهوان علي ، **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م.
2. بن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986م.
3. ثامر الحبيب، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة.
4. الحداد الطاهر، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تق: محمد الحداد، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2011م.
5. السنوسي أبي عبد الله، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تح: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1994م، ج1.
6. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، ط1، لبنان، ماي 1975م.
7. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مطبعة النجاح الجديدة، ط6، الدار البيضاء، 2003م.
8. كريستيان فرديناند ايفالد، **رحلة المبشر ايفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835م**، نقلها إلى العربية: منير الفندري، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1991م.
9. المدني أحمد توفيق، **مذكرات أحمد توفيق المدني حياة كفاح**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ج1.
10. نويرة الحبيب، **ذكريات عصفت بي**، دار سراس للنشر، تونس، 1992م

2- المراجع:

أ-الكتب:

1. (____،____)، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكات، ط1، الرياض، 2000م.
2. (____،____)، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكات، ط1، الرياض، 1997م.
3. أحمد طاهر، **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**، دار المعارف، القاهرة، 1979م.
4. أبو زكريا يحيى، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، كتاب الكتروني، 2003م.
5. بن عاشور محمد الطاهر، **فتاوى الشيخ محمد الطاهر بن عاشور**، جمع وتح: محمد بن إبراهيم بوزغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ط1، دبي، 1425هـ-2004م.
6. بيضون جميل، الناطور شحادة، عكاشة علي، **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل، الأردن، ط1، 1991م-1416هـ.
7. بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1882/1859)** تق: التميمي عبد الجليل ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995م.
8. (____،____)، **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس 1914م-1943م**، مطبعة دار نهى، ط1، صفاقس، 2005م، ص 17.
9. بروكلمان كارل ، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1968م.
10. بن الحاج يحيى الجيلاني، المرزوقي محمد، **معركة الزلاج 1911**، الشركة التونسية للتوزيع، ط2، تونس، 1974م.

11. التهامي حمه، **المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، دار صامد للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1989م.
12. التيمومي الهادي، **تاريخ تونس الاجتماعي 1881م-1956م**، دار محمد علي الحامي للنشر، ط1، صفاقس، 1997م.
13. تسن هريدي فرغلي علي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر(الكشوف، الاستعمار، الاستقلال)**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، كفر الشيخ، مصر، 2008م.
14. الجمل شوقي عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، مصر، 1977م.
15. (_____،_____)، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط2، الرياض، 2002م.
16. جوهر حسن محمد ، **تونس**، دار المعارف، مصر، 1961م.
17. الجابري محمد عابد، **التعليم في المغرب العربي** "**دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر**"، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989م.
18. الجندي أنور، **المرأة المسلمة في وجه التحديات**، دار العلوم للطباعة، القاهرة، 1979م.
19. الجوهري يسرى، **شمال افريقية**، مطابع دار النشر الجامعي، مصر، 1980م.
20. جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)**، تر: المنجي سليم، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
21. خالدي مصطفى، فروخ عمر، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986م.

22. خليل عماد الدين، **أحقاد وأطماع التبشير في أفريقيا المسلمة**، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة ، 1979م.

23. خليل أحمد إبراهيم، **المستشرقون والمبشرون في العالم العربي والإسلامي**، مكتبة الوعي العربي، الفجالة، 1964م.

24. داهش محمد علي، **المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغيير)**، الدار العربية للموسوعات، ط1، لبنان، 2014م.

25. دسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011م.

26. درمونة يونس، **تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م.

27. الدقي نور الدين، **حركة الشباب التونسي**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ط2، تونس، 2005م.

28. رمزي أحمد، **الاستعمار الفرنسي في شمال افريقية**، المطبعة النموذجية، الحلمية الجديدة، 1948م.

29. راشد أحمد إسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2004م.

30. الزمرلي الصادق، أعلام تونسيون، تق وتع: حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1986م.

31. زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2009م.

32. الزيدي علي، **الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904م-1945م**، تق: عبد الجليل التميمي، دار نهى، صفاقس، 2007م.

33. الساحلي حمادي، **فصول في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1992م.
34. السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية الى ثورة 2011**، دار أقلام للنشر، ط1، القاهرة، 2011م.
35. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500م-1830م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 9 أجزاء، بيروت، 1998م، ج1.
36. (____، ____)، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500م-1830م**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 9 أجزاء، بيروت، 1998م، ج6.
37. شاكر أمين، أمين مصطفى، العريان سعيد، **شمال إفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل**، دار المعارف، مصر، 1945م.
38. الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، 1996م.
39. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر، بلاد المغرب)**، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1996م.
40. الشناوي عبد العزيز محمد، يحيى جلال، **وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر**، دار المعارف، مصر، 1969م.
41. الشابي منصف، **صالح بن يوسف حياة كفاح**، دار نقوش عربية، ط2، تونس، 2007م.
42. الشاطر خليفة، الغول يحيى، الدقي نور الدين، الشايبي محمد لطفي، العيادي توفيق، بن حميدة عبد السلام، بوقرة عبد الجليل، **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ج3.
43. الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، نوفمبر 2000م.

44. الطالبي محمد، **دائرة المعارف التونسية في تاريخ افريقية"أعلام، مواقع، قضايا"**، تر: محمد العربي عبد الرزاق، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1994م.

45. عبد الله إبراهيم، **شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني**، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، ج1.

46. العربي إسماعيل، **المدن المغربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

47. عودة محمد عبد الله، ياسين الخطيب إبراهيم ، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 1979م.

48. عطا الله الجمل شوقي، **المغرب العربي الكبير في العربي الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، مصر، 1977م.

49. العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، مصر، 1993م.

50. عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية رؤية قومية شعبية جديدة (1956/1830)**، دار المعارف، ط2، تونس.

51. عيد عاطف، **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس الجزائر**، بيروت، 1998م.

52. العجيلي التليلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)**، منشورات كلية الآداب، منوبة، مج 2، 1992م.

53. العرفاوي خميس، **القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881م-1956م**، دار صامد للنشر والتوزيع، ط1، القيروان، 2005م.

54. عميراوي احميدة، راوية سليم، قاصري محمد السعيد، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844م-1916م**، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

55. عبد السلام أحمد، **المدرسة الصادقية والصادقيون**، بيت الحكمة، قرطاج، 1994م.

56. علية الصغير عميرة، المنصر عدنان، **المقاومة المسلحة في تونس سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر1939م-1956م**، وزارة التعليم العالي، جامعة منوبة، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2005م، ج2.

57. الغابري عبد الباسط، **المؤسسة الزيتونية والإصلاح**، الرباط، المملكة المغربية، 2015م.

58. غلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2005م-1426هـ.

59. القصاب أحمد، الساحلي حمادي، **تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986م.

60. القليبي عبد القادر، **محيي الدين القليبي أو جهاد ثلث قرن**، دار سراس للنشر، تونس، 2004م.

61. كريم عبد المجيد، الهلالي عبد الحميد، طبابي حفيظ، الشريف فيصل، عبيد خالد، علية الصغير عميرة، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (181-1964)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008م.

62. الكعاك عثمان، **الرحلة الشابية (1966م)**، مئوية أبي القاسم الشابي، حققها وقدم لها: محمد رؤوف بلحسن، تونس، 2009م.

63. لوتسكي فلاديمير، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفارابي، ط8، لبنان، 1985م.

64. المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو، حليمة قرقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، 1986م.

65. (____، ____)، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، 1986م.

66. (____، ____)، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)**، تع: عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1999م.

67. محمود السروجي محمد، **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، المكتبة الوطنية، بنغازي.

68. المناعي الطاهر، **المثقفون التونسيون والحضارة الغربية في ما بين الحربين العالميتين 1919م-1939م**، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2001م.

69. مالكي امحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 1993م.

70. مقلاتي عبد الله، لميش صالح، **تونس والثورة التحريرية الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013م، ج2.

71. مرمول محمد الصالح، **قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية تونس، الجزائر، المغرب**، تن وتص: محمد بن مصطفى بن الخوجة، دار بهاء الدين، ط1، الجزائر، 2013م.

72. محمد مسعود جمال عبد الهادي ، محمد رفعت جمعة وفاء ، **إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا "أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ"**، دار وفاء، ط3، 1991م.

73. المنستيري سعيد، **المنصف باي الحكم والمنفى**، تر: هشام القروي، دار الأقواس للنشر، تونس، ط1، 1991م.

74. الهادي الشريف محمد، **تاريخ تونس**، تع: الشاوش محمد، عجينة محمد، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993م.

75. يحيى جلال، **المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965م.

76. (____، ____)، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966م، ج3.

77. ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود، **العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة افريقية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ج2.

أ-المجلات والدوريات:

1. الرشيد إدريس، "صور من كفاح تونس في سبيل استقلالها"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع3، الجمعة 9 ماي 1952م.
2. بوكوشة حمزة، "قيمة المرأة في المجتمع"، **جريدة البصائر**، دار البعث، الجزائر، مج1، ع8، الجمعة 21 فيفري 1936م.
3. بوزوزو محمود، "هل من جديد؟ أيها الوالي الجديد"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع4، الاثنين 21 ماي 1951م.
4. بوطيبي محمد، "التعليم في جامع الزيتونة خلال النصف الأول من القرن العشرين (دراسة في المنهج والبرنامج)"، **المجلة المغاربية للمخطوطات**، المدية، ع5، جوان 2017م.
5. بن محمود محمد المختار،"حكم الله في التجنيس"، **المجلة الزيتونية**، تونس، مج1، ج10، جوان 1937م.
6. البزاز سعد توفيق، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1946م-1956م، **مجلة كلية التربية الأساسية**، جامعة نابل، ع13، أيلول 2013م.
7. التميمي عبد الجليل، "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830م-1881م"، **المجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر**، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، ع3، جانفي 1975م.

8. حزيم محمد زغير، دور الحبيب بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس (1929م-1945م)، كلية التربية، جامعة المستنصيرية، ع55، أوت 2016م.
9. خلف التميمي عبد المالك،"الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة"، **عالم المعرفة**، نوفمبر 1983م.
10. الخليفي عبد الرحيم، "محمد عبد العزيز الثعالبي سيرة المجاهد والمصلح الإسلامي"، **جريدة إسلامية المعرفة**، بيروت، السنة11، ع44، 1427هـ-2006م.
11. شلبي الحبيب، "عينة من القمع بتازركة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع16، الجمعة 15 فيفري 1952م.
12. طلحة الياس، تاريخ الصحافة المكتوبة في بلدان شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، **مجلة المعرف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 14.
13. التكريتي طه غيلان سمير،"الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربية 1918-1939 "، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع13، كانون الأول 2012م.
14. ع م، **جريدة الإخوان المسلمون**، "التعليم في شمال إفريقيا"، **جريدة الإرادة**، زنقة الرياض رقم 4، تونس، ع 751، السنة 16، ، الثلاثاء 18 جانفي 1949م.
15. عليوي جمعة فرحان الخفاجي، هادي وسام عكار عظيم، "السياسة الفرنسية حيال تونس (1914/1881)"، **مجلة الأستاذ**، ع4، مج1، 2015م-1436هـ.
16. العياشي مختار، **الزيتونة في إستراتيجية السياسة الاستعمارية، رئيس وحدة بحث تاريخ جامعة الزيتونة**، الذكرى الخمسون لتأسيس الجامعة التونسية، ع5، ج1.
17. فرحان الخفاجي جمعة عليوي، عكار عظيم وسام هادي، السياسة الفرنسية (1956/1881)، **مجلة الأستاذ**، ع 4، مج1، 2015م/1436هـ.
18. فياض نعمة بحر، "دور صالح بن يوسف في قيادة الحزب الحر الدستوري التونسي"، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع15، جانفي 2013م.

19. فروة محمود، حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي، **منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية**، تونس، ع13، 2010م.

20. سالم لبيض، **الحركة الطلابية التونسية النشأة والتأسيس وقضايا الهوية**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2014/12/17م.

21. كاتب مجهول، "اعتقالات فجائية في تونس"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع14، 19 جانفي 1952م.

22. (____، ____)، "القضية التونسية في هيئة الأمم"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع14، 19 جانفي 1952م.

23. (____، ____)، "مذكرة الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع11، 8 ديسمبر 1951م.

24. (____، ____)، "عبرة ثلاث سنوات"، **جريدة المنار**، الجزائر، ع16، السنة1، الجمعة 15 فيفري 1952م.

25. (____، ____)، "تفاصيل جديدة عن قضية اغتيال فرحات حشاد"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع16، الجمعة 23 جانفي 1953م.

26. (____، ____)، "التعليم في شمال إفريقيا"، **جريدة الإرادة**، نقلا عن جريدة الإخوان المسلمون، زنقة الرياض رقم 4، تونس،ع751، السنة 16، الثلاثاء 18 جانفي 1949م.

27. (____، ____)، "كلمة وجيزة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع1، الجمعة 11 أفريل 1952م.

28. ميسوم بلقاسم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954م، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، الجزائر، ع6، جوان 2013م.

29. محفوظي محمد، "رمتني بدائها وانسلت"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع40، الجمعة 10 أفريل 1953م.

30. (___، ___)، "سنة الاغتيال"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع45، 10 جويلية 1953،

31. (___، ___)، "فازت القضية التونسية بالتسجيل"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع10، الجمعة 24 أكتوبر 1952م.

32. (___، ___)، "المجرمون يمرحون والوطنيون يضطهدون"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع20، الجمعة 27 مارس 1953م.

33. (___، ___)، "من المسؤول عن سياسة العنف"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع42، الجمعة 8 ماي 1953م.

34. (___، ___)، "حشاد حي خالد الذكر"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع51، الجمعة 26 ربيع الثاني 1973م.

35. (___، ___)، "جريمة فظيعة لا تغتفر" **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع13، الجمعة 12 ديسمبر 1952م.

36. (___، ___)، "ماذا يريد الم فوازار"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع49، الجمعة 14 ربيع الأول 1379هـ، الجزائر.

37. (___، ___)، "السياسة الفرنسية في تونس إفلاس في إفلاس"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع19، الجمعة 14 مارس 1953م.

38. (___، ___)، "ثقة في غير محلها"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع14، الجمعة 26 ديسمبر 1952م.

39. (___، ___)، "الاستعمار في قفص الاتهام"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع11، الجمعة 14 نوفمبر 1952م.

40. (___، ___)، "المشكلة التونسية تاريخها، تطورها، كيف حلها"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع12، الجمعة 28 نوفمبر 1952م.

41. (___، ___)، "سر متابعة الكفاح"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة3، ع47، الجمعة 6 أوت 1953م.

42. (___، ___)، "القصة الكاملة لمحاولة تسميم سمو باي تونس"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع9، الجمعة 24 أوت 1952م.

43. المتيجي محمد، "مؤامرة استعمارية ضد الأمة التونسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع2، 25 أفريل 1952م.
44. (___، ___)، "تونس في مجلس الأمن"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع16، الجمعة 15 فيفري 1952م.
45. (___، ___)، "أطوار القضية التونسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع15، 1 فيفري 1952م.
46. (___، ___)، "هل تنصف القضية التونسية في مجلس الأمن؟"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع16، 29 فيفري 1952م.
47. (___، ___)، "اعتقال الوزراء التونسيين"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة1، ع19، الجمعة 28 مارس 1952م.
48. (___، ___)، "إكراه يزيد الطين بلة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع1، الجمعة 11 أفريل 1952م.
49. (___، ___)، "مؤامرة استعمارية ضد الأمة التونسية"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع2، 25 أفريل 1952م.
50. (___، ___)، "تفاقم الاضطرابات يهدد السلام العالمي"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع4، الجمعة 23 ماي 1952م.
51. (___، ___)، "سياسة بغل الطاحونة"، **جريدة المنار**، الجزائر، السنة2، ع6، الجمعة 4 جويلية 1952م.

ج- المذكرات والرسائل:

52. بوجمعة أكرم، "**محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب الأقصى)**" (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر)، إشراف: مبخوت بودواية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م-2017م.

53. بديرينة سهام، "**النشاط الثقافي الأهلي في الجزائر ما بين (1900-1918)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر)، إشراف: فريح لخميسي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014م-2015م.

54. بوشريط إيمان، "**فرحات حشاد ودوره في الحركة النقابية التونسية (1946-1956م)** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر)، إشراف: مسعود كربوع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م/2016م.

55. برجي رزيقة، "**شخصية محمد المكي بن عزوز ودوره الإصلاحي (1854م-1915م)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر)، إشراف: كربوعة سالم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 02012م-2013م.

56. خلايفة عبد المالك، "**دور الحركة الثقافية بتونس في عملية التحرير الوطني 1900-1956م**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر)، إشراف: رشيد قسيبة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016م-2017م.

57. ساسي جمال الدين، "**العلاقات التونسية الفرنسية وخلفيات الاحتلال(1881م-1839)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر)، إشراف: مغنية غرداين، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015م-2016م.

58. شايب قدادرة، "**الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954**" (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث

والمعاصر)، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م-2007م.

59. عشار فاطيمة، "**البعد الاستراتيجي للاحتلال الفرنسي لتونس 1881-1956م**" (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ مغرب الحديث والمعاصر)، إشراف: حسيني عائشة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013م-2014م.

60. عياشي عبد الكريم، "**دور منطقة شمال إفريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف: محمد السعيد عقيب، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2013م-2014م.

61. عزيزي جميلة، بن عمر لامية، "**قضايا تونس وتضامن الجزائريين معها من خلال جريدة المنار الجزائرية (1951-1954م)**" (مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي)، إشراف: عبد العزيز وابل، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، 2016م -2017م.

62. عمراوي فطيمة الزهراء، "**إسهامات الحركة العمالية في الثورة التونسية (1924-1956)**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر)، إشراف: فريح لخميسي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016م-2017م.

63. قدور محمد، "**السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883-1939م**" (رسالة لنيل شهادة الماجستير قسم تاريخ حديث ومعاصر)، إشراف: شاوش حباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م -2004م.

64. معزة عز الدين، "**فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899م/2000م**" (أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009م-2010م.

65. مناصرية يوسف، "**الحزب الحر الدستوري التونسي (1919م-1934م)**" (رسالة لنيل شهادة الماجستيرفي التاريخ الحديث والمعاصر)، إشراف: أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985م- 1986م.

66. محمد السعيد عقيب، "**القضايا العربية (المغرب-تونس-ليبيا-مصر) من خلال جريدة المنار مارس 1951م-جانفي1954م**" (مذكرة سنة أولى ماجستير)، إشراف: جمال قنان، معهد الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995م-1996م.

الندوات والمؤتمرات:

1. بن عون محمد الحاكم، المؤتمر العلمي العالمي الخامس ، "**الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي**" جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، 11-12 يوليو 2017م، السودان، الخرطوم.

2. بكوش الهادي، "الاستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم"، **أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي**، طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

3. البكوش سمير، "النضال الزيتوني في الخمسينات من خلال أحداث 15 مارس 1954م"، **أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي** بتونس، أيام 5 و6 ماي 2002م، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ط2، ع11، تونس، 2006م.

4. جمعة شيخة، "**الوقف بين التنظير والتطبيق والإلغاء التجربة التونسية نموذجا**"، جامعة تونس، تونس.

5. حسين حسين شحاتة، "**القمع الاقتصادي وقود ثورات الشعوب**"، جامعة الأزهر، مصر.

6. حامد التواتي مباركة، "**التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين في تصور الهوية الوطنية المعاصرة 1945م-1956م**"، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، أيام 4 و5 و6 ماي 2006م، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ع13، تونس.

7. العلاقي عبد الكريم، "النخبة الزيتونية وأهل الكتاب في عهد الحماية"، **أعمال الندوة الدولية الحادية عشر حول الزيتونة: الدين والمجتمع والحركات الوطنية في المغرب العربي**، بتونس أيام 5-6 ماي 2002م ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ط2، ع11، تونس، ، 2006م.

الموسوعات والمعاجم:

8. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكتوم، **لسان العرب**، تح: عبد الله علي الكبير، هاشم محمد الشاذلي، محمد أحمد حسب الله، سيد رمضان أحمد، دار المعارف، القاهرة، مصر، مج5.

9. أحمد مختار عمر وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008م، مج1.

10. أحمد رضا، **معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة**، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960م، مج4.

11. الحموي ياقوت، **معجم البلدان**، دار صادر، 5 مجلدات، بيروت، مج3.

12. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 7 أجزاء، بيروت، ج4.
13. كنون عبد الله، **موسوعة مشاهير رجال المغرب**، دار الكتاب المصري، ط2، القاهرة، 1994م، مج5.
14. نبهان يحيى محمد، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا، ط1، عمان، 2008م.

المواقع الالكترونية:

1. 17 فيفري 2019م، اضطهاد ديني، 13:00 مساء https://ar.wiipedia.org/wiki/ - [1]
[1] – .https://ar.wiipedia.org/w/index.php?title&oldid=31953432
2. جهاد علاونة، "القمع الثقافي"، محاضرة الكترونية، صفحة الحوار المتمدن، http://www.ahwar.org/الاردن، 31-05-2007م.

المراجع الاجنبية:

1. 89. jacques moral-calendier des crimes de la France outre-mer- 14 avril 2005-

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات 7

مقدمة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

مدخل: دلالات القمع الاستعماري وفرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م

أولا: دلالات القمع الاستعماري 15

1ـ دلالاته..... 15

2ـ أشكال وأساليب القمع..... 16

ثانيا: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م 17

1ـ المساومات الفرنسية الدولية..... 17

2ـ توقيع معاهدة الحماية "معاهدة باردو":..... 21

3ـ توقيع معاهدة المرسى: 23

الفصل الأول: مظاهر القمع في الحياة السياسية والاقتصادية

أولا: مظاهر القمع في الحياة السياسية.....26

1ـ التصدي للمقاومة الشعبية المسلحة..... 28

2ـ اعتقال ونفي واغتيال الزعماء الوطنيين:..... 30

أ- الاعتقال والنفي:..... 30

ب- الاغتيالات 34

3ـ عرقلة نشاط الأحزاب السياسية..... 37

أ-الحزب الحر الدستوري التونسي..... 37

4- الوقوف ضد تدويل القضية التونسية..... 41

ثانيا: مظاهر القمع في الحياة الاقتصادية..... 46

1ـ الحجز على الأراضي الزراعية..... 47

2ـ فرض ضرائب مجحفة على التونسيين..... 51

3ـ تهميش الصناعات المحلية والحد من إنتاجها..... 53

4ـ التأثير على التجارة التونسية 54

الفصل الثاني: مظاهر القمع في الحياة الاجتماعية والدينية

أولا: مظاهر القمع في الحياة الاجتماعية 58

1ـ تشجيع عمليات الاستيطان..... 58

2ـ تكريس سياسة التجنيس:..... 60

3ـ استهداف الأسرة والمرأة التونسية 62

أ- الأضرار التي مست الأسرة التونسية..... 62

ب- إخراج المرأة التونسية من ثوبها العربي الإسلامي..... 64

4ـ نماذج للممارسات القمعية للجيش الفرنسي تجاه التونسيين..... 67

أ ـ حادث الترامواي 1912م..... 67

ب ـ أحداث أفريل 1938م..... 69

ج ـ مجزرة تازركة 1952م..... 72

ثانيا: مظاهر القمع في الحياة الدينية..... 74

1- العبث بالمقدسات الدينية..... 75

2-محاولات تنصير المجتمع التونسي..... 78

3ـ تشديد الرقابة على الطرق الصوفية..... 82

4ـ الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية..... 85

الفصل الثالث: مظاهر القمع في الحياة العلمية والثقافية

1ـ فرض التعليم الفرنسي وعرقلة التعليم العربي..... 94

2ـ فرض الثقافة الفرنسية..... 101

3ـ تضييق الخناق على المؤسسات الدينية والتعليمية..... 103

أ. جامع الزيتونة..... 103

ب. المدرسة الصادقية..... 105

4ـ محاربة الصحف والجرائد العربية والوطنية..... 106

خاتمة.....

قائمة الملاحق 116

قائمة المصادر والمراجع..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

فهرس المحتويات 146